عويص التصريف

(نظرات في أوزان وصيغ مشكلة)

أ.د. عبدالرزاق الصاعدي

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
مجلة الدراسات اللغوية
المجلد الثالث والعشرون – العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٤٢هـ / مارس – مايو ٢٠٢١م)
فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض
عويص التصريف
(نظرات في أوزان وصيغ مشكلة)
مصطلحات الأمراض بين القدامى والمحدثين
دراسة صرفية معجمية مقارنة (المصادر نموذجاً)
اللفظ اليماني في «جَمْهَرة اللغة»:
غرابتُه وأثرُ اللسان العُماني فيه
اللغة الهجين في السعودية:
دراسة لسانية اجتماعية
بلاغة الصورة في الخطاب الإشهاري
(حليب السعودية مثالاً) مقاربة تواصلية
شعرية التضمين العروضي
في القصيدة العربية المعاصرة

ملخّص البحث

جُمِع في هذا البحث طائفةٌ من الألفاظ التي يُشكل وزنها ويعتاص على طلبة العلم من أهل العربية، وأتى على الأوزان المحتملة مع بيان الراجح في كلّ لفظ، وقد جاء البحث في خمسة عشر مبحثًا بعد ضمّ النظير إلى نظيره، فتناول وزنَ ارْعَوَى وأخواتِها، وأتى على الأوزان المحتملة فيهنّ، وهي ثلاثة أوزان: افْعَلَلَ وافعلّ وافْعَلَى. وأتى على وزن أهراقه يُهرايقه وأخواتها، وما فيها من تشويه تصريفي نتج عن قلب الهمزة هاء ثم توهّم أصالتها وزيادة همزة قبلها. وتناول وزن اليَسْتَعُور، ورجّح أنها يفتعول وليست فعللولا كما قال البصريين. ووزن المارِيّة وأنها تحتمل سبعة أوزان، يقبلها الاشتقاق والتصريف، وهي: فاعُولة وفاعيّة وفَلَعِيّة وفَعَلِيّة وفالُوعة وفاليّة ومَفْعُولة. ووزن (أيْطَبّة) الدابّة، وأنها تحتمل أيفعلة وأفعلّة وفيعلّة فَعْلَلّة. ووزن المندق، بفتح الميم، اسم مكان، وأوجه اشتقاقه. ووزن أُستاذ، وأوجه جمعة مُكسّرا. ووزن ثَنْدُوة وأوهام جهابذة التصريف فيها. ووزن (ماوان) اسم موضع، ووزن. ووزن (أباتَ) من قوله: كأنَّك فينا يا أَباتَ غَرِيبُ. ووزن طور (سَيناء) وطور (سِيناء) وطور (سِينين) والأوجه المحتملة فيها. ووزن الأَيْهُقان. ووزن الحَيُّوت ذَكَرِ الحيّة. وجذر انْدَحَّ بمعنى اتّسَعَ ووزنه الراجح. وتناول البحث في آخر مباحثه ثلاث مسائل متفرّقة في الجمع: هي: مسألة جمع الرَّدّاديّ، ومسألة مُدراء جمع مُدير، وتوجيهها على التوهّم، ومسألة ستّ تغييرات، وأنّ الصحيح فيها: ستّ تغييرات وستّة تغاييِر، مع بيان علل ذلك كله.

جَنَيْتُــهُ مــن مُجْتَــنًى عَــوِيصِ
مِـن مَنْبِـتِ الإجْـرِدِّ والقَصِـيصِ
لَمْحًــا بِعَيْــنَيْ ضــامِرٍ خَمِــيصِ
حَيْــثُ يُــدَوِّي الآلُ بالشُّــخُوصِ

أعرابيٌّ

المقدمة

يُعنى التصريف بأبنية الكلِم العربية وبيان أصولها وما في حروفها من زائدٍ أو محذوفٍ أو معلٍّ أو مبدل أو مقلوب. وموضوعه الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة، وهو شطر العربية، والنحو شطرها الآخر، وكان ابن عصفور (٦٦٩هـ) يرى أنّ التصريف أشرف الشطرين وأغمضهما[١]. ومن شرفه أنّه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، ويدلّ على غموضه كثرة ما وجد من السقطات فيه لجلّة العلماء، وقد تتبعها ابن جني في الخصائص، في باب سمّاه: (باب في سقطات العلماء)[٢].

وثمّة ألفاظ قد يخفى حالها على أهل العلم أو يُشكل تصريفها ويعتاص، ويعزُّ مثيلها أو يُفقد، وقد رأيت منها طائفة، ورأيتهم يخوضون في بعضها ولا يتّفقون في أمرها على جهة، وكانوا في القرن الرابع يستشكلون وزن (ارعوى)، قال ابن الخيّاط النّحويّ البغداديّ (٣٢٠هـ) -وهو من أصحاب ثعلب ومن أشياخ أبي علي الفارسي-: «أقمتُ سنينَ أسألُ عن وزن (ارْعَوَى) فلم أجد من يعرفه»[٣]. وكاختلافهم في اشتقاق كلمة (اليَسْتَعُور)، فمنهم من يراها ثلاثية الأصل ومنهم من يراها خماسية، وللبصريين فيها مذهبٌ، يزعمون أنّه الصواب، وأنّ من خالفهم فيه هاذٍ لا يدري ما التصريف!! هكذا يقول ابن جني في شرح تصريف المازني، وله ولشيخه الفارسي أقوالٌ مماثلة في وصف مخالفيهم في تصريف جملة من الألفاظ.

ونعلم أنّ البصريين جبالٌ في التصريف والنحو وبناء المعيار والقياس والعلّة، يعرفون قدر أنفسهم قبل أن يعرفه غيرهم، ومن اعتدادهم بأنفسهم لمزهم لمخالفيهم من الكوفيين واستخفافهم بهم أحيانًا، وكم أصاب الفراءَ وثعلبًا وابن دريد من قوارص ألسنتهم!

---

(١) الممتع ١/ ٢٧.

(٢) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٨٢- ٣٠٩.

(٣)ما جاء على وزن تفعال للمعري (ضمن ثلاث رسائل في اللغة) ١٠، ١١، وينظر: سفر السعادة ١/ ٥٣، ٥٤.

وما تعريضهم بمخالفيهم في وزن "اليَسْتَعُور" إلا صورة من صور الاعتداد بالمعيارية الصارمة التي تقودهم أحيانًا إلى ما يخالف الاشتقاق الظاهر، كما قادت أبا علي الفارسي إلى أن يدّعي – بكل جُرأة وثقة في كتابه (الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)– أنّ (اليَنْجَلِب) خماسيّ، وأنّ الياء فيه أصلٌ، وأنّه بمثابة الجَحْمَرِش، ولم يُبالِ باشتقاقه الظاهر كالشمس، وأنّه منقول من الفعل المضارع (ينجلبُ) وأنّ أصل الياء فيه أنها ياء المضارعة لا محالة، وأنّ جذره ثلاثي (جلب)، ومع ذلك قال: إنه خماسي لأنّ الياء لا تكون زائدة في أول الخماسي! وسيأتي بسط هذه المسألة في موضعها إن شاء الله.

وأردت في هذا البحث أنّ أدرس طائفة من الألفاظ التي قد يعتاص تصريفها، وأجتهد في أمرها، وربما رجّحت رأيًا على رأي أو جئت برأي جديد رأيته صالحًا، وكلُّ ذلك اجتهاد أقدّمُ بين يديه العلّة التي تظهر لي، فأرجو أن أكون مصيبًا فيما ذهبت إليه.

وقد جمعتُ طائفة من الألفاظ المعتاصة، وضممتُ النظير إلى نظيره، وجعلتها في مباحث، فجاءت الدراسة في خمسة عشر مبحثًا، وهي:

المبحث الأول: وزنُ ارْعَوَى وأخواتِها.

المبحث الثاني: وزن أهراقه يُهرايقه وأخواتها.

المبحث الثالث: وزن اليَسْتَعُور.

المبحث الرابع: وزن المارِيّة.

المبحث الخامس: وزن (أيْطَبّة) الدابّة.

المبحث السادس: وزن المندق، بفتح الميم، اسم مكان.

المبحث السابع: وزن أُستاذ.

المبحث الثامن: وزن ثَنْدُوة وأوهام جهابذة التصريف فيها.

المبحث التاسع: وزن (ماوان) اسم موضع.

المبحث العاشر: وزن (أباتَ) من قوله: كأنَّك فينا يا أَباتَ غَرِيبُ.

المبحث الحادي عشر: وزن طور (سَيناء) وطور (سِيناء) وطور (سِينين).

المبحث الثاني عشر: وزن الأَيْهُقان.

المبحث الثالث عشر: وزن الحَيُّوت ذَكَرِ الحيّة.

المبحث الرابع عشر: جذر انْدَحَّ بمعنى اتّسَعَ، ووزنه.

المبحث الخامس عشر: مسائل متفرّقة في الجمع:

١- مسألة جمع الرَّدّاديّ.
٢- مسألة مُدراء جمع مُدير.
٣- مسألة ستّ تغييرات.

وبعض هذه المسائل سبق نشرها مفرّقة، في مدوّنتي في مجمع اللغة الافتراضي أو في بعض الصحف، ولكنها لم تُحكّم ولم تحرّر، وقد هذّبتها هنا وأجريت عليها تغييرات وزيادات، وجمعتها في عقد واحد تحت هذا العنوان (عويص التصريف) فآمل أن يكون في تهذيبها وجمعها ونشرها مجتمعة محكّمة فائدة علميّة لأهل التخصّص والباحثين في التّصريف. فأسأل الله العون والتوفيق.

المبحث الأول: وزنُ ارْعَوَى وأخواتِها:

تقول العرب: ارْعَوَى فلانٌ عن الجَهْلِ ارعِواءً حسنًا، ورَعْوَى حسنةً، وهو نُزُوعُه عن الجهل وحُسن رجوعه، والارعِواء: النَّدَم على الشَّيْء وتركه والانصراف عنه[١]. وهذا الفعل من الأفعال المأنوسة في الشعر العربي، قال حُميد بن ثور الهلالي[٢]:

(١) ينظر: العين (ر ع و) ٢/ ٢٤٠، والصحاح (ر ع و) ٥/ ٢٣٥٩، والقاموس (ر ع و) ١٢٨٩.
(٢) ديوان حُميد بن ثور الهلالي ١٣ صنعة عبدالعزيز الميمني. اللِّبث والملبّث: الشديد من الرحائل. ارعوى: انحرف.

فلمّا ارْعَوَى للزَّجْرِ كُلُّ مُلَبَّثٍ كحِيْدِ الصّفا يَتْلُو حِزامًا مُقدَّما

وأنشد ثعلب[1]:

يَقُولونَ لَوْ عَزَّيْتَ قَلْبَكَ لارْعَوَى فقُلْتُ: وهل للعاشِقينَ قُلُوبُ؟

وقال صالح بن عبد القدوس[2]:

ما يَبلغُ الأعداءُ من جاهلٍ ما يَبْلُغُ الجاهلُ من نَفْسِهِ

إذا ارْعَوَى عادَ إلى جَهْلِهِ كذِي الضَّنا عادَ إلى نُكْسِهِ

وروى ابن منظور عن الأزهري أنه قال: ارْعَوَى جاءَ نادِرًا، ولا أعلمُ في المعْتَلَاتِ مِثلَهُ[3]، كأنّهم بَنَوْهُ على الرَّعْوَى وهو الإبقاءُ. وأقول: لم يقف الأزهري –رحمه الله– على المعتلات من هذا الوزن، ووجدت منها على مثال (**ارعوى**)، خمسة أفعال، وهي:

١– (**اخْزَوَى**)، من خَزِيَ يَخْزَى، قال الصّغاني: اخْزَوَى الرَّجُلُ مثالُ ارعَوَى؛ أي: خَزِيَ[4]، قال:

رِزانٌ إذا شَهِدُوا الأَنْدِيا تِ لم يُسْتَخفُّوا ولم يَخْزَوُوا

وهي تحتمل ما احتملته ارْعَوَى من وزن.

٢– (**ادْحَوَى**) المكان والشيء؛ أي: انبسط[5].

٣– (**احْجَوَى**) الرجلُ؛ إذا انصرف[6].

---

(١) مجالس ثعلب ٢/ ٥١٥.

(٢) لباب الأدب للثعالبي ١٦٠، وينظر: حماسة البحتري ٤٦١، والحماسة البصرية ٢/ ٨٧٤.

(٣) اللسان (ر ع و) ١٤/ ٣٢٨. ولم أقف عليه في مطبوعة التهذيب، وهو في بعض النسخ الخطية للتهذيب.

(٤) التكملة والذيل والصلة (خ ز و) ٦/ ٤٠٧.

(٥) ينظر: التكملة والذيل والصلة (د ح و) ٦/ ٤١٣، والقاموس (د ح و) ١٦٥٤، والتاج (د ح و) ٣٨/ ٣٧.

(٦) الأفعال لابن القطاع ١/ ٢٧٦. وينظر: المخصص ١٢/ ١٣٤.

٤- **(اقْتَوَى)** إذا صار خادِمًا، واقْتَوَى الشَّيْءَ: اختصّه لنَفسِهِ، والقَتْوُ: حُسن الخدمة، تقول: هو يَقْتُو الملوكَ؛ أي: يخدمهم[١]. ومنه قول عمرو بن كلثوم:

تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا رُوَيْدًا مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينا؟

قال ابن جني: ومثل ارعوى «من كلامهم قول يزيد بن الحكم -أنشدنيه أبو عليّ وقرأته في القصيدة عليه:

تبدّل خليلًا بي كشكلِك شكلُهُ فإني خليلًا صالحًا بك مُقْتَوِى»[٢].

وقال الرّازي: «واقْتَوَى؛ أي: خَدَمَ وساسَ، من القَتْوِ، وهو الخِدْمة»[٣].

٥- **(احْوَوَى)**، في لغةٍ بعض العرب، رواها الجوهري، قال: «الحُوَّةُ حُمْرَةٌ تضرب إلى السواد. يقال: قد احْوَوَى الفرس يحوَوِي احووِاء... وبعض العرب يقول احواوَى يحواوِي احوِيواء. وحكى الأصمعي احوَوَى يحْوَوِي احووِاء، على وزن ارعَوَى»[٤].

وأصلها قبل الإعلال: احْوَوَوَ، ولم يقولوا: احْوَوَّ[٥]، على مثال احمرّ.

فهذه ستة أفعال: ارْعَوَى واحْزَوَى وادْحَوَى واحْجَوَى واقْتَوَى واحْوَوَى. ولم يستقرّ الصرفيون في وزنهنّ على رأي جميع.

وقال المعري: «حكى ابنُ الخيّاط النّحويّ البغداديّ [٣٢٠هـ] الذي كان من أشياخ ثعلب أنه قال: أقمتُ سنينَ أسألُ عن وزن (ارْعَوَى) فلم أجد من يعرفه.

قال أبو العلاء: ووزنه له فرع وأصل. وأصله أنْ يكون (افْعَلَّ) نحو احمرّ واخضرّ، كأنّه: (ارعوَّ)، وكرهوا أن يقولوا ذلك؛ لأنّ الواو المشدّدة لم تقع في آخر الماضي ولا

---

(١) مقاييس اللغة (ق ت و) ٥/ ٥٨.

(٢) الخصائص ٢/ ١٠٤.

(٣) مفاتيح الغيب (تفسير الرازي) ٩/ ٤٢٥.

(٤) الصحاح (ح و ا)ا ٦/ ٢٣٢٢.

(٥) ينظر: المحكم (ح و و) ٣/ ٣٠٧.

المضارع، ولو نطقوا بقولهم (ارعوَّ) ثم استعملوه مع التّاء لوجب إظهار الواوين[1]، كما أنّهم إذا ردّوا (احمرَّ) إلى التاء قالوا: احمرَرْتُ، فأظهروا المدغم، فلم يقولوا: (ارعوَوْتُ) فيجمعوا بين الواوين، كما أنهم لم يقولوا: (اعرَوَوْتُ)، فقلبوا الواو الثانية ياء، ولا ريب أنّ إحدى الواوين زائدة، كما أنّ [إحدى] الراءين في (احْمَرَرْتُ) كذلك.

فإن قيل: فما الموجود في وزن (ارعوَى)؟ فجائز أن يقال: (افْعَلَلَ) ولو قال قائل: (افعَلَى) لكان وجهًا، والأوّل [أقيس][2]. ولو قال: ابنوا من (الغزو) مثل (احمرَّ) لقيل: (اغْزَوَى)، كما قيل: ارعَوَى، وكذلك جميع ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى»[3].

ويمكن القول: إنّ وزن ارْعَوَى وأخواتها يحتمل ثلاثة أوزان:

١- (افْعَلَّ)، ووجهه أنّ ارْعَوَى وأخواتها من باب احمرَّ، ولكن الإعلال هنا مقدّم على الإدغام، ولو قدّموا الإدغام لكرهوه في هذين الواوين المتطرّفين (ارعوّ) لأنّه كالعواء، فاختاروا القلبَ عن الإدغام. واختاره ابن جنّي، قال: «قولهم: ارْعَوَى الرجل، وزنه افعلَّ، ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة، وليس من لفظ رَعَيْتُ؛ لأنّ لام رعيت ياء، ولام ارْعَوَى واو؛ لظهورها كما ترى. وليس الرَّعْوَى من ارْعَوَى، إنّما هي فَعْلَى من رَعَيْتُ، قُلبت ياؤها واوًا»[4]، وقال: «وقد قالوا: ارْقَدَّ في العَدْو، وارْعَوَى، واقْتَوَى إذا خدم، وكلُّه

---

(١) قال السيرافي (١٨/ ١٣٨ دار الكتب، و١٦/ ١٣٠ قلعجي): «قال [سيبويه]: وأما افعللتُ وافعالتُ من غزوتُ فاغْزَوَيْتُ واغْزاوَيْتُ، لا يقع فيهما الإدغام ولا الإخفاء؛ لأنّه لا يلتقي حرفان من موضع واحد، ومثل ذلك من الكلام ارْعَوَيْتُ، أُثبتت الواو الأولى؛ لأنّه لا يعرض لها في "يفعل" (أي المضارع) ما يقلبها، ولم يكن لتحوّلها ألفًا وبعدها ساكن، فإنّما هي بمنزلة نزوات، يعني أنا إذا بنينا افعللتُ مثل احمرَرْتُ من غَزَوْتُ قلنا: اغزَوَى واغْزَوَيْتُ، ولا نقول: اغْزَوَّ، كما نقول احمرّ... وإنما نقول اغْزَوَى؛ لأنّ الأصل: اغزَوَوَ، فوقعت الواو الثانية طرفًا وقبلها فتحة، فانقلبت، فلم يجز إدغام واوٍ في ألف، وفي المستقبل: يَغْزَوِوُ، تقع الواو الثانية طرفًا وقبلها كسرة، فتنقلب ياءً، فلا يجوز إدغام الواو فيها، فلم يكن سبيل اغزَوَى واغزَوَيْتُ كسبيل احمرّ واحمَرَرْتُ، لتباين الواو في اغزَوَيْتُ وانقلاب إحداهما».

(٢) زيادة من رواية السخاوي في سفر السعادة ١/ ٥٣، ٥٤.

(٣) ما جاء على وزن تفعال للمعري (ضمن ثلاث رسائل في اللغة) ١٠، ١١، وينظر: شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢/ ١٨١، وسفر السعادة ١/ ٥٣، ٥٤.

(٤) المنصف لابن جني ١/ ١٦.

افْعَلَّ»[1]. ويُضعف القول بهذا الوزن (افْعَلَّ) أنّه لشيء لم يقع في ارعوى، بل ممتنع فيه، أعني الإدغام.

٢- (افْعَلَلَ) وقريب منه في الوزن احواوَى، بزيادة الألف بعد عينه، فهو عند الثمانينيّ[2] والرّضيّ[3]: (افعالل)، وهو الراجح عندي، إذ يُطابق الوزنُ الكلمةَ التي خلت من الإدغام، إذ الألف في ارْعَوَى منقلبة عن الواو الثانية في (ارْعَوَوَ). وهذان الوزنان -أعنى افعلّ وافعلل- هما كالشيء الواحد، فهما أصل وفرع، أحدهما قبل الإدغام والأخر بعده، ومن قال بأحدهما فهو مصيب، ولكني رجّحت (افْعَلَلَ) واخترته هنا؛ لأن الإدغام لم يقع في ارعوى، للعلة المشار إليها ولو زال لوقع الإدغام وجاء على مثال أحمرّ وأخواتها.

٣- (افْعَلَى) على تقدير زيادة الألف لغير الإلحاق. وهو مذهب بعضهم، ومنهم ابن القطّاع: قال: «وعلى (افْعَلَى افْعِلاء) نحو ارْعَوَى ارْعِواء»[4]، وهو أحد مذهبي أبي العلاء المعري كما تقدم. وأراه مذهبًا ضعيفًا، إذ لم يثبت هذا البناء في أبنية الثلاثي المزيد المبدوء بهمزة الوصل، ولم يثبت في أبنية الثلاثي الملحق بالرباعي، ولكنه يبقى وجها، فمن يدعي الإحاطة بكل اللغة وأبنيتها؟

وبهذا يتبيّن أنّ أقربها إلى الصواب: (افْعَلَلَ)، وأصله: ارْعَوَوَ، فقلبوا الواو الثانية ألفًا لمقتضى الإعلال وعلّته المعروفة، وهي تحرّك الواو الثانية وانفتاح ما قبلها، والإعلال هنا مقدم على الإدغام، فيكون وزن ارعوى (افْعَلَلَ)، على أصله.

ولم يقلبوا الواو الأولى في ارْعَوَى وأخواتها مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ لأنّها أقوى من المتطرّفة، قال السّيرافي: «ألا ترى أنّ الواو المتوسّطة أقوى من المتطرفة في قولك ارْعَوَى؟ وإنما كان ارعوَوَ، فانقلبت المتطرفة، وثبتت المتوسطة، وهذا معنى قول سيبويه[5]: ولكنه بمنزلة الواو الوسطى

(١) المنصف لابن جني ١/ ٨٠، وينظر: الممتع لابن عصفور ١/ ١٣٣، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٢٠، والمقاصد الشافية للشاطبي ٦/ ٤١٤.

(٢) شرح التصريف للثمانيني ٢٧٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٢٠.

(٤) أبنية الأسماء والمصادر ٣٣٨.

(٥) الكتاب ٤/ ٤٠٣.

في القوة»[1]، ونظيره احواوَى، ووزنها افعالل، وأصلها: احواوَوَ، ولم يُدغم لسبق الإعلال على الإدغام، ولذلك قالوا: يَقْوَى، ولم يقولوا: يَقَوُّ[2]. قال الثمانيني: «فأمّا: احْواوَى الفرسُ فهو: افْعالَلَ من الحُوَّة مثل احمارَّ من الحُمرة»[3]. واحْواوَى افعالل –أيضًا– عند الرضي[4].

ولو تُرك الإعلال فيهما لوجب تسكين الواو الأولى للإدغام، وهو قياسها في الصحيح، لكل افعلّ، كاحمرّ واخضرّ، وقُدّم الإعلال على الإدغام؛ لأنّ الإعلال قبل الإدغام، لذا قال ابن الخيّاط: إن لوزنه أصلًا وفرعًا، فجعل (افعلَّ) أصله و(افعلل) فرعه، ولو قال: أصله (افعلل) وفرعه (افعلّ) لكان أدنى إلى الصواب، فأصله: رعو، ثم ارْعَوَوَ، ووزن ارْعَوَوَ افْعَلَلَ بلا ريب، كما أنّ جلبب فعلل، ولو سكّنوا الباء الأولى فقالوا جَلَبَّ لكان وزنه فَعَلَّ، فالإدغام فرع لا أصل، وزيادة اللام كانت قبل الإدغام، وكذلك ارْعَوَى، فيكون أصل وزنه: افْعَلَلَ، وفرعه: افْعَلَّ، خلافًا لما قاله ابن الخياط.

ويبقى في هذا الإشارةُ إلى أنّ مذهب الكوفيين أن يدغموا، فيقولوا: (ارعوَّ واخزوَّ وادْحَوَّ واحْجَوَّ واقْتَوَّ)، قال ابن جنّي: «وكذلك افْعَلَّ وافْعالَّ من المضاعف أيضًا؛ نحو: هذا بُسْرٌ مُحمَرٌّ ومُحمارٌّ، وهذا وقتٌ مُحمرٌّ فيه ومُحمارٌّ فيه. فأصل الفاعل محمَرِرٌ ومحمارِرٌ، مكسور [اللام الأولى، التي هي الراء][5]، وأصل المفعول محمَرَرٌ ومحمارَرٌ فيه مفتوحها. وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول في افعلَّ وافعالَّ إذا ضُعّفَ فيه حرفا علة، بل ينفصل فيه اسم الفاعل من اسم المفعول عندنا، وذلك قولك: هذا رجل مُرْعَوٍ وأمر مُرْعَوًى إليه، وهذا رجل مُغَزاوٍ وهذا وقت مُغْزَاوًى فيه؛ لكنه على مذهب الكوفيين لا فرق بينهما؛ لأنهم يدغمون هذا النحو من مضاعف المعتل، ويجرونه

(١) شرح السيرافي ١٦/ ١٣٢ قلعجي.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٢٠.
(٣) شرح التصريف للثمانيني ٢٧٢.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٢٠.
(٥) في الخصائص٢/ ١٠٤: مكسور العين، وكذا في أكثر النسخ الخطية، وهو سهو من ابن جني أو الناسخ الأول.

مجرى الصحيح، فيقولون: اغزاوَّ يغزاوُّ، واغزوَّ يغزوُّ. واستشهد أبو الحسن [الأخفش] على فساد مذهبهم بقول العرب: ارْعَوَى. قال: ولم يقولوا: ارعوَّ»[1].

وللفارابي قولٌ في ارعوى، ذكره في ديوان الأدب، قال: «ارْعَوَى عنه، أي: كَفَّ. وإنّما لم يُدغَم أحدُ الحرفين في الآخر؛ لأنّ الياء سكنت لحركة ما قبلها»[2]، عبّر بالياء عن الألف المنقلبة عن الواو، ولم يذكر وزنه، وأخذه ابن أخته الجوهريُّ واختصره وأبهمه؛ قال: «وتقديره: افْعَوَلَ، ووزنه افْعَلَل، وإنما لم يدغم لسكون الياء»[3]، وقوله: «تقديره افْعَوَلَ» يوهم أنّ الواو الأولى زائدة، وهي أصلية. ولعلّه أراد التقدير من حيث اللفظ لا الوزن، ليُظهر حال الألف الأخيرة مع إظهار الواو في النطق، كما تقول في المهموز: تقدير تذاءبت: تذاعبت، أو أنّ مراده أنّ ظاهره افْعَوَلَ بأصالة أحد حروف العلة وزيادة الآخر، وهو ملبس على أيّ توجيه يُوجّه، وحسب الجوهري أنّ يقول: تقديره قبل الإعلال: ارْعَوَوَ. ورأيت قول الجوهري هذا منقولًا بنصّه في اللسان وسفر السعادة والتاج، ولم يعلّقوا عليه بشيء.

وأمّا (اقتوى) ففيها فضل قولٍ وزيادة، لهذه التاء فيها؛ لأنّها في موضع تاء الافتعال، فتحتمل مع أصل القَتْو أصلًا آخرَ يخرجها من باب ارْعَوَى، وهو أنْ تكون من الاقتواء، بمعنى الاستخلاص؛ فيُكنَّى بها عن الاستخدام؛ لأنّ من اقتوى عبدًا رَدِفَه أنْ يستخدمه[4]، وجذرها على هذا المعنى (ق و و) وزنها (افْتَعَلَ)، ومن أسباب التّداخل بين الوزنين فيها أنّ بنيتها –مع وجود التاء– مطواعة للمعنيين المشار إليهما، فالتاء فيها تحتمل الأصالة فتكون من باب ارْعَوَى، وتحتمل الزيادة فتكون من باب استوى، ولا يكون هذان الوجهان في غير اقتوى من أخوات ارعوى الباقيات.

المبحث الثاني: وزن أهراقه يُهريقه وأخواتها:

(١) الخصائص ٢/ ١٠٤.

(٢) ديوان الأدب ٤/ ١٣٨.

(٣) الصحاح ٦/ ٢٣٥٩.

(٤) الفائق ٣/ ٢٣٦.

من الزيادات الصرفية الأكثر غرابة وندرة في العربية زيادة الهاء في بنية الفعل الأجوف قبل فائه، وهي زيادة قبيحة تؤدي إلى تشويه الكلمة صرفيًّا، فالفعل الذي نتخيّله بهذه البنية المزيدة ولم تتكلم به العرب هو: (أَهَفادَه يُهَفِيدُهُ) ومثله (أَهَخافَه يُهَخِيفُهُ) و(أَهَماتَه يُهَمِيتُهُ) وهي بنية صرفية موبوءة بالهاء، وأصل الأفعال الثلاثة: أفاده يفيده وأخافه يخيفه وأماته يميته، ولكن هذه الزيادة الشاذّة التي رأيتَها ليست افتراضًا وخيالًا، بل وقعت في العربية حقيقة، وتكلّمت بها العرب، وأشهر مثالين مستعملين لها قولهم: (أَهَرَاقَ الماءَ يُهَرِيقُهُ وأَهَرَاح الدّابّةَ يُهَرِيحُها).

فمن أين جاءت هذه الهاء التي تبدو كوَرَمٍ غير محمود في الكلمة؟! وكيف دخلت في أَهَراق وأَهَراح؟ هي بدل من حرف، وكان دخولها في أول أمرها جاريًا على سنن كلام العرب في تعاقب الحروف المتقاربة في المخرج والصفات، فأبدلوا الهاء من همزة أفعل: (أراق/ هَراق)، و(أراح/ هَراح) كإبدالها في أَيْهَاتَ وهَيْهاتَ والأَجِيج والهَجِيج، فلما تمكّنت الهاء في هراق وهراح تنكّرت وخفيت وتلبّست بالأصل فوَهِموا أو توهّموا أصالتها وأدخلوا عليها همزة التعدية، فقالوا: أَهَراق وأَهَراح. ولخفائها اضطربت لغاتهم فيها، فمنهم من يفتح الهاء ومنهم من يسكنها ومنهم من يحذفها ومنهم يبقيها، قالوا: أَهَراق يُهَرِيق، وأَهْراق يُهْرِيق، وهَراق يُهَرِيق أو يُهْرِيق، وأراق يريق.

ووردت هذه الهاء القبيحة في أفعال محصورة منثورة في معاجمنا، تتبعتها وجمعتُ منها خمسة، وهي:

١- هراقه وأَهَراقَه يُهَرِيقُهُ فهو مُهَراق.

٢- هَراحَه يُهَرِيحُه[١] فهي مُهَراح، ولم أقف فيه على: أَهَراحه.

٣- هَنارَ النارَ يُهَنِيرُها فهي مُهَنارة. وهَنَارَ الثَّوْبَ وأنارَه: واحِدٌ، يُهَنْيِرُه هَنَارَةً[٢].

٤- هَقامَ يُهَقِيمُ فهو مُهَقام[١]. ولم أقف فيه على: أهقامه.

---

(١) العين (ر و ح) ٣/ ٢٩١.

(٢) المحيط (هـ ن ر) ٣/ ٤٧٦.

٥- هَرادَه يُهَرِيدُهُ فهو مُهَراد[٢]. ولم أقف فيه على: أهراده.

وللصرفيين في تعليل حال الهاء رأيان، جاءا في حديثهم عن الفعل الأشهر المسموع في هذا البناء: هراق وأهَراق:

الأول: أن الهاء في أهَراق زيدت عوضًا من ذهاب حركة عين الفعل، لأنَّ الأصل: أرْوَقَ أو أرْيَقَ، وذلك أنّ فتحة الحرف المعتل (أرْوَقَ/ أرْيَق) نُقِلت إلى الرّاء، فانقلبت الواو أو الياء ألفًا لما سُكِّنَتْ وانفتح ما قبلها، فجعلوا الهاء عوضًا من الحركة المنقولة، كما قالوا في أطاع: أسطاع[٣].

الثاني: أنّ الهاء في هراق بدل همزة أراق، مثل أيهات وهيهات، فإن سمَّيت رجلا هراق لم تصرفه؛ لأن هذه الهاء بمنزلة الألف الزائدة[٤]. ثم تنوسي هذا البدل وتوهّموا أن الهاء من أصل الكلمة فدخلت عليها الهمزة، فقالوا: أهَراق، وبهذا وجّه الرضي رأي المبرد في قوله إن الهاء لا تزاد[٥]. وحمله على التوهم، وهو محقّ فيه، وقال: «وتوهّمات العرب غير عزيزة»[٦]، أي غير قليلة.

فما وزن هَرَاق وأَهَراق؟ يفرّق سيبويه وبعض الصرفيين في حكمهم على الهاء بين هَراق وأَهَراق، فيجعلون الهاء في هَراق بدلا من الهمزة، ولذا لا يُصرف هَراق إن سُمّي به، ويجعلونها في أَهَراق عوضًا عن ذهاب حركة العين بعد نقلها إلى الفاء في أراق؛ لأنهم يجعلون الهاء بغير الهمزة بدلًا من الهمزة، ويجعلونها مع الهمزة عوضًا عن سكون العين، والتفريق بينهما تكلّف، والرّاجح أنّ الهاء في هَراق وأَهَراق بدل من الهمزة، وليست الهاء في أهراق عوضًا من شيء، ولكنهم تناسوا أنّ أصل الهاء هَراق، فعدّوها كالأصل وأدخلوا عليها الهمزة. فيكون وزن أَهَراق يُهَريق أَهَفْعَل يُهَفْعِل، كما ذكر بعضهم[٧]، ووزن هَراق عند من يتناسى الأصل ويعد الهاء زائدة: هَفال بزيادة الألف أو

---

(١) قال الزَّبيدي: سُمِعَ من العربِ قولُهم في أراح ماشِيتَه هَراحَ، وفي أَراد: هَرادَ، وفي أَقامَ: هَقامَ. (ينظر: التاج (هـ ر ق) ٢٧/ ١٩) قلت: والمضارع يؤخذ بالقياس.

(٢) التاج هـ ر ق ٢٧/ ١٩

(٣) ينظر: الأصول لابن السرّاج ٣/ ٢٢٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٠٠.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٤.

(٦)شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٤.

(٧) أبنية الأسماء والمصادر ٣٤٢.

هفعل، وعند من يعتد بالبدل في هراق: أفعل، وهذا وجه يناسب أول أمرها في الزيادة، وإن عُدّت الزيادة لغوية لا صرفية جُعلت الهاء من سنخ الكلمة في الميزان، فيُشكل وزنها –حينئذ– لإقحام هذه الهاء قبل الفاء مع وجود حرف العلّة، فتكون هَراق: فَعال أو فَعَل، وأَهَراق أَفَعال أو أَفَعْلَلَ، ولم يرد هذا البناء عن العرب، ويَرِدّ على الأوّل أن الأفعال لا يكون شيء منها على فَعالَ، ويرد على الثاني أنّ حرف العلة لا يكون أصلا في رباعي، فيحسن إظهار الهاء في الميزان، مع أن الزيادة لغوية متحجّرة لا صرفية، كما حَسُنَ إظهارُ الميم في تمسكن وتمدرع في الميزان، فيقال في وزنهما: تمفعل، وهو ليس من أوزان العربية، وهما من باب التوهم كما أنّ أهراق من باب التوهّم عندي.

ولم يقع هذا الشذوذ في الأبنية الصحاح لقوّتها وتحصّنها، فلم يقولوا: أهَكرم يُهَكرك وأهَشرب يُهَشرب وأَهَسمع يُهَسمع وأَهَسعد يُهَسعد، ولو قالوه لما خرج عن ذاك القبح وإن ألفته الأسماع بقوّة الاستعمال. ولأمر ما وقع في بعض المعتّلات الجوفاء، التي ذكرناها، ولولا إن الألسن عجمتها ولاكتها وروّضتها لكانت ناشزة في الأسماع مستقبحة كنشوز (أَهَفاد يُهَفيد) و(أَهَخاف يُهَخيف) التي لم تَسمعها الآذان، ولبقيت على أصلها في القبح الصرفي والغرابة. والكلمات مثل الناس، منها الصحيح ومنها المليح ومنها المريض ومنها القبيح، وقد يكون تقبيح اللفظ مقصودًا في بعض كلامهم، كقولهم: امرأة (ضُمَّخْزَةٌ): ضخمة، وامرأة (جُنْبَقْثَةٌ): عظيمة الخلق.

ويلحق بهذا البناء الشاذ متفرّقات زيدت فيها الهاء فدقّت وخفيت، ومنها: أَنْهَأتُ اللحمَ وأصله أنأته، والهاء مقحمة في موضع العين، والجذر (ن ي أ). ومنها هَيْمَنَ فهو مُهَيمن، يجوز أن يكون أصله: أفعل، وقياسه في الأصل: أيمن فهو مُؤْمِن، كما قالوا: في أيْسَرَ وأيْقَنَ: مُوسِرٌ ومُوقِنٌ، وأصْلُهما: مُيْسِرٌ ومُيْقِنٌ، فتكون مُهيمنٌ على وزن مُهَفعل وتكون هاؤه بدلا من همزةٍ، كهاء هراق وأهراق، كأنهم بنوا من اليُمْن فعلا على أفعلَ، فقالوا: أيمن ثم كرهوا أن يأتوا به على الأصل على حدّ قولهم: مؤرنب ومؤكرم، فأبدلوا من همزة أفعل هاء، فقالوا: مُهيمنٌ والأصل مؤيمن.

هذا ما تفعله الهاء المتحوّرة عن همزة، الواقعة قبل الفاء، تأتي بصيغ نابية مشوهة صرفيًّا، ولولا كثرة الاستعمال لمجّتها الآذان.

المبحث الثالث: وزن اليَسْتَعُور:

اليَسْتَعُور كلمة قديمة جاهلية، ذكرتها المعاجم القديمة، ومجمل ما قالته فيها:

لليَسْتَعُور معان عدّة في المعاجم، منها أنه مكان موحش بعيد أو جبل لا يكاد يدخله أحد إلا رجع من خوفه، قال أبو عبيدة: هو حرة المدينة، وقيل موضع قِبَل حرّة المدينة، كثير العِضاه والسمر والطلح، موحش، أو أجمة.

واليَسْتَعُور شجر تصنع منه المساويك الجيدة، ومساويكه أشدّ المساويك إنقاء للثغر وتبييضا، وفيها شيء من مرارة مع لين، قاله أبو حنيفة في النبات

وقيل: اليَسْتَعُور كساء على عجز البعير. ويكنّى باليَسْتَعُور عن الباطل، ويقال ذهب في اليَسْتَعُور أي الباطل.

ومن معاني اليَسْتَعُور: السَّعِير[1]، أو نارُ الله الحامية، ومعنى قولهم: ذهب في اليَسْتَعُور، أي في نار الله الحامية، كأنه يراد السعير[2].

ولليَسْتَعُور شاهدٌ قديم، وهو قول عُروة بن الوَرْد[3]:

أطعتُ الآمِرِينَ بصَرْمِ سَلْمَى فطارُوا في عِضاهِ اليَسْتَعُور

ويروى:

فطارُوا في بِلادِ اليَسْتَعُور

أي تفرّقوا حيث لا يُعلم موضعهم ولا يهتدى إليه. أو ذهبوا إلى ذلك الموضع المخوف. قال ابن فارس في معنى اليستعور في بيت عروة: «قالُوا: أَرادَ السَّعِيرَ. ويُقالُ إنَّهُ مَكانٌ»[4]، ويبدو أن

(١) المحيط للصاحب (س ع ر) ١/ ٣٥٨.

(٢) التكملة والذيل والصلة للصغاني (س ع ر) ٣/ ٢٤٢، والتاج (س ع ر) ١٤/ ٤٧٤.

(٣) ديوانه ٣٢.

(٤) المقاييس (س ع ر) ٣/ ٧٦، وينظر: المجمل (س ع ر) ١/ ٤٦٢.

اليَسْتَعُور من المواضع الدارسة اليوم، واكتفوا في تحديده بأنه موضع أو جبل في حرة المدينة أو قِبَل الحَرّة، أي ناحية الحَرّة، فقد ذكره البَكريّ وياقوتٌ نَقْلًا عن العمراني وأبي عبيدة، وذكره من المعاصرين المحققين البلادي في معجم معالم الحجاز، ولم يزد على قول ياقوت، وفي هذا دليل على أنّه من المواضع الدارسة أو مما تغيّر اسمه.

ويمكن تلخيص معاني اليَسْتَعُور فيما يأتي:

١- معنى التسعّر والحرارة، والنار.

٢- اسم مكان قِبَل حَرّة المدينة، والحَرّة من النار، ولعل هذا المكان سمّي يَسْتَعُورا لتسعّره عند ثوران البركان وسيلان حِمَمه فوق الحرّة.

٣- اسم شجر تُصنع منه المساويك الجياد، ولعلّه سُمّي يَسْتَعُورا لتَسَعُّر مساويكه في الفَم، ومعلوم أنّ أجود المساويك ما يكون حارًّا لاذعًا في الفَم.

٤- كساء على عجز البعير.

٥- يكنى باليَسْتَعُور عن الباطل.

وزن اليَسْتَعُور عند البصريين:

يرى البصريون -من لدن الخليل وسيبويه- أنّ اليَسْتَعُور خماسيّ الجذر، وأنّ الياء أصلية، وأنّه على وزن (فَعْلَلُول) مثل عَضْرَفُوط، ويخطّئون من يرى زيادة الياء ويصفونه بالجهل في التصريف، وقد حملهم على القول بذلك والقطع به مقياسهم المعياريّ القائل «إنّ الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أوّلًا، إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعلِه، كمدحرج وشبهه، فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد»[1].

(١) ينظر: الكتاب ٣١٣/٤ والأصول ٢٣٥/٣، والمنصف ١٤٥/١، والخصائص ٢٣٦/١، ورسالة الملائكة ٢٤٦، والممتع ١٦٤/١.

قال سيبويه: «وأمّا يَسْتَعُور فالياء فيه بمنزلة عين عَضرفوطٍ؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله، فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد»[1].

وقال أبو عليّ الفارسي في البغداديّات: «ذكر سيبويه قولهم: يَسْتَعُور، قال: وأمّا (يَسْتَعُور)، فالياء فيه بمنزلة عين (عَضْرَفُوط)؛ لأنّ الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولا، إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله، فقلت في شرح ذلك: يَسْتَعُور، فيه حرفان من حروف الزوائد وهما: الياء، والتاء، فلا يجوز أن تجعل الياء زائدة فيه؛ لأن الذي يبقي بعدها أربعة أحرف، وبنات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أولها، إلا ما تستثنيه من زوائد الأسماء الجارية على الأفعال فإن قلت: فأحكمُ بأن التاء زائدة وإذا حكمت بزيادتها صار من بنات الثلاثة؛ لأنّ الذي يبقى بعد الحكم بأنّ التاء زائدة، السين، والعين والراء، فيسوغ على هذا أن أجعل الياء زائدة، لأنها على هذا لم تلحق رباعيًا من أوله، إذ كانت التاء زائدة. فالجواب: أنّ هذا الحكم في التاء غير سائغ أعني: الحكم بزيادتها، وذلك أنّ هذا الموضع ليس من المواضع التي يحكم فيها بزيادتها، لأنها لا تزاد في غير جمع المؤنث وواحده إلا بثبت، فهو على أنها الأصل حتى يقوم ثبت ودلالة على أنها زائدة، فلا يجوز أن يحكم بأنّ التّاء في (يَسْتَعُور) زائدة، لما ذكرنا، وإذا لم يجز أن تحكم بزيادة التاء لم يجز أيضًا أن تحكم بزيادة الياء؛ لأنّك إذا حكمت بأنّ التّاء أصليّة صارت الكلمة من بنات الأربعة، وإذا صارت من بنات الأربعة علمت أنّ بنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوّلها، إلا ما استثني، فتصير الياء إذًا أصلية غير زائدة»[2].

وقال: «وقد كان شيخٌ من أهل اللغة وَزَنَ هذه الكلمة بـ (يَفْتَعول)، حتى نُبّه عليه، وله فيما كان أملاه من الأبنية حروف كثيرة تحتاج إلى إصلاح، وسنذكر ما يحضر منه فيما يستقبل من هذا الكتاب. ومما يدلّ على أنّ الحرفين أصليّان أنّه ليس في تفسير هذه الكلمة شيء يدل على أنها من: سعر. قال أحمد بن يحيى: يَسْتَعُور بلد بالحجاز، ويقال: ذهب في اليَسْتَعُور، أي: في

(١) الكتاب ٤/ ٣١٣.

(٢) البغداديّات ٩٥-٩٧.

الباطل والكساء الذي يجعل على عجز البعير، يقال له: اليَسْتَعُور.. وقال أبو عُمر الجَرميّ: واليَسْتَعُور: يقال إنها شجرة أيضًا»[١].

ويرى الرُّمّاني أنّ ياء يَسْتَعُور أصلية لثلاثة علل تقضي بضعف القول بالزيادة في ذلك الموضع، وهي: بُعْدُ الأول من الموقع الذي هو أحق بالزيادة، يعني الآخر، والثاني كثرة العدد بالأصول الأربعة، والثالث أنّه في موضع تضعف فيه الزيادة في الفعل، إذ أصل التصريف الفعل[٢].

وقال ابن جني: «وذهب أحمد بن يحيى وابن دريد في يَسْتَعُور إلى أنه يفتعول. وليس هذا من غلط أهل الصناعة»[٣] يريد أنهم ليسوا من أهل التصريف في شيء، حتّى يوصف قولهم بالغلط. وقال في موضع آخر: «وذهب بعض أشياخ اللغة في يَسْتَعُور إلى أنه: يفتعول، وأخذه من سعر، وهذا غلط»[٤].

وقال في المنصف: «ويَسْتَعُور ليس بجارٍ على فعل، وليس لقائل أن يقول: إن السين والتاء هنا زائدتان ولا إحداهما؛ لأنّ هذا ليس من مواضع زيادتهما، وستراه إن شاء الله. فلذلك مَثّلَ يَسْتَعُورا بعضرفوط، وجعل الياء كالعين. فأمّا من قال: إنّ مثال يَسْتَعُور: يفتعول فلا يدري من صنعة التصريف شيئًا، وإنّما هو فيه هاذٍ!!»[٥].

وقال الجرجاني: « وأمّا ياء يَسْتَعُور فأصل، ووزنه فَعْلَلُول، يدلك على ذلك أنه مشتمل على أربعة أحرف من حروف الزيادة الياء والسين والتاء والواو، ولا يجوز الحكم بزيادة كافّتها، من حيث إن ذلك يفضي بالاسم إلى حرفين العين والراء، وقد عرفت أن الاسم المتمكّن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، وإذا بطل القضاء بزيادة الجميع لم يجز أيضًا أن يحكم بزيادة السين والتاء جميعا؛ لأنّهما لا تزادان معا إلا في استفعل، ولم يجز أن يحكم بزيادة أحدهما على انفراده لأجل أنّ

---

(١) البغداديّات ٩٥-٩٧.

(٢) شرح الكتاب للرماني ٤٦٨ رسالة دكتوراه بتحقيق صالح العبداللطيف.

(٣) الخصائص ٣/ ٢١٥.

(٤) الخصائص ٣/ ٣٤٠

(٥) المنصف ١/١٤٥.

التاء تزاد في افتعل والسين تقلّ زيادتها. وإنما جاء في أسطاع، وبعد كاف الضمير في أُكْرِمُكِسْ، ثم إن الحمل على الأصل أولى، ولا يجوز أن يحكم بزيادة الياء؛ لأنك تجعل حينئذ التركيب من أربعة، وبنات الأربعة لا يكون في أوائلها زيادة إلا ما كان جاريا على الفعل، نحو مُدحرج، فقد اتضح أنه ليس في حروف يَسْتَعُور زيادة سوى الواو، وأنه مثل عَضْرَفُوط»(١).

وقال العُكبريّ: «الياء في يَسْتَعُور أصل عرف ذلك بالسَّبْر، وذلك أنّ الواو فيها زائدة بلا خلاف، فبقي فيها من حروف الزيادة الياء والسين والتاء، ويمتنع أن تكون كلها زائدة؛ لأن الكلمة تبقى على حرفين، والحكم على أحد الثلاثة بالزيادة تحكّم، فإن قلت: لمَ لا تكون السين أصلا والآخران زائدان من معنى سعر؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن جعل السين أصلا دون الياء والتاء مع إمكان كونه من يَعَرَ تحكّم

والثاني: أن مثال يفتعول معدوم فلا يُحمل عليه»(٢).

وقال ابن عصفور: «والذي شذ من غير المضاعف، فجاءت الياء فيه أصلية، نحو : يَسْتَعُور ؛ وذلك أن السين والتاء أصلان، إذ ليست السين في موضع زيادتها، ولم يقم دليل على زيادة التاء، فلو جعلنا الياء زائدة لأدّى ذلك إلى شيئين: أحدهما أن يكون وزن الكلمة (يفعلول) وذلك بناء غير موجود، والآخر لحاق بنات الأربعة الزيادة من أولها، في غير الأسماء الجارية على الأفعال، وذلك غير موجود في كلامهم، فلما كان جعلها زائدة يؤدي إلى ما ذكر جعلناها أصلا»(٣).

وقال بعد ذلك: «فإن قيل: فإن في جعلها أصلا أيضا خروجا عما استقرّ في الياء، من كونها لا تكون أصلا في بنات الأربعة فصاعدًا إلا في باب: ضَوْضَيت. فالجواب أنّه لما كان جعلها زائدة يؤدّي إلى الخروج عما استقرّ، من أنّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة فصاعدًا من أولها،

(١) المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٢١٩.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥٠.
(٣) الممتع الكبير ١/ ٢٨٨.

وجعلها أصليّة يؤدّي أيضًا إلى الخروج عمّا استقرّ للياء، من أنها لا تكون أصلًا في بنات الأربعة إلا في باب: ضَوْضَيت، كان الذي يؤدّي إلى الأصالة أولى، وأيضًا فإنّ الياء قد تكون أصلًا في مضاعف بنات الأربعة، ولا تلحق بنات الأربعة فصاعدًا الزيادة من أولها، في موضع من المواضع، وأيضًا فجعلها أصلا يؤدّي إلى بناءٍ موجود، وهو (فَعْلَلول) نحو: عضرفوط، وجعلها زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود، وهو يَفْعَلُول»[1].

هذه أبرز حججهم وآرائهم فيها، حكيتُها كما قالوها، لتكون حاضرة تحت نظر القارئ ليمكنه التأمّل والتمييز بين الآراء والتعليلات، وخلاصة رأي البصريين وحججهم:

١- أنهم يرون أن يَسْتَعُورا فَعْلَلُول كعَضْرَفُوط.

٢- أنّ التاء ليست في موضع زيادة فحكموا عليها بالأصالة.

٣- وتبع الحكمَ بأصالة التاء الحكمُ على الياء بالأصالة؛ لأنّ من مقاييسهم ألا تكون الياء زائدة أوّلا وبعدها أربعة أصول.

٤- وأنّ القول بزيادة الياء والتاء يؤدّي إلى وزن غير موجود في العربية وهو (يَفْتَعُول)

رأي الكوفيين ومن وافقهم:

ذهب بعض الكوفيين ومن وافقهم إلى أن اليَسْتَعُور ثلاثي من (س ع ر) وأنّ الياء والتاء فيه زائدتان، وأنّه على وزن (يَفْتَعُول) وليس في المسموع من العربية غيره، ومن القائلين بهذا الرأي: أبو عبيدة كما نقل عنه صاحب التاج (مادة يستعر) وثعلب كما نقل عنه ابن جني[2] وابن دريد في الجمهرة[3] وأبو عبيد البكري في معجم ما استعجم[4] ورضيّ الدّين الشّاطبيّ في حواشيه على

(١) الممتع الكبير ١/ ٢٨٨، ٢٨٩.

(٢) الخصائص٣/ ٢١٥

(٣) الجمهرة (٢/ ١٢٢٢

(٤) معجم ما استعجم ٢/ ١٣٩٤.

(الصّحاح) فيما نقله ابن منظور[١] وأبو حيان[٢] والسيوطي[٣] وتردد فيه ابن القطّاع[٤] فقال في موضع: يَفْتَعُول، وقال في موضع آخر: فَعْلَلُول، وربما كان ذلك لاختلاف مصدريه في الموضعين.

الحكم والترجيح:

رأينا المعنى اللغوي لليَسْتَعُور ورأي البصريين وقولهم بخماسيته من (ي س ت ع ر) ووزنه فَعْلَلُول كعضرفوط، ورأينا رأي الكوفيين فيه، وقولهم بثلاثيّة أصله، وهو (س ع ر) وأنّ وزنه يَفْتَعُول. ولي ملحوظات في المسألة:

أ- يظهر أنّ سيبويه لم يصل إلى علمه معاني اليَسْتَعُور التي تدلّ على السعير والحرارة، ولو بلغه ذلك لقطع بأنها ثلاثيّة من سعر، كما قطع بأنّ (إنْقَحْل) من قحل وأنّ وزنها إنْفَعْل، ولا فرق في الغرابة بين يفتعول وإنْفَعل، ولكن البصريين في القرون المتعاقبة لم يريدوا مخالفة سيبويه، فتمسّكوا برأيه ودافعوا عنه وعن قاعدته المعيارية للياء المتصدّرة حين يتلوها أربعة أصول، فهل يُعقل ألا يطّلع البصريون على معاني اليَسْتَعُور التي تدلّ على السعير والحرارة وهي في المعاجم بين أيديهم؟ وهل يظنّ بابن جني - الذي يستخرج أدق الدلالات ويستنبط المعاني الجامعة فيما سماه الاشتقاق الأكبر- أنه لم يرَ معنى السّعير في اليَسْتَعُور وهو منصوص عليه في المعاجم؟ وكيف ترك الفارسي معاني السّعير والحرارة في اليَسْتَعُور ولم ير إلا معنى الباطل والموضع والكساء الذي يجعل على عجز البعير؟ لا أرى هذا إلا من التغافل عن الاشتقاق لتسلم لهم القاعدة، ولو قال سيبويه: إنه (يَفْتَعُول) لوجدوا له ما يكفي من المسوّغات وأوّلها الاشتقاق.

ب- حين نخضع معايير أشياخنا البصريين في اليَسْتَعُور إلى النقد، نتبين أن معيارهم الأول يمكن نقضه، وهو قولهم: إنّ التاء في (يَسْتَعُور) ليست في موضع زيادة، وإنهم لم يجدوها زائدة في هذا الموضع، فحكموا عليها بالأصالة.

---

(١) اللسان (يستعر) ٥/ ٣٠٠.

(٢) الارتشاف ١/ ١٠٥.

(٣) المزهر ٢/ ٢٣.

(٤) أبنية الأسماء والمصادر ١٥٥، ٣١٧.

فأقول: قولهم بأن التاء لا تزاد في هذا الموضع منقوض بالشَيْتَعور والتاء زائدة فيه؛ لأنه من الشَّعير، ووزنه فيتعول، جاء في المعاجم: الشَيْتَعور: الشعير، وقالوا إنّه جاء في شعر أُميّة بن أبي الصَّلت، ورُوِيَ: الشَّيْتَغُور، بالغين عن ابن جني، قالوا: والتاء فيه زائدة فوزنه فيتعول[1] لا فيعلول. ومثل الشَيْتَعور الخَيْتَعُور، وهو من أسماء الغول، وكلّ شيء لا يدوم على حاله، ويتلاشى كالسّراب وهو فَيْتَعُول من الخَيْعَرَة، وهي خِفَّةٌ وطَيْشٌ، ومع ذلك جعلها أكثر صناع المعاجم في الرباعي (خ ت ع ر).

ورُوِي في اليَسْتَعُور القلب (السَّيْتَعُور) وهي لغة حكاها ياقوت[2] في باب السين: السَّيْتَعُورُ: بفتح أوّله، وسكون ثانيه ثمّ تاء مثناة، وعين مهملة، وواو ساكنة ثم راء، قال العمراني: مكان. قلت: واضح أنه مقلوب اليَسْتَعُور أو العكس.

فهذه ثلاثة ألفاظ زيدت فيها التاء في هذا الموضع، ثالثةً حشوًا، وهي الشَيْتَعُور والخَيْتَعُور والسَّيْتَعُور، فلا يمتنع ورود التاء زائدة في هذا الموضع على الرغم من قلّته، والاشتقاق مؤيّد لزيادتها في الشَيْتَعور من الشعير والخيتعور من الخَيْعَرَةُ، واليَسْتَعُور ومقلوبه السَّيْتَعُور من السّعير والتسعّر.

أما معيارهم الثاني وهو قولهم إنّ الياء لا تكون زائدة أولًا وبعدها أربعة أصول، وإن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أوّلا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله كمدحرج وشبهه، فمردودٌ بأنّ التّاء في يَسْتَعُور لا يمتنع زيادتها لما تقدّم، فإنْ كانت زائدة بطل الاستدلال بهذا المعيار على ياء يَسْتَعُور؛ لأنّه لم يأت بعدها أربعة أصول، بل ثلاثة، حين القول بزيادة التاء، وهي —أي الياء– في موضع تُزاد فيه وبعدها ثلاثة أصول، مثل: اليَعْسُوب واليَنْبُوع (وهي ينبع حاليا) واليَنْسُوعة واليَسْنُوم ويَحْمُوم ويَخْضُور ويَعْفُور، كله على يفعول، ويُسْرُوع وأُسْرُوع يُفْعُول وأُفعول، ورجل يَلَنْدَدٌ يفنعل، ملحق بغضنفر وطيرٌ يَنَادِيد وأَنادِيد: متفرقة بمعنى أبابيل، على يفاعيل وأفاعيل، واليَهْيَرُّ اللّجاجة والتّمادي في الأمر: يفعلّ أو يَفْيَعْلُ، وقال بالثاني الرضي،

(١) الارتشاف ١/ ١١٥، ١١٦.

(٢) معجم البلدان ٣/ ٢٩٣.

واليَهْيَرَّى يفعلّى قال سيبويه: يكون على يَفْعَلَّى وهو قليل، قالوا يهيرّى.. وينابعاء موضع ، ويناصيب واليحاميم واليَنُوفَ واليَمْؤُود، كلّ ذلك مما زيدت فيه الياء أوّلا متبوعة بثلاثة أصول، وهي من الباب حين يصحّ القول: إن التاء في يَسْتَعُور زائدة، ليكون بعد الياء ثلاثة أصول فحسب.

ومن معاييرهم في تأصيل ياء يَسْتَعُور أنّ القول بزيادتها يؤدّي إلى وزن غير موجود في العربية، وهو (يَفْتَعُول)، فأقول: كيف يمتنع أن يكون اليَسْتَعُور يَفْتَعُولا وهم يبنون على القليل والنادر؟ وربما عقدوا البناءَ على المثال الواحد، الذي لا نظير له، وأثبت سيبويه وزن (فِعِل) من الثلاثي بلفظ واحد هو (إِبِل) وقال: «لا نعلم في الأسماء والصفات غيرَه»[١]. وقال في الأبنية: «ويكون على أَفْعَلَى، وهو قليل، ولا نعلم إلا أَجْفَلَى»[٢]، وقال: «ويكون على إفْعِلاء، ولا نعلمه جاء إلا في الإرْبِعاء»[٣]، وقالوا: إنّ ضَهْيَأ مزيدُ الهمزة وإن وزنه (فعلأ) أو مزيد بالياء ووزنه (فَعْيَل) قال ابن جني: «وإن كان هذانِ بناءينِ مفقودين»[٤]، ولا نظير له كما قال ابن عصفور! وقال الزجاج في حديثه عن ضَهْيَأ: «ويجوز أن تكون "فَعْيَل" وإن كانت بِنيةً ليس لها في الكلام نظير، فإنّا قد نعرف كثيرًا مما لا ثاني له. من ذلك قولهم كَنَهْبَل وهو الشجر العظام تقديره فَنَعْلل، وكذلك قَرَنْفل، لا نظير له، وتقديره فَعَنْلُل»[٥]. وجاء في التهذيب للأزهري قوله : «الذكر أعجف والأنثى عجفاء، والجمع عِجاف في الذكران والإناث... وليس في كلام العرب أفعل فَعلاء جُمعها على فِعال غير أعجف وعجفاء وهي شاذة»[٦] ونقل الأزهري[٧] عن الفراء أنه كان يقول: ليس في كلام العرب فَعْلال من غير المضاعف غير حرف واحد جاء نادرا، وهو قولهم: ناقة بها خَزْعال. وقال ابن دريد[٨]: ليس في كلام العرب اسم على فعاويل إلا سراويل. وفي الصحاح للجوهري:

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٤٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٤٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٤٨.

(٤) المنصف ١/ ١١٠، وينظر: الممتع الكبير ١/ ٢٢٩

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٤٣.

(٦) التهذيب (عجف) ١/ ٣٨٣.

(٧) التهذيب (خزعل) ٣/ ٢٧٥.

(٨) الجمهرة ١/ ٦٦.

(سخن): وماء سُخَاخِينُ على فُعاعيل، بالضم، وليس في كلام العرب غيره[1]. وقال ابن عصفور: «وعلى تَفْعَلاء: قالوا: هو يمشي التَّرَكَضاء، ولم يسمع غيره»[2].

وبهذه الأمثلة يثبت أن معيار «عدم النظير» لا يعوّل عليه في كل الأحوال، فهم أوّل مَن خالفه، وزيادة على ما تقدم فقد كان سيبويه لا يعرف لإنْقَحْلٍ نظيرًا، قال[3]: «ويكون على إنفعلٍ، قالوا: إنقحلٌ في الوصف لا غير»، وهو معدوم في الأسماء ولم يذكروا له ثانيًا في الصفات، فانظر كيف أثبت سيبويه به وزنًا ولا ثاني له عنده، كما قالوا[4]. فما الفرق في التفرّد والغرابة بين (إنفَعْل) وزن إنْقَحْل و(يفتعول) وزن يَسْتَعُور؟ والأوّل لا ثاني له، ومع ذلك ثبتَ به وزنٌ. ثم انظر إلى ما قاله ابن جني في بعض حِجاجه في الخصائص[5] في باب الحمل على الظاهر: «وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به، حتى يوجد له نظير. وذلك أن النظير -لعمري- مما يؤنس به، فأمّا ألا تثبت الأحكام إلا به فلا، ألا ترى أنه قد أثبت (أي سيبويه) في الكلام فَعُلْتُ تَفْعَل، وهو كُدْتُ تَكاد، وإن لم يُوجِدنا غيرَه، وأثبت بإنقحل باب (إنْفَعْل) وإن لم يحكِ هو غيرَه وأثبت بسُخاخين (فُعاعِيلا) وإن لم يأتِ بغيره» ومثل هذا الحِجاج نراه في سر الصناعة[6]، وبه أثبت أنّ ياء شيراز بدل من الواو، ولا نظير له. وعلى الرغم من هذا القول الحسن لم يُثبت ابن جنّي يَفْتَعُولا بيَسْتَعُور، وخطّأ ابن دريد حين قال إنه يفتعول ووصفه بأنه هاذٍ، لعدم النظير، ولم يلتفت إلى الاشتقاق، وصلة اللفظ بالسعير والتسعّر، كما سيأتي.

وكيف يغيب عن نظر البصريين أنّ اللغة لم تصل إلينا كاملة، وأنّ اللغة لا يُحاط بها، كما قال الشافعي، وأنه فقد منها كثير، كما قال أبو عمرو بن العلاء وغيره، وأنّ في مقولة (ليس في كلام العرب) الكثير من المجازفة، وأنَّ لكلّ قاعدة في القياس شواذَّها.

---

(١) الصحاح (سخن) ٥/ ٢١٣٤.

(٢) الممتع الكبير ١/ ١٣٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٤٧.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢/ ٧٥٤.

(٥) ١/ ٢٥٢.

(٦) ٢/ ٧٥٣.

ت- ومما يُعتدّ به في تأصيل ياء اليَسْتَعُور بعد نقض حجج البصريين أنّ الاشتقاق -وهو سيّد الأدلّة- يقضي بأنّ اليَسْتَعُور من سَعَر وأنّه يَفْتَعُول؛ لأنّه من السَّعير والتَّسَعُّر، وهذا جليّ في معاني اليَسْتَعُور التي تقدمت، وليس لأحد أن يقدّم شيئًا من المعايير على معيار الاشتقاق، وهذا مذهب شيخ الصرفيين سيبويه، ولكنهم بالغوا في تمجيد القياس والركون إليه حين وصل الأمر إلى الفارسي والرمّاني وابن جني، مع أنّهم يعلمون ويقرّون في مواضع كثيرة بأنّ الاشتقاق مقدّم على غيره من العلل، فلا يعدل عنه بشيء. ولسيبويه كلمة مهمة في هذا الشأن استهانت بها الأجيال بعده حين قويت دولة القياس في القرن الرابع، وهي قوله: «وكلُّ حرفٍ من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهب في اشتقاقٍ في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة[1]، وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق، فإن لم تفعل هذا لم تجعل نون سِرْحان وهمزة جُرائضٍ وميم سُتْهُمٍ زائدة. فعلى هذا النحو ما تزيده بثبت. فإن لم تفعل ذلك صرت لا تزيد شيئًا منهن. ومثل ذلك: شمألٌ وشأملٌ، تقول: شَمَلَت وشَمالٌ»[2]. فتعلم بذلك زيادة الهمزة فيهما.

ث- وأنّ المتأوّل لا يعدم في اليَسْتَعُور ما يشبه تأويلاتهم في غيرها ليثبت أنّ اليَسْتَعُور (يَفْتَعُول) لا (فَعْلَلُول)، وأنّه من أصلٍ ثلاثيّ هو (سعر) وليس خماسيًّا، فيمكن القول: إنّ اليَسْتَعُور منقول من الفعل ومغيّر البناء للتهويل؛ لأنه اسم لمكان مَخُوف، وإنّه في الأصل منقول عن المضارع، كأن يكون الأصل: (يَسْتَعِرُ) من استِعارِ النار، وهذا مناسب لمعنى اليَسْتَعُور كما تقدم في دلالته المعجميّة، ومثله في النقل اليَنْجَلب وهو مشتقّ من المضارع: يَنْجَلِب (خرزة تُؤَخِّذ بها النساءُ الرجال) ونقل إلى العلمية دون تغيير، ولعلهم غيروا البناء في اليستعور وزادوا فيه واوًا، على غير مثال، فلعلهم أشبعوا كسرة يستعِر فتولدت الياء: (يستعِير) فوقع التباس بفعل الاستعارة، أي شابَهَ (يستعير) هذا المشبعُ الفعلَ يستفعل من الثلاثي الأجوف (عير) أعنى استعار يستعير، فالتبس معناه بمعناه، فقلبوا الياء واوًا، وضموا العين فقالوا: يَسْتَعُور، على وزن: يَفْتَعُول، وأحسب أن

(١) كذا، ولعلّ الأحسن سياقًا: فاجعله زائدًا.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٢٥، ٣٢٦.

صانع اليستعور شاعر مقدام، ولعلّه عُرْوة بن الورد العبسي، من الشعراء الصعاليك الجاهليّين الفُتّاك (توفي سنة ٣٠ قبل الهجرة) فشعره أقدم مصدر حفظ الكلمة وحملها إلينا.

وللإشباع نظائر كيَنباعُ في ينبَع، وأدنو فأنظور، في أنظُر، ووزنهما (يَفْعال) و(أَفْعُول)، ومنه آمين على وزن (فاعيل)، أصلها أَمين على وزن فعيل. وللقلب المكاني نظائر لا تحصى، وكأنَّ القلب جاء في يستعور للفرار من وجه إلى وجه خوف الإلباس، فحصل للشاعر المجازف من الإشباعِ ثم القلبِ التهويلُ والفرارُ من اللبس.

ج- ولعلّ من أعجب ما في التصريف البصري المغرق في المعيارية زعمُ شيخ الصرفيين في القرن الرابع أبي عليّ الفارسي أنّ (اليَنْجَلِب) خماسيٌّ بأصالة الياء والنون، هكذا قال، فما اليَنْجَلِب؟ هي خرزة تُؤَخّذُ بها النساءُ الرجالَ، للرّجوع بعد الفِرار منهنّ، أو للعَطْفِ بعد البُغْضِ؛ أي: لجلب الزوج الهارب أو الكاره. وعن ابن الأعرابيّ وابن دريد وغيرهما، قالوا: كانت نساءُ الأعراب يُؤَخِّذْنَ الرجال بخَرَزة يَقُلْن: يا قَبَلَة اِقْبِليه ويا كَرَارِ كُرّيه أُعيذه باليَنْجَلِب[1]. وحكى اللحياني عن العامريّة: إنهن يقُلْنَ[2]:

أَخَّذْتُهُ باليَنْجَلِبْ

فلا يَرِمْ ولا يَغِبْ

ولا يَزَلْ عِندَ الطُّنُبْ

فما أصل الينجلب؟ وما جذرها؟ قال الفارسي: «فأما قولهم في بعض الأُخَذِ: (اليَنْجَلِب) فالنون إذا كانت ثانية، لم يُحكم بزيادتها، فإذا لم يُحكم بذلك، حَصَلَتْ من الأربعة، وإذا حصلتْ من الأربعة، فالأربعة لا تلحقها الياء زائدة في أولها، ألا ترى قوله في يَسْتَعُور؟ فإذا كان كذلك كان

(١) المزهر ١/ ٤٨٧. قال السيوطي فيه: هكذا جاء في الكلام وإن كان ملحونًا.

(٢) المحكم (جلب) ٧/ ٣٠٧، والتكملة والذيل والصلة (جلب) ١/ ٩١.

اليَنْجَلبُ بمنزلة الجَحْمَرِش، وقد يتّجه على هذا أن يكون إِنْقَحْلٌ بمنزلة قِرْطَعْبٍ، فيكون مما اتفق فيه بعضُ حروف القَحْل وليس منه[1]».

وتمسّك الفارسي بهذا الرأي، وقال في الشيرازيات: «وأما اليَنْجَلِب فإنّه من باب القَهْبَلِس، ألا ترى أن الزيادتين لا تتواليان أوّلا في غير الأسماء الجارية على أفعالها؟ ومن ثم قلنا في المنجنيق: إن الميم فاء لما ثبت زيادة النون. فإن قلت: أفليس قد قال في إنقحل إنه من القَحَل؛ فهلاّ قلتَ في هذا أيضا إنه من الجَلَب؛ لأن المرأة إنما تُريد بذلك إقبال الرجل عليها، وترك الإعراض عنها، كما أنّ ذلك من القحَل واليُبْس؟ فإن هذا يمكن أن يقوله القائل، إلا أنّ المعمولَ عليه الأولُ، وكأنّه في القضية الأولى لم يعتدّ بإنقحلٍ لقلّته»[2].

ح- ولم أر في كلّ ما قرأت في تاريخنا الصرفي أعجب ولا أغرب ولا أضعف من زعم أبي علي الفارسي -وهو إمام الصرفيين في زمانه- أنّ (اليَنجلب) خماسيّ على وزن الجَحْمَرِش والقَهْمَلِس! ولم تطاوعه نفسه النزّاعة إلى القياس أن يقول: إنه ثلاثي مزيد من جلب، على الرغم من ظهور الاشتقاق فيه كالشمس. وما ذاك إلا لتسلم له قاعدة صرفية، وهذا الفكر الذي جعل الياء في (الينجلب) أصلية هو نفسه الذي جعلهم يقولون: إنّ الياء في (اليَسْتَعُور) أصليّة وإنه فَعْلول كعَضْرَفوط، وليس يَفْتَعولا.

ويلحق بهذا أنّ بعض الصرفيين يرى أنّ واو (الصَّوْقَرِير) -وهو حِكايةُ صَوْتِ طائِرٍ يُصَوْقِرُ في صِياحِه؛ أي: تَسمَعُ نحوَ هذه النَّغْمةَ في صَوْته- أصليةٌ؛ لأنها لا تكون إلا أصلا في بنات الأربعة، وأنها فَعْلَلِيل[3]، وليست فَوْعَلِيلا. قال ابن عصفور: «وأمَّا قولهم: حمامةٌ ذاتُ صَوقَرِيرٍ فـ"فَعْلَلِيل" كعَرْطَلِيل. والواو أصل في بنات الأربعة. وهذا أولى من جعلها زائدة، فتكونُ الكلمة

(١) كتاب الشعر ١/ ١٩٣، ١٩٢.

(٢) ٢/ ٥٨٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١١٥.

على وزن فَوْعَلِيل؛ لأنَّ في ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم»[1]. وأقول: الصحيح أنها فَوْعَلِيل، وأنّ الواو زائدة، وأصلها ثلاثيّ (صقر) ومنه قولهم: صَوْقَر الطائر في صياحه يصوقِر[2] صوقرة، وهذا على وزن (فوعل) باتفاق الصرفيين فيه وفي أمثاله.

خ- ويمكن أن يُستدلّ على صحة وزن اليَسْتَعُور، وأنه على اليَفْتَعُول، بافتراض القلب المكاني، فربما كان اليَسْتَعُور مقلوبًا عن السَيْتَعُور وقد سُمع هذا اسمًا لموضع كما تقدّم، قال ياقوت في باب السين: «السَّيْتَعُورُ: بفتح أوّله، وسكون ثانيه، ثمّ تاء مثنّاه، وعين مهملة، وواو ساكنه، ثم راء، قال العمراني: مكان»[3].

قلت: ونظير السَيْتَعُور: الشَيْتَعور بمعنى الشعير، والخيتعور: الذئب أو الباطل، والثلاثة على زنة فَيْتَعُول، دون خلاف في هذا، ولو قلب العرب الخيتعور والشَيْتَعور وقالوا: يختعُور ويشتعور كما قلبوا السيتعور حين قالوا: اليَسْتَعُور، ثم سألت الصرفيين عن وزنهما بعد القلب لقالوا بالإجماع: يختعور ويشتعور: يَفْتَعُول، فلمَ لا يقولون: يَسْتَعُور يفتعول كأختيه؟ ألا يصح أن يكون مقلوبًا من سَيْتَعُور؟

د- ونتج عن رأي البصريين في (اليَسْتَعُور) اضطرابُ صُنّاع المعاجم في جذرها؛ لأنهم تردّدوا فيها بين الاشتقاق ومعايير البصريين، فمنهم من وضعها في (س ع ر) كالمحيط والمجمل والمقاييس وهذا هو الصواب، ومنهم من وضعها في (ي س ت ع ر) كالتهذيب والصحاح والمحكم والطراز الأول، ومنهم من وضعها في الموضعين، كاللسان والقاموس والتاج، وأكثرهم بصريون، ووَضْع بعضهم إياها في سعر دليل شكّهم في خماسيتها، وأنّ الصنعة المعجميّة السليمة لم تطاوعهم ليهملوا ذكرها في مادة (سعر) مظنّتها ومكان اشتقاقها الصحيح.

---

(١) الممتع ١/ ١٠٠، ١٠١. وهي عند ابن القطّاع في كتابه أبنية الأسماء والمصادر ٢١٤: فوعليل، وتردّد فيها أبو حيان في الارتشاف ١/ ١١٥ وذكر الوزنين.

(٢) العين (صقر) ٥/ ٦٠.

(٣) معجم البلدان ٣/ ٢٩٣.

ذ- ولو قلت لعربيّ سليقيّ لا يعرف معايير التّصريف: ابنِ لي على مثال (يَسْتَعُور) من السّراب والخراج والرجيع لقال: يَسْتَرُوب ويَخْتَرُوج ويَرْتَجُوع، ولو قلت له: ابن لي منهنّ على مثال (عَضْرَفُوط) لقال لك: سَرْبَبُوب وخَرْجَجُوج ورَجْعَعُوع، ولا أظنه يحيد عن هذا إن كانت سليقته اللغوية سليمة، وهذا قياس الوزنين عندهم في مسائل التمرين، وعند كل صرفيّ حين يقرّ لك بصلتها بالسعير والتسعّر، كما جاء في معناها في بعض المعاجم، وليس له أن يخالف المعنى العام الظاهر فيها وهو السّعير والتسعّر حين يُنعم النظر في معانيها المعجميّة إلا أن يكون متعصبًا لمذهب أو قياسٍ يقيسه المذهب، فيجادل في أمر التّاء الثالثة والياء المتصدّرة حين يتلوها أربعة أصول، ويقول: إن اليَسْتَعُور بمعنى السعير وليس منه، كما قال أبو علي الفارسي إنّ إِنْقَحْلا بمنزلة قِرْطَعْبٍ، وإنّه مما اتفق فيه بعضُ حروفِ القَحَل وليس منه. ولا طائل من وراء ذلك.

ر- ولأنّ الاشتقاق سَيّد الأدلّة أردتُ أن أختم به ليشهد مع ما تقدّم بأنّ اليَسْتَعُور من سعر؛ لأنّه يمكن ردّ المعاني المعجميّة المذكورة لليَسْتَعُور إلى الحرارة والتسعّر والنار، وأنّ معانيه في غالبها تقرّبُه من الأصل الثلاثي: سعر، كالسّعير والنار، والحرّة جزء من النار، والمكان المسمى قريب منها، والمساويك الجيّدة حارّة في الفم، حتى إننا إلى اليوم نقيس جودة المساويك بشدّة حرارتها في الفم مع لينها، فمعنى الحرارة والاستعار ملحوظ في أكثر المعاني المعجمية لهذه الكلمة.. ولذا أشار ابن فارس وغيره في تفسير معنى البيت (فطاروا في بلاد اليَسْتَعُور) إلى معنى السّعير، وأنّ الشاعر أراد هذا المعنى.

وأمَّا المعنى الذي تمسَّك به الفارسي ولا تظهر له صلة بمعنى التسعّر وهو الكساء الذي يجعل على عجز البعير فيُحمَل على ما ظهر اشتقاقه، وقد يكون متطوّرا عن معنى التسعّر وخفيت صلته به.

والذي أنتهي إليه وأراه راجحًا أنّ اليَسْتَعُور مشتقٌّ من السّعير والتسعّر، وأنّ وزنه: (يَفْتَعُول) كما قال ثعلب وابن دريد، وأنّ جذره (س ع ر) لما تقدم من معنى التسعّر، أو ربما اشتقه شاعرٌ من هذا الجذر فأغرب في البنية وطوّعه لوزن الشعر، أو أغرب فيه مَن سمّاه لتهويل

المكان، الذي وصفوه بأنه موحش صعب المنال، لا يكاد يدخله أحدٌ إلا رجع من خوفه، أو جاء مقلوبًا من السَّيْتَعُور. وهذا من شجاعة العربية وقدرتها على خلق الأبنية. ويبقى الاشتقاق دليلا هاديا إلى الأصل، فينبغي ألّا نتركه بحجّة عدم النظير فيما وصل إلى علمنا من كلام العرب، ونحن نعلم أنّ ما درس من كلامهم ولم يبلغنا كثير، كما قالوا.

المبحث الرابع: وزن المارِيّة:

مما يُشكل وزنه وتتداخل فيه أصولٌ (جذور) الماريّة، بتشديد الياء، ولها معان متقاربة، وجاء منها في معاجمنا القديمة: قَطاة مارِيّة؛ أي: لؤلؤيّة اللون ملساء كثيرة اللحم، وامرأة ماريّة بيضاء برّاقة مكتنزة اللحم، والماريّة البقرة الوحشية، قال الأصمعي: لا أعلم أحدًا أتى بهذه اللفظة؛ أي: (الماريّة) إلا ابن أحمر، قال[1]:

كأنّها بنَقَى العَرّافِ طاويةٌ لما انْطَوَى بَطْنُها واخْرَوَّطَ السَّفَرُ
مارِيَّةٌ لُؤْلُؤانُ اللَّوْنِ أَوْرَدَها طَلٌّ وبَنَّسَ عَنْها فَرْقَدٌ خَصِرُ

والمارِيُّ: وَلَدُ البَقَرَةِ الأَبيضُ الأَملَس. والممْرِية من البَقَرِ: التي لها وَلَدٌ ماريٌّ؛ أي: بَرَّاقٌ.

ويحتمل لفظ (ماريّة) ثلاثة جذور، وسبعة أوزان، وهي:

الأول: أن يكون الجذر (م ر و/ م ر ي) وفيه معنى البياض واللمعان، وفي هذا الجذر وضعها الأزهري في التهذيب والصغاني في التكملة والذيل والصلة، وابن منظور في اللسان والفيروزي في القاموس والزبيدي في التاج. فتحتمل في التصريف ثلاثة أوزان:

١- **(فاعولة)**: من المرو، وهو الأظهر، وفيه معنى الملاسة والبياض واللمعان، ومن نظائرها في الوزن: تامُورة وراعُوفة وبانُوفة اسم امرأة. ونظيرها من المعتل: آخيَّة العُود، وأصلها: آخوية، على فاعولة. وتقدير ماريّة قبل الإعلال: إن كانت من المرو: مارُوْوَة، ثم قلبت الواو ياء تخفيفًا، وكسرت الراء قبلها، فقالوا: ماريّة، أو قلبت واوها المتطرفة في (ماروو) ياء، فيكون تقديرها: ماروي، فيلتقي

(١) ديوان عمرو بن أحمر الباهلي ٤٩، وينظر: البارع ٥٥٠.

واو وياء أولاهما ساكنة فتقلب الواو ياء، وتدغم، فيقال: ماريّ، وتقديرها إن كانت من المري: مارُوْيَة، اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء بعدها، وكسرت الراء للمناسبة، وأشار إلى هذا الوزن ابن سيده في المحكم في (م و ر) بقوله: «وقد تكونُ المارِيَّة فاعُولَة من المرْي»[1].

٢- **(فاعيّة)** منسوب إلى مارٍ على وزن فاعل، نبّهني عليه الأستاذ الدكتور فريد الزامل، في تغريدة له، قلت: ووجْهُهُ في التقدير أن يكون اسم فاعل من المرو لحقته ياء النسب، وهي تلحق اسم الفاعل وغيره من الصفات للمبالغة في معنى الوصف. وتقديره: مَرَا الحجرُ يَمْرِي، فهو مارٍ (ماري) والحجر مَمْرِيّ، أو من قولهم مَرَى الناقةَ يمريها: مسح ضرعها لتدرّ، فأمْرَتْ هي ودرّ لبنها، فالماسح مارٍ وهي مَمريّة، ويقرّب هذا أن حكم النسب إلى اسمٍ على أَربعةِ أَحرفٍ فصاعدًا إذا كان آخره ياءً ما قبلَها مكسورٌ أن تحذف ياؤه كما يقول سيبويه[2]، فتقول في رجلٍ من بني ناجية: ناجِيٌّ، وفي أَدلٍ: أَدْلِيٌّ، وفي صَحارٍ: صَحارِيٌّ، وفي ثمانٍ: ثَمانِيٌّ، تحذف الياء في ذلك، وتقدير ماريّة قبل الحذف: (مارِيْ+يّة) التقت الياء الساكنة بالياء الأولى الساكنة من ياءي النسب. ومما جاء منسوبًا في صيغة فاعل: الرّاعِبِيُّ: ضَرْبٌ من الحَمام. والرّاعِبِيّ: الرُّمْحُ. دمٌ باحريٌّ، أَي: خالص، الجاشِرِيّةُ: الشَّرْبة مع الصُّبح. والباغِزِيّة: ثِيابٌ، فلعل الماريّة من هذا.

٣- **(فَلَعِيَّة)** على القلب المكاني، من المرْو، وتقديرها قبل الإعلال: مَوَرِيّة، فقلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وهذا وجه مرجوح؛ لأنّ الظاهر أولى حينما يمكن الحمل عليه، وإنما ذكرته هنا لتمام أوجه الاحتمالات.

الثاني: أن يكون الجذر (م و ر/ م ي ر) وفيه معنى الانسياب والملاسة، ومنه: مارت الناقة تمور في سيرها، وهي موّارة: سريعة، وفرس موّارة الظهر، والمور الموج، وفي هذا الجذر وُضعت المارية في المحكم لابن سيده واللسان لابن منظور والقاموس للفيروزي والتاج للزبيدي. فتحتمل وزنين:

---

(١) المحكم (م و ر) ١١/ ٢٩٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٠.

١- (**فَعَليّة**) على الظاهر، وفي هذا الوزن وضعها الفارابي في معجمه ديوان الأدب، ونظيرها: الماذِيَّةُ، وهي الدِّرْعُ السَّهلةُ اللَّيِّنةُ. وقال: «هذا البابُ أصْلُ الألفِ فيه واوٌ أوياءٌ»[1]، يعني الألف التي هي محل عين الكلمة.

٢- (**فالُوعة**) على القلب المكاني، وتقديرها قبل القلب والإعلال: ماوُوْرَة على فاعُولة، فقُدّمت الراء، وهي لام الكلمة على الواو التي هي عين الكلمة: وتقديرها: مارُوْوَة، فأدغمت الواوين، مارُوّة، وقلبت ياء للتخفيف قلبًا غير لازم، وكسرت الراء قبلها للمناسبة.

٣- (**فاليّة**) بياء النسب، وبالقلب المكاني في اسم الفاعل (مائر)، من الجذر (م و ر)، ووجهه أنه يصير بعد القلب: مارئ، فتقلب الهمزة ياءً وتحذف في النكرة: مارٍ، كما في هارٍ وشاكٍ، والأصل: هائر وشائك، ثم تلحقة الياء المشدة للمبالغة، كما في أحمريّ ودوّاريّ، فيصير: ماريّ، بسقوط الياء في (ماري/ مارٍ) لسكونها وسكون الياء الأولى من الياء المشددة، ثم تلحقة تاء التأنيث، فيصير: ماريّة، والوزن على هذا التقدير: فالِيّة.

الثالث: أن يكون الجذر (أ ر ي/ و ر ي) وفيهما معنى البياض واللمعان والامتلاء، ولم يجعلها أحد من المعجميين في هذين الجذرين أو أحدهما، وهي تحتملهما، ووزنها إن كانت من أحدهما: (**مفعولة**)، وتقديرها في الاشتقاق والتصريف فيما يأتي:

إن كانت من (أ ر ي) فهي من: الإِرَة: شحم السنام، وفيه الامتلاء والبياض، أو من الإرَة: النار، وفيها البياض واللمعان، ومنه قولهم أرَّى النار يُؤرّيها تأرية؛ أي: أشعلها وعظّمها فهي مُؤرّاة، وعلى تقدير التخفيف إن كانوا تكلموا به: أراها يَرِيها أريًا، فهي مأريّة. وتقديرها قبل الإعلال: مأرُوْيَة، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها، ثم كسرت الراء قبلها، فيكون تقديرها: مأريّة، فسهّلت الهمزة أو أبدلت ألفًا خالصة، فقالوا: ماريّة. وتسهيلها أو إبدالها عربي سائغ ذكره سيبويه في أحوال

(١) ديوان الأدب ٣/ ٣٤٣.

الهمزة، قال: «وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفًا، وذلك قولك في رأسٍ وبأسٍ وقرأت: راسٌ وباسٌ وقراتٌ»[1].

وإن كانت من (و ر ي) فهي من: الواري والوَرِيّ، وهما الشّحم السّمين، ولحم وَرِيّ؛ أي: سمين، أو من وَرَتِ الزّناد؛ إذا خَرَجَتْ نارُها، ووَرِيَتِ النارُ: صارت وارية، وأوراها يوريها فهي مَوْريّة، ومنه الزَّنْد الواري، الذي تظهر ناره سريعًا، وفي الحديث: حتّى أوْرَى قبسها لقابس؛ أي: أظهر نورًا من الحقّ، ومنه: أوريت صدره عليه: أوقدته وأحقدته، فإن كانت (ماريّة) من هذا الاشتقاق فتقديرها قبل الإعلال: مَوْرُوْيَة ثم مَوْرِيّة، بقلب الواو الثانية ياء وإدغامها في الياء وجوبًا، ثم قلب الواو ألفًا للفتحة قبلها للتخفيف من غير لزوم ولا قياس، وقلب الواو في هذا الموضع وارد في لهجات المنبعيين، إذ يقول بعضهم: (ماجود) يعني موجودا، وأنا في هذا المبحث أستقصي الاحتمالات ولا يصحّ إغفال اللهجات المنبعية.

وهذا الوزن السابع وجذره باحتماليهِ (أ ر ي) و(و ر ي) وجه يقبله الاشتقاق والتصريف، وإن لم نجد عليه دليلا من سماع، وإنّما ذكرته لتتمّ به الأوجه المحتملة إلى منتهاها، فإن قيل: هذا الوجه باطل؛ لإننا لم نسمع من العرب الأصل المهموز (مأريّة) حتى نقول: إنّ ماريّة مخفف منه قيل: إن اللغة لم تنته إلينا كلّها، وحتى ما انتهى إلى الناس في عصور الاحتجاج لم يدوّن كله، فكم درس من اللغة؟ وكم فات منها فلم يدوّن؟ ولا يبعد أن يكون هذا الوجه المقدر مما درس أو فات.

وثمة رواية بتخفيف الياء، (ماريَة) بمعنى القطاة اللؤلؤية الملساء والمرأة البيضاء، روى الأزهري عن ثَعْلَب، عن ابْن الأَعرابي قوله: «الماريَة، خَفِيفَة الياء: القطاةُ اللؤلئية اللّون.... وقال شَمِر: قال أبو عمرو: القطاة الماريَة، بالتَّخفيف: اللُّؤلئيّة اللّون»[2]، فأقول: هذه المخففة أشبه بفاعلة، وقلت أشبه؛ لأننا نعلم أصلها، فقد تكون مخففة من المشددة.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٣.

(٢) تهذيب اللغة (م ر ا) ١٥/ ٢٨٩.

وأمّا مارِيَة القِبْطِيَّةِ أمّ إبراهيمَ فياؤها مخفّفة من أصلها، وظاهرها إن كانت عربية أنها على وزن فاعلة.

وخلاصة ما تقدم أنّ (مارِيّة) مشدّدة الياء تحتمل سبعة أوزان، يقبلها الاشتقاق والتصريف، وهي: **فاعُولة وفاعيّة وفَلَعِيّة وفَعَلِيّة وفالُوعة وفاليّة ومَفْعُولة**. ولا أعلم أحدًا فصّل القول في حالها من المتقدمين أو المتأخرين، فأرجو أن يكون في اجتهادي فيها كفاية وغُنية لأهل التصريف.

المبحث الخامس: وزن (أيْطَبّة) الدابّة:

قال ابن سيده في المحكم: «ما أَيْطَبَه: لُغَةٌ في ما أَطْيَبَه. وأقبلتِ الشّاةُ في أَيطَبَتِها؛ أي: في شِدّة استحرامها، ورواه أبو عليٍّ عن أبي زيدٍ: في أَيْطَبَّتها، مُشدَّدًا، وقال: إنّها أَفْعَلَّةٌ، وإن كان بناءً لم يأتِ لزيادة الهمزة أوّلاً، ولا يكون فَيْعَلَّةً لعدم البناء، ولا من باب اليَنْجَلِبِ وإنْقَحْلٍ، لعدم البناء، وتلاقي الزّيادتين»[1].

وجاء في الطراز الأول لابن معصوم: أَيْطَبَةُ العنز، كأَرْنَبة، وتشدّد: شدةُ شهوتها للضِّراب[2]. ورُوي التخفيف والتثقيل في عدد من المعاجم، والاستحرام طلب الضِّراب، يقال: استحرمتِ الشاةُ وكلُّ ذاتِ ظِلف: إذا اشتهت الفحلَ.

وقد راجعتُ كتب أبي عليّ الفارسيّ المطبوعة ولم أجد هذا النصّ فيها، وابن سيده ثقة في نقله، وهو خبيرٌ بتراث الفارسي وتلميذه ابن جني، ولذا تراه يُكثر من النقل عنهما في المحكم والمخصص.

ولي مع هذا النصّ وصاحبه الفارسيّ وقفات:

أوّلها: أنّ رأي الفارسي (رحمه الله) يبدو متردّدًا، فهو ينكر وزنًا ويردّه بحجّة عدم البناء (عدم النظير) ثم يقبل وزنًا آخر، وينصّ على أنّه بناء معدوم لا نظير له. وتأمّل قوله في أيْطَبّة

(١) المحكم (ي ط ب) ٩/ ١٨٦.

(٢) الطراز الأول (يطب) ٣/ ١٦٥.

العَنْز: «إنَّها أَفْعَلَّةٌ، وإن كان بناءً لم يأْتِ لزيادة الهمزة أوّلاً، ولا يكون فَيْعَلَّةً لعدم البناء، ولا من باب اليَنْجَلِب وإنْقَحْلٍ، لعدم البناء»، فانظر كيف قبل أفْعَلّة (وإن كان بناء لم يأتِ لزيادة الهمزة) وأنكر فَيْعَلة وفَعْلَلّة؛ أي: بأصالة الهمزة، وهو مراده بباب الينجلب وإنقحل فيما يظهر، إذ يرى أصالة الياء والهمزة فيهما، لعدم البناء أيضًا (أي بناء فَعْلَلّة) وحملني على القول بهذا إصراره على رأيه في الينجلب، الذي رأيناه في مبحث اليستعور، إذ قال في الشيرازيات: «وأمّا اليَنْجَلِب فإنه من باب القَهْبَلِس، ألا ترى أن الزيادتين لا تتواليان أوّلا في غير الأسماء الجارية على أفعالها؟ ومن ثم قلنا في المنجنيق: إن الميم فاء لما ثبت زيادة النون. فإن قلت: أفليس قد قال في إنقحل إنه من القَحَل؛ فهلاّ قلتَ في هذا أيضا إنه من الجَلَب؛ لأن المرأة إنما تُريد بذلك إقبال الرجل عليها، وترك الإعراض عنها، كما أن ذلك من القحَل واليُبْس؟ فإنّ هذا يمكن أن يقوله القائل، إلّا أنّ المعمول عليه، الأولُ، وكأنه في القضية الأولى لم يعتدّ بإنقحل لقلّته»[1].

وثانيها: أنّ التحليل الصرفي لكلمة (أيْطَبّة) ينتهي بنا إلى أن هذه الكلمة تحتمل ثلاثة جذور، لأنّ فيها حرفين صحيحين وهما الطاء والباء، ولا بد منهما في أي جذر لها ويثلثهما الهمزة أو الياء أو تضعيف الباء، وهي: (أطب) و(يطب) و(طبب)

فإن كان جذرها (أ ط ب) فأيطْبَّة (فَيْعَلّة) وهذا مستبعد؛ لأنّه جذر مهمل، ولم أجد اشتقاقًا يؤيّده، واستبعده أبو علي الفارسي؛ لأنه يؤدّي إلى بناء معدوم.

وإن كان جذرها (ي ط ب) غير مقلوب فإنّ أيطبّة (أَفْعَلّة) وقَبِلَه الفارسيُّ على مضض قال: «وإن كان بناءً لم يأتِ لزيادة الهمزة أوّلًا». وإن كان هذا الجذر مقلوبًا من (ط ي ب) فله وزن مقلوب سيأتي ذكره وتعليله في الفقرة الخامسة.

وإن كان جذرها (ط ب ب) فوزن أيطبّة (أيْفَعْلَة) وهو غير ممتنع عندي تصريفًا، ولا ألتفتُ لعدم النظير حين أرى الاشتقاق، فهو أحقّ بالنظر والقبول من معيار عدم النظير، متى ما أمكن الحمل عليه، فثمّة ما يُحمل عليه هنا؛ لأنّ العرب تقول: فحل طَبٌّ، إذا كان حاذقًا

(١) الشيرازيات ٢/ ٥٨٩.

بالضِّراب، وفحولة طَبّة، فقد يكون أيطبّة مختزلًا من كلمتين: (أيْ طَبّة) كأنّها للنداء، وكأنَّ الأنثى تنادي الفحل وتطلبه، ومع كثرة الاستعمال اختُزلت في كلمة واحدة: (أي+طبّة = أيْطَبّة) فأصبحت كالكلمة الواحدة، وجذرها طبب على ما ذكرت، ولكني أستبعِده لما فيه من تكلف.

وثمّة وزن رابع ألمح إليه أبو عليّ الفارسيّ إلماحًا، وهو (فَعْلَلّة) في قوله: «ولا من باب اليَنْجَلِبِ وإِنْقَحْلٍ، لعدم البناء، وتلاقي الزّيادتين»، والينجلب وإنقحل عنده خماسيّان كما تقدّم، ومعنى تلاقي الزّيادتين التقاء الهمزة والياء زائدتين في أوّل الكلمة؛ أي: أنّ الزّيادتين لا تتواليان أوّلًا في غير الأسماء الجارية على أفعالها، والفارسيُّ ينكر هذا الوزن (فَعْلَلّة) ومعه حقّ؛ لأنّ أصالة الهمزة والياء مع وجود الطّاء والباء لا يقبلها التّصريف المعياري، والتصريف يؤخذ به ما لم يصادم الاشتقاق. ولكنّ الفارسي لم يعتدّ هناك بتلاقي الزّيادتين في الينجلب وإنقحل، ولا بالاشتقاق الواضح فيهما.

وثالثها: أنّه يبدو أنّ الأقرب من الأوزان الأربعة المشار إليها في الفقرة السابقة في وزن أيْطَبّة العنز هو: (أَفْعَلّة)، وهو اختيار الفارسيّ، كما يظهر في النّصّ، لكن ليس للعلّة التي ذكرها وهي بُطلان الوزنيين الآخرين في نصّه، لعدم البناء، فهذه علّة واهية؛ لأنّ هذا الوزن الذي اختاره (أَفْعَلّة) ليس من أوزان العرب أيضًا فيسقط الاحتجاج بعلّته تلك، ويؤيّد هذا الوزن الاشتقاقُ الذي تشاغل عنه أبو عليّ بالمعيارية. ويؤيد الاشتقاق هنا أمران: أحدهما أنّ جذر الكلمة (ي ط ب) كما يظهر وقد يكون مقلوبًا من (ط ي ب) والآخر –وهو الأكثر أهمية– قولهم: أَيْطَبَة بالتخفيف، وأيْطبّة مثقّل منه، فأيْطَبَة أَفْعَلَة مثل أَرْنَبة، والتثقيل في الكلمة لا يُغيّر جذرها.

رابعها: أنّ قولهم (أيطبَة بالتخفيف) ربما يمنع صرف الكلمة إلى جذر (ط ب ب) وهو ما أهمل الإشارة إليه الفارسيّ، فيمتنع أن يكون وزنها أيْفَعْلَة، ولا أردّه بغرابة الوزن وعدم النظير، لكن أردّه بالاشتقاق الذي يظهر في قولهم (أيْطَبَة) كأرنبة بالتخفيف؛ لأنّ الظاهر أنّه مقلوب من (أطيب) ومنه معنى الاستطابة، وكأنّ العنز إذ استحرمت تستطيب الفحل.

وخامسها: أنّ تأمّل ما في جذر (ي ط ب) في معاجمنا يوحي بأنّه مقلوب من (ط ي ب) فأساس الجذر (ما أيْطَبَه) بمعنى ما أطْيَبَه، وجمهور الصرفيين واللغويين يرون أنّه من القلب[1]، والرّاجح أنّ ما أطْيَبَه هو الأصل، فيكون ما أيْطَبَه على وزن (أعفله) فإن كان أيْطَبّةُ العنز من هذا -لأنّها مثقلة من (أيطبَة كأرنبة)؛ أي: أنها تستطيب الفحل إذ استحرمت- فوزن أَيْطَبّة العنز (أعفلّة) بالقلب، فإن قُدّر أنّه صار أصلًا برأسه كجذب فوزنه حينئذ: (أفْعَلّة) والله أعلم.

المبحث السادس: وزن المَندق، بفتح الميم، اسم موضع:

المندق من محافظات منطقة الباحة، ينطقونها: المَنْدَق، بفتح الميم وسكون النون وفتح الدال. فما وزنها؟ وما اشتقاقها؟ لم يذكر أبو عبيد البكري ولا ياقوت الحمويّ ولا غيرهما من البلدانيين (المندق) فيما اطّلعتُ عليه من كتبهم، ويحتمل هذا الاسم وجهين في الاشتقاق والوزن:

الوجه الأول: أنّ وزنه مَفْعَل على ظاهر اللفظ المنطوق عند أهله، واشتقاقه من ندق، وهو جذر مهمل، وبهذا لا نعرف معنى صحيحًا لهذا الاسم، إلا أنّ يقال: إنّ الأسماء لا تُعلّل، أو يُقال: إنّه من نتق بمعنى جذب، ثم أبدلت التاء دالا، ومَفْعَل معروف في أسماء المكان، ومنه: المِنْدَب ومَسْقَط والمِجْمَعة.

وإلى هذا الوجه يذهب العلامة حمد الجاسر رحمه الله في كتابه (سراة غامد وزهران) قال: «المِنْدَق مَفْعَل من ندق، وهو فعل لم أجد له ذكرًا فيما بين يديّ من كتب اللغة، ولا أستبعد أن يكون أصله نتق الذي هو فعل مستعمل بمعنى الجذب، كنتق الغَرْبُ من البئر، ونتقتِ المرأة: كَثُرَ ولدُها... والتّاء والدال كثيرا ما يتعاقبان في اللغة»[2].

والوجه الثاني: أنّ يكون محرّفًا من المِنْدَقّ، بضم الميم، اسم فاعل من الفعل اندقّ فهو مُنْدَقّ ووزنه مُنْفَعِل، ولعلّ أصل التسمية أن عَلَمًا أو لِواءً اندقّ -بمعنى دُقَّ- ورُكِزَ على جبل منه ونُصب عليه، من الدقّ في الأرض، أو من دقّ الشيء بمعنى كسره، أو يكون اشتقاق المندق من

(١) ينظر: العين ٧/ ٤٦١، والبارع ٤٣٨، والمنتخب ٢/ ٥٩٤، والزاهر ٢/ ١٧٣، والخصائص ١/ ٦٤.

(٢) في سراة غامد وزهران ١٨٣.

قولهم سقط رجلٌ من جبل منه (وهو شاهق الجبال) فاندقّت عنقه، والرجل مُندقُّ العُنُقِ، وهو اشتقاق صحيح فيهما، ثم خفّفوا تضعيف القاف فقالوا: مُنْدَق، ثم توهموا أنّه (اسم مكان) ففتحوا الميم، وقالوا: المِنْدَق.

المبحث السابع: وزن أُستاذ:

(الأُستاذ) في اللغة هو الماهر في صنعته، فإن كان اللفظ عربيًا فهو من (س ت ذ)، ووزنه حينئذ (أُفْعال)، ولا نظير له، والصّحيح أنّه كلمة معرّبة من الفارسية، وهمزته أصليّة، ووَزنه على الأرجح: فُعْلال، كقُرْطاس، ولم يرد في كلامٍ جاهليّ، فيما أعلم، ووضعه صاحب المصباح في (أ س ت ذ)[1]، وكذا فعل صاحب التاج[2]، وهو الصواب.

قال الجواليقي في المعرب: أُستاذ كلمة ليست بعربية، ولو كان عربيًا لوجب أن يكون اشتقاقه من السَّتَذ، وليس بمعروف[3]؛ أي: ستذ، وقال ابن معصوم في الطّراز: «لأنَّ السّين والذّال لا يجتمعان في كلمة عربيّة، وهمزتُهُ أصليّةٌ فوزنُهُ (فُعْلالٌ)؛ لأنّك إن جعلتها زائدة لم تصادف شيئًا من أبنيتهم»[4].

وقال الدكتور ف. عبدالرحيم: أُستاذ: فارسي، وأصله في الفارسية الحديثة أُستاد، ومعناه المعلم والماهر بصنعته[5]. وكذا في المعجم الذهبي[6] لمحمد التونجي.

قلت: ويمكن وزنه بوزن عربي، وهو: فُعْلال؛ لأنه دخل العربية فيأخذ حكمها، وهذا الوزن يجمع على فعاليل، فيكون جمع أُستاذ أساتيذ، كقُرطاس وقراطيس، وقد ورد لهذا الجمع شاهد مفرد في شعر كُثيّر عزّة، وهو قوله[1]:

---

(١) المصباح (أ س ت ذ) ١٤.

(٢) تاج العروس (أ س ت ذ) ٩/ ٣٧٤.

(٣) المعرّب ٢٥.

(٤) الطراز الأول (أ س ت ذ) ٦/ ٣٧٢.

(٥) ينظر: المعرب للجواليقي، بتحقيق ف. عبدالرحيم ١٢٥.

(٦) المعجم الذهبي ٦٥.

إذا حُلَلُ العَصْبِ اليَماني أَجادَها أَكُفُّ أَساتِيذٍ على النَّسْجِ دُرَّبِ

ومع هذا الوجه وجهٌ آخر، ينكره بعضهم، وهو أساتذة، على وزن (فَعالِلة)، فيمكن القول إنه يجوز في تكسير أُستاذ وجهان صحيحان:

الأوّل: (أساتيذ) على فعاليل، كما تقدم، كقُرطاس وقراطيس وعصفور وعصافير وقِنديل وقناديل، وهذا قياس الرّباعيّ المزيد بحرف لين قبل آخره.

الثّاني: (أساتذة) وله وجه في التصريف، وهو أنّه جُمع في أوّل أمره على أساتيذ ثم قُصر بحذف المدّ قبل آخره، مثل قراطِس وعصافِر وقنادِل، ثم عُوّض عن المحذوف تاء في آخره، مثل قنادلة، فقالوا على هذا: أساتذة، بالقصر والتعويض.

وخلاصة جمع أستاذ: (أَساتِيذ) وهو الأصحّ، و(أَساتِذة) على التوجيه الذي ذكرته، و(أُستاذون) جمع سلامة.

المبحث الثامن: وزن ثَنْدُوة وأوهام جهابذة التصريف فيها:

تقول العرب: الثَّنْدُوة والثُّنْدُوة والثُّنْدُؤة والثُّنْدُوءة؛ أربع لغات، وهي لَحْمُ الثَّدْي أو أصل الثّدي، وقيل: الثَّندوة للرجل، والثّدي للمرأة، وجمعها ثُنْدُوات وثنادٍ، واختلفوا في وزنها لاختلافهم في نونها، وجمهور البصريين والكوفيين على أنّ نونها أصليّة، وجذرها (ث ن د) ووزنها: فعْلُوة، كعَرْقُوَةٍ وقَرْنُوَةٍ، وإنْ هُمزت مع ضُمّ الثّاء، فوزنها عند أكثرهم: فُعْلُلة، وإن هُمزت مع فتح الفاء فهي: فَعْلُلة أو فَعْلؤة، بأصالة الهمزة أو بزيادتها، والتفريق بين مهموزها ومخفّفها في الوزن غير سديد، ومثله التفريق بين فتح الثّاء وضمها، فالتنوّعات الصوتية اللهجية التي تطرأ على الكلمة الواحدة لا تغير جذر الكلمة.

قال ابن السّكّيت في إصلاح المنطق: يقال: هي الثَّنْدُوة، بالفتح وترك الهمز، والثُّنْدُوْءة بالضم والهمز، فإذا همزت فهي فُعْلُلة، وإذا فتحت فهي فَعْلُلة أو فَعْلُؤة، قال أبو عبيدة: كان رُؤْبَةُ

(١) ديوان كثيّر عزّة ٢٦٥.

يهمز الثُّنْدُوَة والسِّئَة سِيَة القَوْس، والعَرَب لا تهمز واحدًا منهما[1]. وقال ابن درستويه في تصحيح الفصيح: «فأمّا الثَّنْدُوة بالفتح فمثل: القَرْنُوة»[2]، يريد أنّها مثلها في الوزن وأنّ نونها أصليّة. وقال الجوهريّ في الصّحاح (ث د ا): قال ثعلب: الثَّنْدُوة بفتح أوّلها غير مهموز، مثال التَّرْقُوة والعَرْقُوة، على فَعْلُوة، وهى مَغْرِز الثَّدْي[3].

وروى ابن سيده عن أبي إسحاق الزّجّاج أنّه قال: «ثُنْدُؤة فُعْلُلة، وثَنْدُوَة فَعْلُوة، ولا تكون فَعْلُلَة؛ لأنّه ليس في الكلام مثلُ فَعْلُل، فأمّا ثَنْدُوة فمن باب إنْقَحْل، وهي فَعْلُوة، وهي قليلة»[4]. وروى عن أبي عليّ الفارسي: «ثُنْدُؤَة بالضَّمِّ والهمز فُعْلُلة رُبَاعِيَّة، ولا تكون فُنْعلة؛ لأنّ النُّون لا تُزاد ثانية إلا بثَبَت، ولا تكون فُعْلُؤَة لعَدَم هذا البناء، وأما ثَنْدُوة –بالفتح وترك الهمز– ففَعْلُوَة، كتَرْقُوة، وذلك لكثرة هذا البناء، وأنّ النون لا تُزاد ثانية إلا بثَبَت، ولا يجوز هَمزُها مع الفَتْح؛ لأنّها تكونُ حينئذٍ فَعْلُلَة أَو فَعْلُؤة، وكلاهما بناءٌ عَدَمٌ. ولا تكون ثَنْدُوَة فَعْلُلة لذلك أيضًا، وأن الواو لا تكونُ أصلا في [بنات] الأربعة»[5].

فوزنها وجذرها عندهم يتغيّر بتغير لغاتها، فمن قال: ثُنْدُوة فهي فُعْلُوة، ومن قال: ثُنْدُؤة فهي فُعْلُلة، ومن قال ثَنْدُوَة –بفتح الثاء– فهي فَعْلُوة. وهذا من تكلّف الصناعة ومضايق القياس، واللغة ليست عقلًا وقياسًا جامدًا. وقد أخطأوا خطئين عجيبين: الأول: أنهم تجاهلوا الاشتقاق من أجل قاعدتهم: النون الثانية لا تكون زائدة إلا بثبت! والثاني: تفريقهم في وزنها وجذرها وواوها بين لغاتها ثُنْدُوة وثَنْدُوة، وثُنْدُؤة وثَنْدُؤة.

والراجح عندي أنّ النون في ثَنْدُوة وفي لغاتِها كلها زائدة، فالثَّنْدُوة: فَنْعُلة لا فَعْلُوة، والثُّنْدُوة: فُنْعُلة لا فُعْلُلة، والثُّنْدُؤَة: فُنْعُلة لا فُعْلُؤة ولا فُعْلُلة، ومثلها الثَّنْدُؤة، والثُّنْدُوءة: فُنْعُولة؛ لأنّ اشتقاقهن جميعًا من الثَّدْي، ولا يُقدّم على الاشتقاق حين يكون ظاهرا جليا شيءٌ من

(١) إصلاح المنطق ١٣٢

(٢) تصحيح الفصيح ٤٧٠.

(٣) الصحاح (ث د ا) ٦/ ٢٢٩١.

(٤) المخصص ٢/ ٢٢.

(٥) المخصص ٢/ ٢٢.

الأقيسة الصرفية والتنوّعات الصوتية اللهجية، ويؤيد هذا قولهم في تصغيرها: ثُدَيّة، بحذف الزائد، وهو النون، ولو كانت أصلية لقالوا: ثُنيدة، وأمّا قولهم في جمعها ثنادٍ فلا حُجّة فيه لأصالة النون، فهو مما جاء على باب شبه مفاعل، ووزنه الصرفي: فناعل، كجنادب وخنافس.

ومكان (الثَّنْدُوة) وجميع لغاتِها في المعاجم هو الجذر (ث د ي) لا (ث ن د) خلافًا لأكثرهم، ووضعها بعضهم في (ث د أ). ووضعها ابن فارس في المقاييس في (ث د ي) وهو الصحيح، ووضعها ابن منظور في الأصلين: (ث ن د) و(ث د ي)، ولم أجد في هذه المسألة أحسن من قول الزمخشري في الفائق: «الثُّديّة: تصغير الثَّنْدُوة، بتقدير حذف الزَّائد الذي هو النُّون؛ لأنّها من تركيب الثَّدْي، وانقلاب الياء فيها واوًا لضمّة ما قبلها، ووزنها فَنْعُلة، ولم يضرّ – لظُهُور الاشتقاق– ارتكابُ الوزن الشّاذّ، كما لم يضرّ في إنقحل»[1].

وما إصرارهم على أصالة النون مع ظهور الاشتقاق إلا لتسلم لهم قاعدتهم في النون الثانية، وهو كإصرارهم على أنّ اليَسْتَعُور فَعْلَلُول وإصرار الفارسي على أن اليَنْجَلب فَعْلَلِل كالجحمرش. وما تفريقهم بين لغتي: ثُنْدُوة وثَنْدُوة في الوزن وجعلهم الأولى فُعْلُلة والثانية فَعْلُوة إلا لتسلم لهم قاعدة النظير، وهذا إلى الضعف أدنى، ومن روح اللغة وطبيعتها الاشتقاقية العفويّة أبعد، فاللغة ليست قياسًا جامدًا، وليست قوالب صمّاء من الأبنية، فينبغي أن يكون تصريفها مطواعًا لأوجه اشتقاقها وشجاعتها في الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتنوّع اللهجي الفريد.

المبحث التاسع: وزن (ماوان) اسم موضع:

ماوان بئرٌ أو وادٍ بين الرَّبذة والنُّقرة، سُمّي به أكثر من موضع، وقيل فيه أيضًا: ذو الماوين[2]، قال أبو حاتم: ماوان: وادٍ غلب عليه الماء، فسمّي ماوان. قال حاجب بن حبيب الأسدي[3]:

(١) الفائق في غريب الحديث ١/ ١٦٤.

(٢) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٩٤

(٣) المفضليات ٣٧٠ وشرح المفضليات للأنباري ٧٢٤.

كأنّها واضِحُ الأَقْرابِ حَلَّأَهُ عن ماءِ ماوانَ رامٍ بَعْدَ إمْكانِ

قال عُرْوَةُ بن الورد[1]:

أَقُولُ لِقَوْمٍ في الكَنِيفِ تَرَوَّحُوا عَشِيَّةَ بِتْنَا عِنْدَ ماوانَ رُزَّحِ

وماوان أيضا جبل، لم يزل معروفًا في الجنوب الغربي من النُّقْرة، وبقربه منهل، وفيه يقول المحاربي[2]:

وإنْ يَبْدُ ماوانُ فقد طالَ شوقُنا إلى الرُّكْنِ من ماوان لو كانَ باديا

ولو كلّفَتْنِي قَوْدَ ماوانَ قُدْتُهُ قيادَ البَعِيرِ أو قَطَعْتُ فؤاديا

أي: أو مُتُّ، قال: وإلى جواره بئر يقال لها: بئر ماوان. ويبدو أن صيغة التثنية التي غلبت عليه تحوّلت مع الوقت إلى ما يشبه صيغ المفرد، فمنع بعد ذلك من الصرف كما يمنع ما يجيء على فعلان من الأعلام، فجاء ممنوعا من الصرف في الشواهد التي ذكرتها آنفا.

ويحتمل (ماوان) أكثر من وجه في التصريف:

الأوّل: أن يكون على زنة: (فَعَل) والألف والنون فيه للتثنية، لقولهم فيه: ذو الماوين، وأصله: ماهان؛ وجذره (م و هـ)؛ لأنّ همزة الماء منقلبة عن هاء وتظهر في التثنية والجمع: ماهان ومِياه وأَمْواه، ويُقال في تثنيته أيضًا: ماءان (على ظاهره) وماوان ومايان[3]، وقد شبّهوه بما الهمزة فيه منقلبة عن ياء أو واو، وحُكم الهاء أنْ لا تُهمز في هذا الموضع، ولكنها اشتبهت بحروف المد واللين فهمزوها، فقالوا ماءان، ثم قلبوها واوًا، فقالوا: ماوان.

ويؤيّد هذا أنّ الزمخشري سَمِعَ بالبادية في القرن الخامس كوفيًّا يقول لأعرابيّ: «كيف ماوان؟ قال: ميّهة، قال أمْيَهُ مما كانت؟ قال: نعم أمْوَهُ مما كانت»[4]. قلت: ردها الأعرابي إلى

(١) مقاييس اللغة ٥/ ١٤٢.

(٢) بلاد العرب ١٧٦.

(٣) المحكم (مون) ١٠/ ٥٢٨، واللسان (مون) ١٣/ ٢٤٥، والتاج (مون) ٣٦/ ٢١٨.

(٤) أساس البلاغة (موه) ٤٤٠.

أصلها، وأموه أفعل، فوجهه أن يكون ماوان مثنى ماء، بقلب الهمزة واوًا، توهّما أنّ أصلها الواو، وأصل الهمزة في (ماء) هاءٌ، لقولهم: مياه وأمواه.

وضعّف ابن سيده اشتقاق (ماوان) من الماء، وقال: «وماوانُ وذُو ماوانَ مَوْضِعٌ، وقد قيلَ ماوانُ مِن الماء، ولا أدري كيف هذان»[1]، وفي الحقّ أنّه وجه قوي خلافًا لرأيه فيه، بل أراه الوجه، ويؤيّده قول الصّبّان في حاشيته على الأشموني: ويقال في تثنيته –أي الماء– ماءان وماوان. وقال الشوكاني في فتح القدير: وقَرَأَ الجحدري ومحمد بن كعب والحسن: (فالتَقَى الماوانِ)[2]. وكذلك يؤيّده قولهم: ذو الماوين؛ أي: ذو المائين. قال ابن جني في التّمام في تفسير شعر هُذيل، عند قول قيس بن العيزارة الهذلي[3]:

وإن سالَ ذو الماوَين أمْسَتْ قِلاتُه لها حِبَبٌ تَسْتَنُّ فيه الضَّفادعِ

«ذو الماوين: موضع. ينبغي أن يكون تثنية ماء، كأنّه موضع يأتيه الماءُ من موضعين أو فيه ماءان، وقياسه: ذو الماءين، وقد يجوز أن تقول فيه: ماوان، كما تقول في عَطاء: عَطاوان. وأصل إبدال هذه الهمزة واوًا أن تكون لِمَا همزته للتأنيث، نحو: حَمراوان وصَفراوان، ثم يُشبِّه ما همزتُهُ زائدة لغير التأنيث للزيادة بهمزة التأنيث، فيقال: عِلْباوان وحِرْباوان، ثم يُشبِّه ما همزته منقلبة عن الياء والواو والأصلين بما همزته منقلبة عن ياء زائدة فيقال: عَطاوان وسَقاوان، كما قيل: عِلباوان وحِرباوان، ثم يُشبّه ما همزته بدل من أصل فيقال في قُرّاء ووُضّاء: قُرّاوان ووُضّاوان، كما قيل: عَطاوان وسَقاوان. هكذا تنزيل هذه الأشياء شيئًا فشيئًا»[4].

الثاني: (فَعْوال) من (م أ ن) والمؤونة، ويؤيده أنّ ابن دريد روى فيه الهمز: مأوان، قال: «ومأوان: موضع معروف يُهمز ولا يُهمز» قلت: فيكون وزنه فَعْوال، ويشكل عليه أنه لم يرد عنهم بناء فَعْوال، ولكن يجاب عن هذا بأمرين: أحدهما: أنّ كلام العرب لم ينقل كله، وأنّ قولهم: ليس

(١) المحكم (مون) ١٠/ ٥٢٨ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٤٧، وينظر: زاد المسير لابن الجوزي ٤/ ١٩٩، المحرر الوجيز ٥/ ٢١٤.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٩٤

(٤) التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٠٨، ٢٠٩ (بتحقيق أحمد علام) و١٨ (بتحقيق أحمد ناجي وخديجة الحديثي).

في كلام العرب حكم غير دقيق. والآخر: أنّ فَعْوالًا ربما جاء في جَحْوان، اسم رجل، وإنما قلت (ربما) لأنه يحتمل في تأصيله وجهين، وهما أن يكون من (جحن) وجاء في بعض المعاجم في هذا الجذر[١]، وجعله مثلا لـ (فَعْوال) أبو حيان في الارتشاف[٢] وناظر الجيش في تمهيد القواعد، قال: «فَعْوال كجَحْوان اسم رجل، من الجَحْن، وهو سوء الغذاء»[٣]، والوجه الآخر أن يكون من (جحو)، قال الصاحب بن عبّاد: «واجْتَحَى الشَّيْءَ: بمعنى اجْتَاحَه. وبَنُوْ جَحْوَانَ: مَأْخُوْذٌ من ذلك»[٤]، وقال ابن دريد: «جحوان: اسْم اشتقاقه من الجحوة من قَوْلهم: حَيا الله جحوتك أَي طلعتك»[٥]، وعلى هذا الثاني لا حجّة فيه إذ يكون على (فعلان).

الثالث: (فاعال) من (م و ن) وهو رأي ابن برّي ، فيما نقله ابن منظور، قال: «ولا يجوز أن يُهمَز؛ لأنّه كان يلزَمُهُ أن يكون وزنه مَفْعالًا إن جعلت الميم زائدةً، أو فَعْوالًا إن جعلت الواو زائدةً، قال: وكلاهما ليس من أوزان كلام العرب»[٦]. قلت: وهذا مردود بما تقدّم. وأرى ما ذهب إليه ابن بري وجهًا ضعيفًا.

الرابع: (مَفْعان) من (أ و ي) وهذا أضعف الأوجه، وهو رأي ياقوت وغيره، قال في معجم البلدان: «وعندي أنه من أوى إليه يأوي، فوزنه (مَفْعان) وأصله (مَفْعلان) وحقّه على ذلك أن يكون مأوَوان، على مثال مَكْرَمان ومَلْكَعان ومَلْأَمان، إلا أنّ لام مَفْعلان في ماوان ساكنة؛ لأنّه من أوى، وجاءت ألف مَفعلان ساكنة، فاجتمع ساكنان، فاستثقل، فلم يمكن النطق به، فأُسقطت لام الفعل، وبقيت ألف مفعلان تدلّ على الوزن، والقصد بهذا التعسّف أن يكون المعنى

---

(١) ينظر المقاييس (ج ح ن) ١/ ٤٣٠، والقاموس (ج ح ن) ووضعه بعض المعجميين في (ج ح و) ووضعه بعضهم في الجذرين.
(٢) الارتشاف ١/ ٧٩.
(٣) تمهيد القواعد ١٠/ ٤٩٧٨.
(٤) المحيط (ح ج و) ٣/ ١٤٤.
(٥) الجمهرة (ح ج و) ١/ ٤٤٢.
(٦) لسان العرب (م و ن) ١٣/ ٤٢٥، وينظر: تاج العروس (م و ن) ٣٦/ ٢١٨.

مطابقًا للفظ؛ لأنّ الموضع يُؤوَى إليه أو أنّ المياه تكثر به»[1]. ويعضد حمله على هذا الجذر (أوى) قول ابن دريد: «ومأوان: مَوضِع مَعْرُوف يهمز وَلَا يهمز»[2].

ويتّضح من هذا التفصيل والتعليل أنّ (ماوان) يحتمل أربعة أصول، وهي: (موه) و(مأن) و(مون) و(أوى)، والذي أذهب إليه هو أنّه من (موه) وأنّ ماوان فَعَلان مثنى ماء.

المبحث العاشر: وزن «أباتَ» من قوله: كأنَّك فينا يا أَباتَ غَرِيبُ

أنشد ابنُ السِّكِّيت وغيرُه:

تَقُولُ ابْنَتي لما رَأَتْنِيَ شَاحِبًا كأَنَّك فِينا يا أَباتَ غَرِيبُ

ويُرَوَى: يا أباتِ، بكسر التاء، والفتح في أكثر المصادر، فما أصل (يا أبات) في التصريف؟ قبل أنْ نأتي على وزنه لا بد من الوقوف على كلام الأعلام في لام الأب والتاء في أبتِ، قال سيبويه: «وسألتُ الخليل –رحمه الله– عن قولهم: يا أبَهْ، ويا أبَتِ لا تفعلْ، ويا أبتاهْ، ويا أمّتاهْ، فزعم الخليل –رحمه الله– أنّ هذه الهاء مثل الهاء في عمّةٍ وخالة.

وزعم الخليل –رحمه الله– أنّه سمع من العرب من يقول: يا أمّةُ لا تَفعلى. ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنّك تقول في الوقف: يا أُمّهْ ويا أبَهْ، كما تقول يا خالَهْ. وتقول: يا أمّتاهْ، كما تقول يا خالتاهْ. وإنّما يُلزمون هذه الهاء في النّداء إذا أضفتَ إلى نفسك خاصّة، كأنّهم جعلوها عوضًا من حذف الياء، وأرادوا ألّا يُخِلُّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذفُ الياء، وأنّهم لا يكادون يقولون يا أباهْ ويا أمّاهْ، وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملًا عندهم لما دخل النّداء من التّغيير والحذف، فأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين كما قالوا أيْنُقٌ لما حذفوا العين رأسًا جعلوا

(١) معجم البلدان (ماوان) ٥/ ٤٥.

(٢) الجمهرة (أوى) ١/ ٢٤٩.

الياء عوضًا، فلمّا ألحقوا الهاء في أبَهْ وأمّهْ، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع، نحو خالة وعمّة. واختُصّ النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختُصّ النّداء بيا أيها الرجلُ»[1].

وقال المرادي: «قالوا في "أبا" المقصور: يا أبات.

قال الشاعر:

كأنك فينا يا أَبَات غريب

ولو لم يُعوّض لقال: أباي»[2]. وقال خالد الأزهري: « وزعم ابن مالك أن الألف في "يا أبتا" هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث، وأنها ليست بدلًا من الياء، والأول قول ابن جني. وربما جُمع بين التاء والياء فقيل: يا أبتي ويا أُمّتي، وعليه قوله:

أيا أبتي لا زلتَ فينا فإنما لنا أملٌ في العيش ما دمتَ عائشًا

وهو ضرورة خلافًا لكثير من الكوفيين، والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه، وهو الياء، وربما قيل: يا أباتِ، وعليه قول:

..... كأنك فينا يا أباتِ غريب

فقيل: أراد: يا أبتِ ثم أشبع. وقيل: أراد: يا أبتا ثم قلب، وقيل: أراد يا أبا، على لغة القصر، ثم قدّر لحاق الياء وأبدل منها التاء، واقتصر في النظم على قوله:

وفي الندا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عوضْ واكسر أو افتح ومن اليا التا عوضْ»[3]

وعلى ما تقدم من المسموع فيه وأوجه التأويل فإن وزن (يا أباتَ) يحتمل وزنين:

الأول: أنّ الوزن (فَعاتَ) وله وجهان:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢١٠، ٢١١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك٢/ ١٠٩٣.

(٣) التصريح ٤/ ٦٣.

إمّا على القلب، فتقديره في الأصل يا أبتا، دون هاء السكت من قولهم: (يا أبتاه) فقلب ضرورة، فقال: (يا أباتَ) فالألف زائدة، وكذلك التاء، ولام الكلمة محذوف، ولام (أب) حرف علّة، لقولهم أَبَوْتَ وأَبَيْتَ: صِرْتَ أَبًا.

وإمّا على الإشباع، أي إشباع فتحة (يا أبَتَ) مثل ألف ينباع وواو أنظور، بمعنى: ينبَع وأنظُر. قال المرادي: «قيل: يُخرّج على أن الألف إشباع»[1].

وعلى الوجهين الوزن واحد وهو: فَعاتَ.

الثاني: أنّ الوزن (فَعَلت) وهو رأي ابن برّيّ[2] قال: الصَّحيحُ أَنه ردَّ لامَ الكلمة إليها لضرورة الشِّعر كما ردَّ الآخرُ لامَ دَمٍ في قولِهِ:

فإذا هِي بعِظامٍ ودَمَا

وكما ردَّ الآخرُ إلى يَدٍ لامَها في نحوِ قولِهِ:

إلَا ذِراعَ البَكْرِ أَو كفَّ اليَدَا

وضعّفه المرادي[3].

والوجهان سائغان والوزن الأوّل أعني (فَعاتَ) أرجح لقولهم فيه: يا أباتِ، فالإشباع في هذا أقرب، وأصله: يا أبَتِ. والقلب (وهو الوجه الثاني ووزنه فعلت) بعيد على هذه اللغة أعني لغة كسر التاء، ووجهه –إن صحّ– أن يكون جاء به على لغة الجمع بين التاء والياء (يا أبتي) ثم قلب قلبا مكانيًا؛ أي: قدّم الياء على التاء، ثم قلب الياء ألفاً لتناسب الفتحة قبلها، فقال: يا أباتِ.

المبحث الحادي عشر: وزن طُور سَيناء أو طُور سِيناء أو طُور سِينين:

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٩٣.

(٢) ينظر: اللسان (أ ب و) ١٤/ ١٠، والتاج (أ ب و) ٣٧/ ١٩.

(٣) توضيح المقاصد٢/ ١٠٩٣.

اختلف القُرّاء في قوله تعالى: {طُور سَيْنَاءَ}[1] [المؤمنون ٢٠] فقرئ بفتح السين وكسرها، ويحتمل اللفظ على القراءتين ثلاثة أوزان لكلٍّ منهما، فتكون ستة، ويحتمل وزنًا واحدًا للقراءة في سورة التين: {طُور سِينين}[التين٢]، فتكون الأوزان المحتملة سبعة، وهذه خلاصتها:

أولا: طور سَيْناء، بفتح السين، يحتمل وزين عند البصرين ووزنًا ثالثًا عند الفراء، وهي:

١- (فَعلاء) كحمراء وصحراء، وهذا أظهرها، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فلم ينصرف في المعرفة ولا في النكرة؛ لأنه كصحراء، وطرفاء إذا سمّي بهما[2].

٢- (فَيعال) مثل: خَيْثَام، ومنع من الصرف على هذا الوزن للعلمية ومعنى البقعة.

٣- (فَعلال) وهو ملحق عند الفرّاء بخَزْعال، ولم يقبله البصريون؛ لأنّه لم يرد منه إلا خَزعال، قالوا: فلا يحمل عليه؛ أي: لا يُلحق به.. وعلّة منعه من الصرف: العلمية ومعنى البقعة.

ثانيًا: سِيناء بكسر السين، ويحتمل وزنين، وهما:

١- (فِعلاء) كعِلباء وحِرباء، وعلّة منعه من الصّرف: العَلَميّة ومعنى البقعة؛ لأنّه بمنزلة امرأة سمّيت بجعفر أو بحبيب.

٢- (فِيعال) مثل دِيماس، وعلّة منعه من الصرف: العَلَميّة ومعنى البقعة.

ثالثا: طُور سِينين، وكلّ جبل نَبَتَ الثِّمَارُ فيه فَهُوَ سِينِين[3]، وهذا يحتمل وزنين، هما:

١- (فِعليل) كُرّرت لامه كما كرّرت في خِنْذِيذ وزِحْلِيل وقِرْدِيد، وهو رأي أبي علي الفارسي[4].

٢- (فِعلين) كغِسلين، وردّه الفارسي؛ لأنّ أبا الحسن الأخفش حكى أنّ واحد

---

(١) ينظر: السبعة ٤٤٤، ٤٤٥، والمبسوط ٣١١، وحجة القراءات ٤٨٤، والإقناع ٢/ ٧٠٨، والموضح ٢/ ٨٩٢، والنشر ٢/ ٣٢٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/ ٢٨٢.

(٢) الموضح ٢/ ٨٩٢.

(٣) حجة القراءات لابن زنجلة ٤٨٤.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٩٠.

سِينين: سينينة[1] وما كان من نحو غِسلين لم تلحقه تاء التأنيث، وبهذه الدلالة يُعلم أنّ سِينِين ليس كسِنِين ولا أرضين؛ «لأنّ هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاءُ للتأنيث، وإنما لم ينصرف (سِينِين) كما لم ينصرف (سيناء)؛ لأنّه جُعل اسمًا لبقعةٍ أو لأرضٍ»[2]. ولهذا الوزن –أعني فِعلين– وجهٌ آخر، وهو أنّ تكون نونُ سيناء كُسرت إتباعًا لكسرة السين، فانقلبت الألف بعدها ياء، فكان التقدير: (سِينِيء)، فأبدلت الهمزة نونًا، والهمزة قد تبدل نونًا كما أُبدلت في صنعانيّ وبهرانيّ، وكما يرى سيبويه أنّ نون فَعلان هي بدل من همزة فعلاء حين أرادوا المذكّر[3]، فلا يُنكر إبدال الهمزة في سِيْنِيْء –بعد كسر نونها وإعلال ألفها– نونًا.

هذه أوجه سَيناء وسِيناء وسِينين في التصريف، والله أعلم بتأويل كتابه.

المبحث الثاني عشر: وزن الأَيْهُقان:

قال لبيد بن ربيعة[4]:

فَعَلا فُروعُ الأَيْهُقانِ وأَطْفَلتْ بالجَلهَتَيْنِ ظِباؤُها ونَعامُها

الأيْهُقان: الجِرجير البرّيّ، وهو لفظ مُشكل يحتمل ثلاثة أوزان؛ ذكر الصرفيون وزنين منها، وأزيد وزنًا ثالثًا لم يذكره أحد، يقتضيه الجذر المعجمي في بعض معاجم التقليبات، وهو: (هـ ق ن) وفيما يأتي تفصيل الأوزان الثلاثة واختيار الأرجح:

أولها: أن (الأيْهُقان): (فَيعُلان)، وهو قول سيبويه واختيار الجماعة، ومنهم أبو العلاء المعري في شرح ديوان مروان بن أبي حفصة، والسخاوي في سفر السعادة[5]، وجذره (أ هـ ق) وفيه جاء في المحكم لابن سيده، والقاموس للفيروزي، والتاج للزَّبيدي.

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٤٠.
(٢) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٩٠.
(٣) الكتاب ٣/ ٤٢٠.
(٤) ديوان لبيد بن ربيعة ٢٠٢.
(٥) سفر السعادة ١/ ١٠١.

والثاني: أن يكون مشتقًّا من اليَهَق، فيكون وزنه: (أَفْعُلان)، وردّه السيرافي في شرح الكتاب، محتكما للمعيار الصرفي البصري، في قوله: «ويكون الاسم فَيْعُلان نحو: الضَّيمُران والأَيْهُقان. وهما نبتان. فإن قال قائل: إن زعمتم أنّ الأَيْهُقان فَيْعُلان؛ فهلّا جعلتموه أَفْعُلان؟ لأنّ من حكم الهمزة إذا كانت أوّلًا وبعدها ثلاثة أحرف أن نقضي عليها بالزيادة، قيل له: من حكم الهمزة إذا كانت أوّلا أن نقضي عليها بالزيادة... ومن حكم الياء إذا وقعت في كلمة وفيها ثلاثة أحرف سواها أن نقضي عليها بالزيادة، فقد اجتمع الأمران في هذه الكلمة، ولا بد من جعل إحداهما زائدة؛ إذ لا سبيل إلى جعلهما زائدتين؛ لأنهما لو جعلناهما زائدتين والألف والنون أيضا زائدتان بقيت الهاء والقاف أصليتين فقط، ولا يكون الاسم على حرفين. فلما صحّ أنّ الهمزة والياء إحداهما زائدة نظرنا أيّهما أولى بالزيادة في هذا الموضع واعتبرنا ذلك بالنظائر، فرأينا الياء أولى بالزيادة؛ لأنا إذا جعلناها زائدة صارت الكلمة على فَيْعُلان نحو: ضَيْمُران وخَيْزُران؛ وإذا جعلنا الهمزة زائدة صارت على أَفْعُلان، وليس في الكلام أَفْعُلان»[1].

ولعلّ هذا الوجه الذي ردّه السيرافي هو الأقرب، للاشتقاق الذي تُظهره لهجات المنبعيين البدوية في نجد والحجاز وغيرهما، فاليَهَقُ عندهم هو الجِرجير البرّي، وهو الأيهُقان، فيستأنس بهذا عند القول بزيادة الهمزة وأصالة الياء، فإن صحّ هذا كان وزنه: (أَفْعُلان)، والاشتقاق فيها ظاهر، فوجود اليَهَق بمعنى الأَيْهُقان يرجّح أنه: (أفْعُلان)، ولعله لو بلغ سيبويه من لهجات بوادي نجد والحجاز أنهم يقولون اليَهَق بمعنى الأَيْهُقان لما تردّد في القول بزيادة الهمزة، وهي مزيدة في وزنين قريبين منه: أَفْعَلان كـ"أَرْوَنانٌ" وأُفْعُلان كـ"أُقْحُوان". وفي لهجات المنبعيّين كثيرٌ من الفوائت الظنية، والفائت الظني يُستأنس به في مواضع الاستئناس ولا يقطع به، ولذا رجّحت ولم أجزم.

والثالث: أنّه: (أَيْفُعال) وهو ما يقتضيه الجذر (هـ ق ن)، وفيه ذكره الخليل في العين، قال: «الأيهقان: الجرجير، ويقال: هو نبت يشبهه»[2] والصاحب بن عبّاد في المحيط، وقال:

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١٥/ ١٧٤، ١٧٥. (تحقيق قلعجي).

(٢) العين (هـ ق ن) ٣/ ٣٦٩، ومكان النص فيه بين جذري (ن هـ ق) و(ن ق هـ) إلا أن محققيه جعلاه في الحاشية، وقالا: (لم نثبت هذه العبارة؛ لأنها ليست من الباب) وهما يعنيان باب (ن هـ ق) وليس منه. قلت: هو يقتضي جذرا جديدا من تقليب الهاء والقاف

«الأَيْهُقان: الجرجير نفسه»[١]، وذكره فيه الخطيب الإسكافي[٢]، والوزن المقتضَى غريب، وبعيد كما ترى. والرّاجح –فيما أرى– من هذه الأوجه الثلاثة هو الوجه الثاني[٣]، إذ يقويه قولهم فيه: اليَهَق.

المبحث الثالث عشر: وزن الحَيُّوت ذَكَرِ الحيّة:

أنشد الأصمعيّ لبعض الرجّاز[٤]:

ويأكلُ الحَيَّةَ والحَيُّوتا
ويَدمُقُ الأقْفالَ والتّابوتا
ويَخْنُقُ العَجُوزَ أَو تَمُوتا
أَو تُخْرِجُ المِأقُوطَ والمِلْتُوتا

وذكر المعجميّون أنّ الحَيُّوتُ: الذّكر من الحيّات، وسكت أكثرهم عن وزنه، وذهب الأزهري في التهذيب إلى زيادة التاء، فيكون وزنه عنده فعلوتا، وإليه ذهب ابن جني في الخصائص[٥]، وابن عصفور في الممتع الكبير[٦]، واضطرب فيه ابن دريد فجعله تارة فعلوتًا وتارة فعّولا[٧]، وجعله أبو علي الفارسي فعُّولَا، بأصالة التاء.

وهذا المذهب الذي يرى زيادة التاء في الحَيُّوت هو الأظهر والأقرب إلى الاشتقاق، فالحَيُّوت من الحَيّة، وهما من التحوّي، أي الالتواء، فعينه ولامه معتلان، وليس من (ح ي ت)، فالتاء في الحَيُّوت زائدة بدلالة الاشتقاق، وهي تزاد خامسة، ولعله محرك العين في الأصل،

والنون، يكون بعد جذر (ن ه ق) ووضعُهُ في الحاشية خطأ. وجاء في جذره الصحيح (ه ق ن) في المحيط للصاحب بن عبّاد، كما سيأتي في الحاشية التالية.

(١) المحيط (ه ق ن) ٣/ ٣٤٦.

(٢) مختصر العين ١/ ٤٢٤.

(٣) نشرت في مدوّنة مجمع اللغة الافتراضي بتاريخ ١٨/ ١/ ١٤٣٨هـ.

(٤) الرجز بلا نسبة في وجمهرة اللغة١/ ٢٣١، ٥٧٦، والمذكر والمؤنث لأنباري ١/ ٤٤٠، والمخصص ١٦/ ١٠٧. وتاج العروس (دمق) ٢٥ / ٣٠٧. ٣٩٢ ١٩/ ١٣٤.

(٥) الخصائص ٣/ ٢٠٧.

(٦) الممتع ١/ ١٢٥.

(٧) ينظر الجمهرة: ١/ ٢٣١ (ح ي ا) و٢/ ١٢١٤ باب ما جاء على فعُّول.

كالخَلَبُوت والجَبَرُوت والرَّحَموت والرَّهَبوت، فيكون في أصل الوضع: حَيَوُوت أو حَوَيُوت أو حَيَيُوت، فسكّنوا العين للإدغام تخفيفًا، فقلبت الواو في الأول والثاني، ثم أدغمت الياء في الياء فقالوا: حَيُّوت، فيكون وزنه على الصورة الأخيرة: فَعْلُوت، بسكون العين، وعلى الأصل: فَعَلُوت، كأمثاله الخَلَبوت وبابه، والتغيير في المعتلات وارد، ومن أمثلة التغيير: طاغُوت، أصله طَغَيُوت على فَعَلُوت، ثُمَّ قُدِّمَتِ الياءُ قبل الغين مُحافظة على بقائها فصار طَيَغُوتا، ثم قلبت الياء ألفا، ووزنه فَلَعُوت، وأصله: فَعَلوت.

وضعّف أبو علي الفارسي في (الحجة للقراء السبعة) أن يكون الحَيُّوت فعلوتًا، واختار فيه فَعُّولا، بأصالة التاء، لعلّةٍ صناعية بعيدة عن الاشتقاق، قال: «وينبغي أن يكون الحَيُّوت مثل سَفُّود وكَلُّوب، ألا ترى أنه ليس في الكلام فَعْلُوت، فيكون فيه بعض حروف الحيّ، وليس منه، والتاء لام الفعل. فإن قلت: فقد جاء المرُّوت في قوله:

وما خَليجٌ من المرُّوتِ ذو حَدَبٍ يرمي الضريرَ بعُودِ الأَيْكِ والضّالِ

ويروى: بخشب الأيك، فإنه أيضًا فَعُّول من المرْت، ولا يكون: فَعْلوتًا من المرور؛ لأنّ هذا الوزن لم يجئ في شيء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو: (ح ي ت) لم نعلمه في موضع. [قلت:] إنّ ذلك أسهل من أن يدخل في الأبنية ما ليس منها.

وإن قلت: فما تنكر أن يكون حيّوت فَعَلُوتًا كالرَّغَبُوت، فالتاء فيه زيادة، وإنما أسكن لكراهة المثلين، كما أبدل في الحيوان لكراهة المثلين، ومع ذلك فلو لم يُدغم ويُثبت للزمك أن تجري اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها لالتقاء الساكنين. فأُسكِنَت العينُ من فَعَلُوت لتحتمل الياءُ الحركة لسكون ما قبلها، كما قلبت اللام من طاغوت وحانوت وجالوت، لما لزم حركتها بالضم في فعلوت، فلمّا قلبت الكلمتان انقلب حرف العلّة فيهما، فإسكان العين من فَعَلوتٍ في الحَيُّوت، كقلب اللام من طاغوت وحانوت، فذلك إن قاله قائل أمكن أنّ نقول ويقول: إنّ المعتل يختص بأبنية لا تكون في الصحيح، فكذلك فَعْلوت، جاء حَيُّوتٌ عليه لما قدّمنا؛ وإن لم يجئ في غير المعتل»[1].

ويميل أبو علي الفارسي -رحمه الله- إلى الصناعة ويتغافل عن الاشتقاق، وهو مُقدّم على الصناعة إن تعارضا، والأصل ألا يتعارضا، فهو منبع الصناعة، وهي تتبعه ولا يتبعها، وينبغي إن

(١) الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٣٦- ١٣٨.

خالفها أن تطوّع هي له، وهذا من أصول الرأي وعليه العمل في كثير من مسائل التصريف وكلمات اللغة، ومنها (الينجلب) التي يرى الفارسي أنّ ياءها أصلية، ومثلها (اليَسْتَعُور) التي يزعم البصريون أن ياءها أصلية، فيخرج بذلك أرباب التصريف ومن رؤوسهم أبو عليّ الفارسي –رحمه الله– إلى ما يمكن تسميته: غلوّ الصناعة في التصريف.

المبحث الرابع عشر: جذر انْدَحَّ بمعنى اتّسَعَ، ووزنه:

قال أعرابيٌّ: مُطِرنا لليلتين بَقِيَتا من الشهر، فاندحّتِ الأرضُ كلأً؛ أي: اتسعت بالكلأ. وتقول العرب: اندحّتْ خواصِرُ الماشِيَة اندِحاحًا؛ إذا اتّسعت وتفتّقتْ من أكل البَقل، واندحّ بطنُ الرجُل إذا اتسع. وفي الحديث: كانَ لأسامةَ بطنٌ مُنْدَحّ[1].

ويتداخل في هذا الفعل (انْدَحَّ) أصلان أو جذران: (دحح) و(ندح) والنون فيه صالحة لأنْ تكون زائدةً ولأنْ تكون فاءَ الكلمة، فيحتمل وزنين: (انْفَعَلَ) و(افْعَلَّ)، والبنية الصرفيّة لهذا اللفظ تقبل الوجهين. فاختلط الأمر على المعجميّين، فمنهم من وضعه في (د ح ح) ومنهم من وضعه في (ن د ح) ومنهم من حار فيه فوضعه في الموضعين. وخاض فيه خائضون، منهم من يقول: إنه من (د ح ح)، ومنهم من يقول: إنه من (ن د ح)، وخطّأ بعضُهم بعضًا.

وخلاصة ذلك أنّ لهم في أصله ووزنه ثلاثةَ مذاهب:

الأوّل: أنّه من (د ح ح) ووزنه (انفعل):

وهو مذهب ابن دريد في الجمهرة، والأزهريّ في التهذيب، وابن فارس في المجمل والمقاييس، والزمخشريّ في الفائق، وابن القطّاع في الأفعال، إذ تجده عندهم في مادة (د ح ح). وقال الصغانيّ في التكملة في مادّة (ن د ح): «ذكر الجَوهريّ: انْدَحَّ بَطْنُه وانْدَاحَ، في هذا

(١) ينظر: العين (ن د ح) ٣/ ١٨٤، والصحاح (ن د ح) ١/ ٤١٠، والمقاييس (د ح ح) ٢/ ٢٦٥، والتاج (د ح ح) ٦/ ٣٥٩، ٣٦٠.

التَّرْكيب، والأوَّلُ مُضاعفٌ والثاني أَجْوَفُ، وليس هذا التَّركيب موضعَ ذِكر واحدٍ منهما»[1]، وتَبِعَه الفيروزي في القاموس[2]، وقال إن موضعه (د و ح).

الثاني: أنه من (ن د ح) ووزنه (افْعَلّ):

وهو مذهب ابن برّي في التنبيه والإيضاح، قال مُغلّطا الجوهريّ: «أمّا اندحّ بطنه فصوابه أن يُذكر في فصل ن د ح؛ لأنه من معنى السّعة، لا من معنى القِصَر. ومنه المنتَدَح للمكان الواسع. والنَّدْح أيضًا: الأرض الواسعة، ومنه قولهم: لي عن هذا الأمر مندوحة، ومنتدح؛ أي: سعة. ومما يدلّك على أنّ الجوهريّ وَهِمَ في جعله انْدَحَّ في هذا الفصل كونه قد استدركه، فذكره في فصل ن د ح، وهو الصحيح. ووزنه (افْعَلّ) مثل احمرّ. وإذا جعلته من فصل د ح ح فوزنه (انْفَعَلَ) مثل انسلّ انسلالا، فكذلك اندحّ اندحاحًا. والصواب هو الأوّل»[3].

وتبعه الصَّفَديّ في نفوذ السهم، وقال ردّا على الجوهريّ: «هذا سهو منه، رحمه الله تعالى، وكان من حقّه أن يُذكر في ن د ح فصل النون من هذا الباب، والمنتَدَح المكان المتّسع، والنَّدْح الأرض الواسعة، ومنه قولك: لي في هذا الأمر مندوحة، فلو كانت النون زائدة لما زيدت الميم أيضًا، وقد استَدرك هذا الغلط، وذكره في فصل (ن د ح) فاندحّ وزنه افعلّ، مثل احمرّ، ولو كان مثل ما قال لكان وزنه انْفَعَلَ، مثل انسلّ انسلالا وانحلّ وانفلّ»[4].

وتبعهما في التغليط ابن الطيّب الفاسي في إضاءة الراموس وتلميذه الزَّبيدي في التاج، وغيرهم.

والثالث: مذهب الحائرين فيه الذين جعلوه في الجذرين:

(١) التكملة والذيل والصلة (ن د ح) ٢/ ١١٦.
(٢) القاموس (ن د ح) ٣١٢.
(٣) التنبيه والإيضاح (د ح ح) ١/ ٢٣٣، ٢٣٤.
(٤) نفوذ السّهم ١٤٣، ١٤٤.

ومنهم الجوهري في الصحاح، وابن منظور في اللسان، وابن معصوم في الطراز الأول، والزَّبيدي في التاج، والتادلي في الوشاح، ومذهب الحائرين هذا هو أضعف المذاهب؛ لأنّ اللفظ الواحد لا يكون إلا من جذر واحد، وصناعة المعجم تقتضي الاختيار، مع إمكان الإشارة إليه في الجذر الملابس من أجل الإحالة وتنبيه المخطئين والغافلين.

رأيي في جذره ووزنه:

رأينا أنّ (انْدَحَّ) يحتمل من جهة الصنعة الصرفيّة وزنين (انفعل)، كانصبّ الماءُ، و(افعلّ) كاحمرّ، والمعنى يقبل الوزنين، ففي الجذرين (د ح ح) و(ن د ح) معنى الاتساع، وليس لأحدهما فضل أو مزيّة تجعله يترجّح على الآخر، خلافًا لما ادّعاه ابن بري ومن تبعه، ففي (د ح ح) في المعاجم: الدُّحُح: الأرضون الممتدّة، ؛ ودَحَّ الشيءَ؛ أي: وَسَّعَه، فهو مَدحوح، قال ابن فارس: «الدّالُ والحاءُ أصلٌ واحدٌ يَدُلُّ على اتِّساعٍ وتَبَسُّطٍ. تقولُ العَرَبُ: دَحَحْتُ البيتَ وغيرَه، إذا وَسَّعْتَهُ. وانْدَحَّ بَطْنُهُ إذا اتسع»[1]. وجاء في ندح قول ابن سيده: «النَّدْحُ والنُّدْحُ: السّعة. والنَّدْحُ: ما اتَّسع من الأرض. والجمع أنْداحٌ. وكذلك النَّدْحَةُ والنُّدْحةُ والمنْدوحَةُ. وَأَرْض مَندوحَةٌ: وَاسِعَة بعيدَة، وقالوا: لي عن هذا الأمر مندوحة؛ أي: متسع»[2]. وقول ابن فارس: «النُّونُ والدّالُ والحاءُ كلمةٌ تَدُلُّ على سَعَةٍ في الشَّيء. من ذلك النَّدْحُ: الأرضُ الواسِعَةُ»[3].

وحين يتساوى الجذران في الدلالة أو يتقاربان ويصحّ توجيه اللفظ في الاشتقاق إلى كلّ منهما يبطل الاحتجاج بالدلالة في حسم الخلاف، ويبقى التعويل على الصنعة وحدها، ومن الصنعة الاستعانة بنظرية الثنائيّة في نشأة الجذور، وهي معينة هنا، إذ نرى ثلاثة ألفاظ متقاربة، وهي اندحّ الشيءُ وانداح واندحى، كلها بمعنى اتّسع، وهي من ثلاثة جذور مختلفة، (مضعّف وأجوف وناقص) وعند تأملها يظهر أنها متطورة من الجذر الثنائي (المضعّف) أو من لفظ اندحّ نفسه بفك التضعيف بالإبدال هكذا:

(١) المقاييس (د ح ح) ٢/ ٢٦٥.
(٢) المحكم (ن د ح) ٣/ ١٩٥.
(٣) المقاييس (ندح) ٥/ ٤١٣.

دحّ > دوح/ دحو (أو ديح/ دحي.. بالواو أو الياء وهما يتداخلان كثيرا)

أو: اندحّ > انداح/ اندحى

فهذه الثلاثة من أصل واحد قديم، ووزن انداح واندحى (انفعل) لا غير، فيُحمل اندحّ على شقيقيه أو ابنيه (مفكوكيه)، وبهذا يُعلم ضعف قول ابن برّي وغيره إن اندحّ (افعلّ) من ن د ح، فمفكوكات هذا الجذر الثنائي (دحّ) تُرجّح (انفعل) لـ(اندحّ)، وأنّ جذره (د ح ح) لا (ن د ح)، وهذا ما أميل.

المبحث الخامس عشر: مسائل متفرّقة في الجمع:

سأتناول في هذا المبحث ثلاث مسائل، وهي:

١- مسألة مُدراء جمع مُدير، والتوهّم فيها.
٢- مسألة جمع الرَّدّاديّ.
٣- مسألة ستّ تغييرات.

المسألة الأولى: مُدراء جمع مُدير، والتوهّم فيها:

يحكم الصرفيّ المعياري على جمع مدير على (مُدراء) بأنه لحنٌ لغويٌّ خالص، ومعه الحقّ؛ لأنّه يقيس على كلام العرب، قياسًا صرفيًّا صحيحًا، فالمفرد (مُدِير) ووزنه (مُفعِل) مثل منير ومعيد ومشير، وتُجمع جمعًا سالما، فيقال: منيرون ومعيدون ومشيرون، ولا يُجمع جمع تكسير على مُنراء ومُعداء ومُشراء، وكذلك مُدير، يُجمع على (مُديرين) لا (مُدراء).

ولكنْ لـ(مُدراء) وجهٌ آخر في التأويل، وهو الحمل على التوهّم أو الغلط، والتوهّم باب في التصريف، وله أمثلة في عصور الاحتجاج، وكان سلفنا من اللغويين يسمّون التوهّم: "الغلط" و"المشابهة" و"المشاكلة" و"إلحاق كذا بكذا" وهم يلجؤون إلى هذا عند التنبيه على الشذوذ ومخالفة القياس، وهو مبثوثٌ في كتبهم.

ومن أقدم ما ورد من الإشارات الصريحة عن التوهّم ما عزاه سيبويه للخليل في جمع (مُصيبة)، قال: «فأما قولهم: مَصائب فإنه غَلَطٌ منهم، وذلك أنهم توهّموا أن مُصيبة فَعيلة، وإنما هو مُفعلة»[1]. وقال الفراء: «وربّما همزتِ العربُ هَذَا وشبهه؛ يتوهمونَ أنها فَعيلة؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف، كما جمعوا مَسِيلَ الماءِ: أَمْسِلَةً، شُبِّه بفَعيل وهو مَفعِل. وقد همزتِ العرب المصائب وواحدتها مُصيبة شُبّهتْ بفَعيلة؛ لكثرتها فِي الكلام»[2].

ثم نجد مصطلحَ التوهّم يتردّد عند لغويّين كُثر بعد سيبويه، كالأزهريّ وابن جني والجوهري والمعرّي وابن سيده والصغاني والرضي وابن هشام. ومما غلطت فيه العرب زمن الفصاحة جمعهم المسيل وهو مَفْعِل من سال يسيل على أمسلة ومُسلان، حملوه على رغيف، غلطًا أي توهّما، في قول الفراء السابق وقد نبّه عليه الأزهري وغيره، ومن التوهّم أو الغلط زمن الفصاحة جمع عُمارة بن عقيل الرِّيْح على أَرْياح والصواب أَرْواح، ومن ذلك قول العرب في جمع عِيدٍ: أعياد، والقياس أَعْواد، ومن أشهر أمثلة الغلط أو التوهّم عند الصرفيين قول العرب الفصحاء من مِسكين ومِنديل ومِدرعة تَمَسْكَنَ وتَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ، وهذا من باب الغلط، توهّموا أصالة الميم، فحملوه على تدحرج، وهو باب لطيف.

وحين نتأمل مواقف بعض اللغويين المعاصرين نجدها أكثر مرونةً ووعيًا لمفهوم التوهّم وأثره في النموّ اللغوي، فهذا مجمع القاهرة يناقش هذه الظاهرة، ويناقش مفهوم المصطلح، ويرى أنّ «التوهّم تسجيلٌ لظاهرةٍ لغويّةٍ عُومل فيها شيء معاملة آخر، على سبيل الافتراض أو الاعتبار، لفائدة في الدلالة، وإن جاء مخالفًا للقياس... وأن جمعًا من أقطاب النحاة خلال العصور، رأوا في البناء على التوهم سرًّا من أسرار العربية، وأطلقوا عليه هذا التعبير»[3].

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٥٦.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ - ١٩٨٧م ص: ١٥٠ نقلا عن أحمد مختار عمر في معجم الصولاب اللغوي ١/ ٧٦٧ (نسخة الشاملة).

وفي هذا الاتجاه سار أحمد مختار عمر في معجم الصواب، وهو من الميسِّرين، فأجاز جمعَ مُديرٍ على مُدَراء، وذكر أنّ هذا الجمع المتوهّم يرقى إلى درجة الصحيح في اللغة، وقال: «رأى مجمع اللغة المصري أن توهّم أصالة الحرف الزائد لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أنه ضَرْب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون؛ ولذا ففي الوسع قبول نظائر الأمثلة الواردة على توهّم أصالة الحرف الزائد، مما يستعمله المحدثون إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة. وقد ورد منها في القديم: تمندل، وتمرفق، وتمسكن، وتمدرع. وهو ما ينطبق على كلمة مُدَراء»[1].

ومن حُجج المنكرين المتمسّكين بالقياس الصرفي الصّارم أنّ وزن (مُدَراء) لا نظير له، وهو في التصريف (مُفلاء) وهي حُجّة تبدو في ظاهرها قويّة، ولكنها في الحقيقة مدفوعة؛ لأنّ هذا الوزن لا يلزم المتوهّم، إذ لم يلزم المتوهمين القدماء من العرب الذين جمعوا مَسِيلا من السَّيْل على أَمْسِلة، فيكون وزنه الصرفي (أَمْفِلة) وهو منكر لانظير له، ولم يرده الصرفيون؛ لأنهم يعلمون أن العرب يتوهمون أنه أَفْعِلة، وكذلك لا يلزم المتوهّمين المعاصرين في مُدَراء وزن مُفلاء لأنهم يتوّهمونه فُعلاء، كوُزَراء وأُمَراء وسُفَراء، ومثله تمسكن وتمدرع لم يلزمهم أن يكون وزنه تمفعل؛ لأنهم يتوهمونه تفعلل كتدحرج.

ولذا أرى أن لجمع مُديرٍ على مُدَراء وجهًا في قياس العربية، وهو التوهّم، وإنْ قصّرَ بهذا الوجه زمانه؛ لأنه لم يسمع في عصور الاحتجاج، وهؤلاء المعاصرون حملوه على أمير ووزير ووكيل وسفير، فهو يصاحبها في الاستعمال ويقاربها في البنية، فتوهّموه منها، وحملوه عليها غلطا، واستخفّوه واستحسنوه، وكما غَلِط العرب الأقحاح وتوهّموا ووجّه الصرفيّون أغاليطهم غَلِطَ المولّدون وتوهموا فللصرفيين المعاصرين أن يوجّهوا أغاليطهم مما شاكل توهّم العرب الأوائل، فيخفف هذا عليهم التغليط والنكير، لكنني أرى أن الأحسن في جمع مُدير أن يجمع جمع السلامة، فيقال: (مُديرون) وأن يكون هذا التوجيه لتخفيف اللّوم على الناطقين به، والله أعلم.

(١) معجم الصواب اللغوي ١/ ٦٧٦، ٦٧٧.

وأقول في ختام المسألة: إنّ التعامل مع لغتنا العربية بالمسطرة والحَدّيّة الصارمة في كل أحوالها قد يفقدها المرونة ومواجهة متطلبات العصر، ولم تكن العربية في أيام قوّتها وجبروتها جامدة عند قياس بل كانت شجاعة في غير تهوّر طيّعة في غير ضعف، وهكذا تجري على ألسنة أهلها، وبخاصّةٍ الشعراءُ والأدباء.

المسألة الثانية: جمع "الردّاديّ"

رأيت للدكتور عايض الردادي كتابًا، عنوانه: "قبيلة الردَادّة: نسبهم وتاريخهم وأعرافهم وبيئتهم وديارهم، حقق فيه جمع الردّاديّ، وذكر فيه الوجه الأفصح، وهو: الرّدَادّة[1]، على وزن فعاعِلة، وذكر معه وجهين أحدهما: الرّدَادِدَة (بفك التضعيف وذكر أنّ القياس الإدغام) والآخر: الرّدارِدَة، براء قبل الدال الثانية، وذكر في تحقيقه اللطيف بعض النقول والتوجيهات المهمّة، ونقل عن الجزيري وأيوب صبري والمستشرق أوبنهايم والبتنوني، وأردف ذلك بقوله: «وتَنطِق بعضُ القبائل المجاورة على ساحل البحر الأحمر وبعض قبائل مسروح الجمع: الرَّداردة، بزيادة راء بعد الألف، وهم ينطقون المفرد صحيحًا: الرّدّاديّ، وقد ورد هذا الجمع في وثيقة حلف ذوي مِسْحَم من الردَادّة مع الأشراف القُرُون من سكان ينبع مكتوبة عام ١٢٥٩»، وختم بقوله: «فإذن؛ هناك ثلاثة جموع للردادي، هي: (الرَّدَادّة) و(الرَّدَادِدَة) و(الرَّدَارِدَة)، والصحيح المتداول على الألسنة وعند المؤلفين منذ القدم هو الأول، أما الآخران فلفظ لبعض القبائل المجاورة، وإنما ذكرنا ذلك استكمالا للبحث لا لكونه صحيحًا»[2].

وهذا تحقيق لغوي حسن، ثم قرأتُ في كتاب (من شجون اللغة)[3] للأستاذ الدكتور إبي أوس إبراهيم الشمسان تعليقًا لطيفًا استعرض فيه كلام الدكتور عائض في هذه المسألة اللغوية، وأضاف إضافات جديرة بالاهتمام، منها تعليقه على ما جاء في نقل الرّدّادي عن أوبنهايم Oppenheim: (الرّدَادِدة) بأنه الأصل في الوزن قبل الإدغام، فلا تعدّ هذه صورة مغايرة

(١) قبيلة الردَادّة ١/ ٤٩، ٥٠.

(٢) قبيلة الردَادّة ١/ ٥٠.

(٣) من شجون اللغة ١٥٩، ١٦٠.

للصورة الأولى؛ لأنّها أصلها قبل الإدغام، وتناول الجمع الذي شاع في بعض القبائل المجاورة أعني: الردّاردة، وذكر الشّمسان أنّ هذا اللفظ جاء من باب التخلّص من المتماثلين بقلب أحدهما حرفًا أخر، فقلبت الدال الأولى راء، وليست زائدة.

وإذ أشكر للأستاذين الكبيرين ما تفضّلا به من تحقيق لغوي لطيف في هذه المسألة أودّ أن أضيف ثلاثة جموع أخرى مما يجري على ألسنة بعض الناس في زماننا، لعلها تتمّم مسألة الجمع لاسم هذه القبيلة العريقة، وهي: (الرَّدَّادَة) و(الرّدَادِيَة) و(الرّدَايدَة):

فأمّا (الرَّدَّادَة) – بدال مشدة قبل الألف ودال مخففة بعدها على مثال الخيّالة — فشائع في بعض القبائل المحيطة بالمدينة، وسمعته كثيرًا في محيطي قبيلة عوف، وسمعتهم يقولون: فَرْع الرّدَّادَة، وهو مكان لهذه القبيلة، وأصل الوزن هنا صيغة فعّال الدالّة على النسب، من أهل الحِرَف والجماعات، ثم لحقتها تاء التأنيث للدلالة على الجمع، مثل جمّال وجمّالة، وخيّال وخيّالة، وقرّاش وقرّاشة، وسمعناهم يقولون: سوق الحَبَّابة؛ أي: أهل الحَبِّ، وصَبَّابة القهوة، وكنت أحسب أن هذا الوزن المؤنث بالتاء الدّالّ على الجمع من تحريفات العامّة لصيغة (فَعَّال) الدالّة على النسب دون ياء، حتى رأيت ابن السِّكّيت يقول في إصلاح المنطق: «وتقول: هؤلاء قوم رَجَّالةٌ، وهؤلاء قوم خَيَّالةٌ؛ أي: أصحاب خيل، وتقول: هذا رجل نابل ونَبَّال، إذا كانت معه نبل»[1]، ومثله قول ابن دريد في الجمهرة: «وقد قالُوا: جَمَّال وجَمّالة، كما قالُوا: حَمّار وحَمّارة؛ كَلَام عَرَبِيّ صَحِيح»[2]، وذكر قول الشَّاعر:

حتَّى إذا أسلكوهم في قُتائدةٍ شلًا كما تَطرُدُ الجَمّالةُ الشُّرُدا

وأما (الرّدَادِيَة) —بدال مكسورة بعد الألف وياء مفتوحة مخفّفة ليست للنسب– فمسموع لدى الجُبَّر من بني عمرو وغيرهم، وأصله الرّدَادِدَة (الردَادّة)، ولكنه جاء على لغة الفكّ أو المخالفة الصوتيّة، بقلب ثاني المثلين ياء.

(١) إصلاح المنطق ٣٣٨.

(٢) الجمهرة ج م ل ١/ ٤٩١.

وأما (الرّدَايِدَة) فكسابقه وهو إمّا على القلب المكاني منه أو على الفكّ بقلب الدّال الوسطى حرف علة، وهو في الحالتين عربي صحيح.

وأما تفسير وجه الراء فيما رواه الدكتور عائض عن بعض العرب أعني (الرّداردة) فهو جارٍ على الفك بالمخالفة أو الإبدال من (الرَّدَادّة وأصله الرّدَادِدة) قلبوا أول المثلين من جنس فاء الكلمة وحوّلوا الجذر الثلاثي إلى رباعي مضاعف، كما حولوا زلّل إلى زلزل، وصرّر إلى صَرْصَرَ، يفكّون أحد الأمثال بإبداله حرفًا من جنس الحرف الأوّل في الكلمة، وكذا فعلوا في الرّدَادّة (الرّدادِدة) وهنا قلبوا الدّال الوسطى راء، وهذا نهج عربي عريق.

وخلاصة ما سُمع في جمع اسم هذه القبيلة العريقة من جموع التكسير خمسة: (الرّدادّة) فعاعِلة و(الردَارِدة) فَعالِلة و(الردَادِيَة) محوّل من فعاعِلة و(الرّدَايدة) كسابقه، و(الردّادَة) فعّالة، وأعلاها الأول، وكلها مما يصح في كلام العرب بالقياس على ما سمع في عصور الاحتجاج، وأمّا (الردادِدة) بالفك وإظهار الدالين فلا يعدُّ وجهًا سادسًا، وأحسبه غير مسموع، وهو أصل الوجه الأول.

المسألة الثالثة: ستّ تغييرات:

سأتناول هذه المسألة من جهتين، الأولى: التنظير النحوي والصرفي، والثانية: ما جرت به أقلام العلماء فيها:

أ- التنظير النحوي والصرفي:

قبل سنوات كتبتُ تغريدة جاء فيها عبارة: (ستّ تغييرات) فردّ عليّ الأستاذ الدكتور حمزة بن قبلان المزيني وخطّأني، وذكر أنّ الصواب: (ستّة تغييرات)، لأن المفرد عنده (تغيير) فيجب المخالفة في العدد، على القاعدة المشهورة، ودار بيننا حوار وجدال كان ثمرته مراجعة المصادر وتحرير المسألة بالأدلة والشواهد، وثمرة المسألة قبل الخوض في المسألة والتعليل والشواهد أنّ الصّواب أنْ تقول: (ستّ تغييرات) (وستّة تغاييرات)، على قاعدة المغايرة بين لفظ العدد وما يضاف إليه؛ لأنّ مفرد تغاييرات: تغيير، وهو مصدر الرباعي فعّل، ومفرد تغييرات تغييرة، اسم المرّة من ذلك المصدر، وأنّ

المصادر تلحقها تاء التأنيث لكلّ ما يراد به دلالة الوحدة أو المرّة، وهو القياس الذي يجري عليه الكلام، وأنّ هذا المصدر المؤنث يجمع جمع سلامة بالألف والتاء، وما خلا من تاء التأنيث يجمع جمع تكسير عند إرادة التنوّع، ويكون تكسيره على غير وزنٍ، وتكسير ما وزنه تفعيل على تفاعيل، وأنّ كلام العلماء في النوعين يجرى في مجمله على القاعدة، وتاجُ ذلك ودليله قولُ الرضي في شرح الكافية[1] عند حديثه عن جمع المؤنث السالم وذكره أنّ قياس المصدر الدالّ على المرة أن يجمع جمع سلامة بالألف والتاء، بخلاف المصدر الخالي من التاء فإنّه يجمع جمع تكسير، فيقال: ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام؛ لأنّ أصل الجمع المكسر مذكّر: (إكرام وتخريج) وأصل المجموع بالألف والتاء مؤنث: (إكرامة وتخريجة).

ونقلت في الحوار نصّ الرضيّ في مقال يكشف الوجهين لمفردي تغييرات وتغاير، وكان فيه غنية للنحويّ والفقيه اللغويّ وحجّة للقطع بصحة (ستّ تغييرات) ثم رأيت باحثين غير الدكتور المزيني يرون رأيه ويلحّنون (ستّ تغييرات) وأنا في غاية العجب، ورأي بعضهم أنّه ليس لحنًا، ولكنّه مرجوح، والأرجح تأنيث العدد؛ أي: (ستة تغييرات) وأنّ (ستّ تغييرات) جائزة على ضعفٍ؛ لأن مفرد تغييرات —عندهم– تغيير لا تغييرة، وهذا عجيب أيضًا.

فأقول: إنّ مفتاح هذه المسألة هو معرفةُ مفرد (تغييرات) ومفرد (تغاير) ويتبع معرفتهما الحكمُ على ضوء قاعدة مخالفة العدد معدوده في التذكير والتأنيث، ثم كيف جرى استعمال ذلك على ألسنة الأئمة الأعلام وأقلامهم؟ وفي معرفة المفرد والوقوف على أساليب العلماء فيها ما يحسم النزاع في المسألة.

أولاً: كيف يجمع التفعيل مصدر فعّل؟

أقول: المصدر نوعان، ولكل نوع قياسٌ في الجمع:

الأوّل: ما خلا من تاء التأنيث، والأصل فيه ألا يجمع، لدلالته على الحدث المجرّد، وجمعه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنّى ولا يجمع، فإن أُريد به الأنواع أو خرج عن المصدرية وانجذب إلى الاسمية جُمع جمع تكسير، لما فيه من معنى الاسمية، وحديثنا هنا عن التفعيل مصدر فعّل، فقياسه أن يجمع على تفاعيل؛ لأنّ ما قبل آخره حرف مدّ، كتفعيل وتفعال وتفعول وما يحمل عليها من السداسي كاستخراج، فيقال في ما جاء على تفعيل، كتحميد وتقدير وتفسير وتغيير:

(١) شرح الكافية: القسم الثاني ١/ ٦٨٧ طبعة جامعة الإمام.

تحاميد وتقادير وتفاسير وتغاير، وكذلك أخواتها في هذا الباب وما انجذب منه إلى الاسم، لما فيه من معنى الاسمية، وعلى هذا جرى استعمال الأئمة في كتبهم.

ومما سمع منه: (التَّصاوير) جمع تصوير، جاء في أحاديث تحريم التصوير، ومنها ما في صحيح البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها «أنّها أخبرتهُ أنّها اشترتْ نُمْرُقَةً فيها تَصاوِير»[1]، وقال ابن معصوم: «التَّصَاوِيرُ: التَّماثِيلُ، واحِدُهَا تَصْوِيرٌ، وهو في الأصلِ مصدرٌ سُمِّيَ به ما يُصَوَّرُ ويجعلُ صُورةً»[2].

ومنه (التهاويل) جمع تهويل، ففي العين: «التَّهاويل: جماعة التَّهويل»[3]، وفي الصحاح: «والتهويل: التفزيع. والتهاويل: ما هالك من شئ. وهَوَّلَ القومُ على الرجل»[4]، وقال ابن سيده: «قد هَوَّلَ عليه، والتَّهوِيل: ما هُوِّلَ به، قال:

على تَهاوِيلَ لها تَهْوِيلُ

... والتَّهاوِيلُ: زِينَة التصاوير والنقوش وَالثيَاب والحلى، واحدها تَهْوِيلٌ»[5].

وسيأتي –عند الحديث عن شواهد الجمع وأساليب العلماء– مزيدٌ من الأمثلة، مما جمع على تفاعيل من مصادر جاءت على التفعيل، وهي متّسقة مع القياس لا تندّ عنه، ولذا توسّع فيها العلماء وأجروها في أساليبهم وولّدوا منها ما شاؤوا لعلمهم باطرادها في القياس.

وما يجمع جمع تكسير في هذا الباب وغيره لا يجمع بالألف والتاء، إلا في ألفاظ قليلة مرصودة حكم عليها النحويون بالشذوذ، وذكروها في كتبهم، ولا يجيزون خروج الباب عن هذا الحدّ إلا على طريق النادر لعلةٍ صحيحة[6]؛ لأنّه لا حاجة إلى جمعه بالألف والتاء حين يُكسّر، وقال أبو عليّ الفارسيّ فيما نقله عنه ابن سيده: «إنما يجمع بالألف والتاء ما لم يكسّر ليكون ذلك كالعِوض من التكسير، فأمّا ما كُسّر فلا حاجة بنا إلى جمعه بالألف والتاء»[7]. وتوهموا في بعض ما خرج عن قاعدتهم التأنيث حين جاء بالألف والتاء، كأَهْل وأَهَلات وإن كانوا قد قالوا:

---

(١) البخاري ح ٢١٠٥ وأخرجه مسلم في اللباس والزينة باب تحريم تصوير صورة الحيوان. رقم ٢١٠٧.

(٢) الطراز الأول (ص و ر) ٨/ ٢٧١.

(٣) العين (هـ و ل) ٤/ ٨٧

(٤) الصحاح (هـ و ل) ٥/ ١٨٥٥.

(٥) المحكم (هو ل) ٤/ ٣٠٤، وينظر القاموس (هـ و ل) ١٣٨٦.

(٦) ينظر: شرح الرماني ٧٣٧ تحقيق د. أحمد المعبّدي.

(٧) المخصص ١٤/ ١١٩.

أهالٍ؛ لأنهم قد توهّموا به: أهلّة[1]، وقال ابن مالك بعد أن ذكر ما يجمع بالألف والتاء قياسًا مطردًا: «وما سِوى ذلك مقصور على السماع»[2]، ولذا حاولوا حصر ما خرج عن القياس، قال ابن مالك: «فلا يجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يُلْحقُ به غيره، فمن الشاذ: سماء وسماوات، وأرض وأرَضات وعُرُس وعُرُسات وعِير وعِيرات، وشمال وشمالات، وخَوْد وخَوْدات، وثَيِّب وثَيِّبات. وأشذّ من هذا الجمع بعض المذكّرات الجامدة المجردة، كحسام وحسامات، وحمّام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع»[3].

ولم أجد فيما شذ عن القياس وذكروه في كتبهم شيئًا من باب (تفعيل) فيعلم بذلك أنه كغيره في القياس المطرد، يجمع جمع تكسير، ولا يجمع جمع سلامة بالألف والتاء، فليس لأحد أن يدّعي أن تغييرًا جُمِعَ على تغييرات؛ لأن القياس يأبى هذا وليس ثمة سماع به، فهو مما كُسِّر على تغاير ومنع من تغييرات، فإن قال قائل: إنهم يقولون في أساليبهم: (فيه من التغيير عدة تغييرات) (وهناك تغييرات: الأول منها) ونحو هذا، قلتُ: هذا منقوض بما سيأتي في (ملحوظات وتفنيد اعتراضات: الوقفة الثالثة).

والثاني: ما فيه تاء التأنيث من المصادر، وهو ما دلّ على الوحدة، ويسمّى اسم المرّة، ويجمع قياسًا بالألف والتاء، وباب هذا الجمع أن يكون للمؤنث الذي فيه علامة التأنيث أو المذكر المسمى باسمٍ فيه هاء التأنيث أو المنعوت بنعت فيه هاء التأنيث، كما يقول السيرافي[4]، وهو عند التفصيل جمعٌ لخمسة أشياء أوجزها ابن مالك في التسهيل بقوله: «يُجْمَعُ بالألف والتاء قياسًا، ذُو تاء التأنيث مطلقا، وعلمُ المؤنث مطلقا، وصفة المذكر الذي لا يعقِل، ومُصَغَّرُه، واسمُ الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلى فَعْلان أو فَعْلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكما. وما سِوَى ذلك مقصور على السماع»[5]، وقوله: «ذو تاء التأنيث مطلقا» يدخل في ذلك العَلَم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيثٍ أو مبالغةٍ أو اسم مَرّةٍ في المصدر، وما سِوى هذه الأنواع الخمسة مقصور على السماع كما قال: فيحفظ ولا يقاس عليه[6]، كما يقول ابن عقيل في

(١) ينظر: المخصص ١٤/ ١١٩.
(٢) شرح التسهيل ١/ ١١٢.
(٣) شرح التسهيل ١/ ١١٤.
(٤) شرح الكتاب ١٤/ ٢٤٠.
(٥) التسهيل ٢٠ وشرحه لابن مالك ١/ ١١٢.
(٦) شرح التسهيل ١/ ١١٤.

المساعد[1]، وأصل هذا قول سيبويه: في باب (ما يجمع من المذكّر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيثٍ إذا جمع): «فمنه شيءٌ لم يُكسّر على بناء من أبنية الجمع بالتاء إذ مُنِعَ ذلك، وذلك قولهم: سرادقاتٌ، وحمَّاماتٌ، وإواناتٌ، ومنه قولهم: جملٌ سبحلٌ وجمالٌ سبحلاتٌ، وربحلاتٌ، وجمالٌ سبطراتٌ. وقالوا: جوالقٌ وجواليقُ فلم يقولوا: جوالقاتٌ حين قالوا: جواليق»، ثم قال عَقِيب هذه الشواذّ: «فهذه حروف تُحفظ ثم يُجاء بالنظائر»[2]، يعني الجمع بالألف والتاء فيما ليس فيه هاء، كما يقول السيرافي[3].

وجاء جمع تلك الشواذ بالألف والتاء تعويضا لها عما فاتها في بابها وهو جمع التكسير، كما قال الفارسي فيما سبق نقله، وإلى هذا يشير الرماني في الشرح فيقول: «ليكون عوضا مما منع من ذلك، ولا يجوز خروجه عن هذا الحد إلا على طريق النادر لعلة صحيحة. وجُمِعَ سرادق: سرادقات؛ لأنه لم يكسّر، وكذلك حمّام وحمّامات»[4]. كما أن ما جمع بالألف والتاء لا يجمع جمع تكسير، فـ«لا يجوز في جُوالق: جوالقات؛ لأنه كُسِّر على جواليق، ولا يجوز خِنْصِرات ولا مِحْلجات لقولهم: خناصر ومحالج، وإن كان تكلم به المولّدون، ومذهب العرب فيه على ما بيّنا، ويجوز عِيرات حين لم يكسّروها، وجاء على طريق النادر بُوان وبُوانات وبُون، ووجهه أنه جمع بُوانات على قياس الباب، ثم احتيج إلى تكسيره فقيل: بُون على التشبيه بغيره من نحو: خِوان وخُون»، وقريب من هذا ما في شرح التسهيل لابن مالك[5].

ويزيد أبو حيان المسألة بياناً إذ يقول: «وبعض هذه الأسماء كُسّر، ومنهم من فصل في ذلك، فقال: إما أن يكون المذكر المكبر جُمع جمع تكسير أو لا، وكذلك أيضاً المؤنث المكبر الذي ليس بعلم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمِعَ جمع تكسير أو لا، فإن كان النوعان جُمعا جمع تكسير فلا يجوز أن يجمعا بالألف والتاء، وذلك نحو: جُوالق وأرنب وخِنْصِر... وقد شذّ من ذلك بُوان وبُوانات وعُرس وعُرسات وضِفْدَع وضِفْدِعات؛ لأنّ العرب قد كسّرتها، فقالوا: بُونٌ وأعراسٌ وضَفادع، ولذلك لُحِّنَ أبو الطيب في قوله:

إذا كان بعضُ الناسِ سَيفاً لدولة ففي الناس بُوقاتٌ لها وطُبُولُ

---

(١) المساعد ١/ ٧٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٦١٥.

(٣) شرح السيرافي ١٤/ ٢٤١.

(٤) شرح الرماني ٧٣٧ بتحقيق د. أحمد المعبدي.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١١٤.

فجمع بُوقًا على بُوقات وقد كسّرته العرب فقالوا: أبواق. وإن لم يكونا جُمِعا جمع تكسير جاز أن يجمعا جمع سلامة بالألف والتاء قياساً مطرداً. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أخيرًا، فتقول في: حَمّام وسِجِلّ وسُرادق وإصْطَبْل: حَمّامات وسِجِلّات وسُرادقات وإصطبلات. وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه»[1]، وهو يريد ما ذكرتُهُ آنفا من كلام سيبويه.

ولهذا كله قال الرضي قولته الفذّة عند حديثه عن جمع المؤنث السالم: «ومنه قولك الإكرامات والتخريجات والانطلاقات ونحوها؛ لأنّ الواحد: إكرامة وتخريجة بتاء الوحدة، لا إكرام وتخريج. وجمع المجرد [من تاء التأنيث]: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع (يعني حين يجوز جمعه) فالإكرامات كالضربات والقتلات، والأكاريم كالضروب والقتول. فلذا يقال ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام»[2]. قال الرضي هذا القول الفريد؛ لأنه وجد أنّ المصادر بغير التاء تجمع جمع تكسير، فجعل بابها التكسير، على ما جاء في كلام العرب، وباب اسم المرة التأنيث على القياس، فالأصل أنّ كل ما جاء من المصادر مجموعًا بالألف والتاء فهو للمرّة (تفعيلة) وكل ما جاء مكسّرًا فمفرده مذكر (تفعيل) ولا يختلط هذا بهذا إلا في السهو أو الوهم أو التوهّم، كما سيأتي.

وبهذا يظهر جليًّا لكل ذي نظر أنّ الصّواب الذي يوافق كلام العرب وما استقرّ لدى النّحويّين أنّ يقال: ستّ تغييرات وستّة تغاير، ولا يقال: ستّة تغييرات.

ب- شواهد الجمع وأساليب العلماء:

رأينا في التنظير النحوي كيف يكون جمع المصدر، وكيف يفرّقون في الجمع بين المذكر والمؤنث (اسم المرة) فيجعلون التكسير للمذكّر والسلامة للمؤنث، ويحفظون الشواذ ولا يقيسون عليها، وعند إمعان النظر في كلام العرب وأساليب الأئمة العارفين بأحوال اللغة يستبين بجلاء مراعاتهم لتلك القاعدة المبنيّة على رصيد من النصوص والأساليب، فيجري جمع التفعيل في كلامهم على (تفاعيل)، ويجري اسم المرة منه على (تفعيلات)، ولا ينكسر ذلك إلا عند ساهٍ أو واهم أو متوهّم.. وإليك الشواهد والأساليب:

أولا: شواهد الجمع على تفاعيل وتفعيلات:

(١) التذييل ٢/ ١٠٠.

(٢) شرح الكافية للرضي، القسم الثاني ١/ ٦٨٧ طبعة جامعة الإمام.

١ – تفاعيل:

تقدم في التنظير ذكر بعض الشّواهد لجمع تفعيل على تفاعيل، مما كان مصدرا أُريد به النوع أو انجذب إلى الاسمية، وبقي على حكمه الصرفي، وأذكر هنا مزيدا من الشواهد:

(التصاريف) قال أبو الأسود الدؤلي[١]:

رأيتُ تصاريفَ الزمانِ بأهلِهِ وبينَهُمُ فيه تكونُ النَّوائبُ

و(التباريح) و(التكاليف) و(التباشير) قال التبريزي: «والتباريح: جمع تبريح، كما قالوا التكاليف في جمع التكليف، والتباشير في جمع التبشير، وأصل المصادر ألا تجمع، وربما استحسنوا فيها ذلك إذا اختلفت الأنواع»[٢].

وقال الزمخشري: «تباشير الصبح وهي أوائله التي تبشّر به، كأنها جمع تبشير وهو مصدر بشّر»[٣]، وقال الأصبهاني: «تَباشِير الصُّبح، وهو مَصْدر بَشَّر، لأن طلوعَ فاتحة الشَّيءِ كالبشارة به»[٤].

وقال الفيروزي: «بَرَّحَ به الأَمْرُ تَبْريحاً، وتباريحُ الشَّوْقِ: تَوَهُّجُهُ»[٥]، وللتباريح شواهد كثيرة، منها قول الطرماح[٦]:

وذِكْراكِ مالم تُسْعِفِ الدارُ بَيْنَنا تباريحُ مِنْ عيشِ الحياةِ المبرّحِ

ويرى بعضهم أن التَّعاشِيب والتَّعاجِيب والتَّباشِير جموعٌ لا واحد لها، ولعلها مما غلب جمعه مفردَه فأخمل استعماله، فيعدّ مفرده من المتروك؛ لأن المفرد أصل الجمع، وقد ذكرتُ هذا في (موت الألفاظ)[٧].

و(التّقاديم): قال الطبري: «حدثنا بشر قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم، قال: هذه من تقاديم الكلام»، قال محمود شاكر في الحاشية: «وهي جمع "تقديم" كأمثاله من قولهم "التكاذيب"، "والتكاليف"، و "التحاسين"، و "التقاصيب"،

---

(١) لباب الأدب لابن منقذ ٢٢.

(٢) شرح ديوان أبي تمام ٤/ ١٥٨ب٣.

(٣) أساس البلاغة (ب ش ر) ٢٣.

(٤) المجموع المغيث ١/ ١٦١.

(٥) القاموس (ب ر ح) ٢٧٢.

(٦) ديوانه ٩٦

(٧) موت الألفاظ ص٣٩٠ مجلة الجامعة الإسلامية.

وما أشبهها»[١].

و(التّحاسين)، قال الأزهري: «والتَّحاسِين: جمع التحسين، اسمٌ بُنِي على تَفعيل، ومثله تكاليفُ الأُمُور»[٢]، وقال ابن سيده: «وكتاب التحاسين، خلاف المشق، ونحو هذا يجعل مصدرا ثمَّ يجمع، كالتكاذيب والتكاليف، وليس الجمعِ في المصدر بفاشٍ ولكنهُم يجرونَ بعضه مجرى الأَسماء ثمّ يجمعونه»[٣]، يقصد أن الأصل في المصادر ألا تجمع، فحين تجرى مجرى الأسماء أو يراد الأنواع تجمع. وقال سويد بن أبي كاهل[٤]:

هو زينُ الوجهِ للمرءِ كما زينَ الطرفَ تحاسينُ البلقْ

و(التفاطير): أَوَّلُ نَباتِ الوَسْمِيّ، والتَّساخِينُ: الخِفافُ، لا واحد لها مثل التَّعاشِيب.

و(التّجاويد) في قولُ صَخْرِ الغَيّ:

يلاعِبُ الريحَ بالعَصْرَينِ قَصْطَلُهُ والوابِلُونَ وتَهْتانُ التَّجاويدِ

و(التواكيد)[٥]، والتحاميد[٦]، (والتماديح) في قول أبي ذُؤَيب[٧]:

لَوْ كان مِدْحَةَ حَيٍّ مُنْشِرًا أَحدَا أحْيَا أَبَاكَ لَنَا طُولُ التماديحِ

والتواجيه والتفاريع والتخاريف والتحاريف والتقادير والتعاويض والتّباعيض والتّضاعيف والتصانيف والتآليف والتخاريج والتكاليف والتقاطيع والتقاسيم والتعابير والتعاليل والتكابير والتصاغير والتنابيه والتقازيح والتهاويل والتعاسيف.. وكل هذا تكسير تفعيل، وهو يجري على أصله في قياس الباب، ومنه (التغاييرِ) جمع تغيير، وقد جاءت في كلام ابن جني[٨]، وابن سيده[٩]، وابن عطية[١٠]، وحازم القرطاجَنّي[١١]، والشاطبي[١٢]، فهي كأخواتها، ومفردها التغيير.

---

(١) جامع البيان ١٤/ ٢٩٥، وينظر: الدر المنثور للسيوطي ٦/ ٥٠٢.

(٢) التهذيب (ح س ن) ٤/ ٣١٦.

(٣) المحكم (ح س ن) ٣/ ١٤٤.

(٤) التذكرة الحمدونية ٤/ ٧٥، ونُسِب في عيون الأخبار ٤/ ٦٤ لبعض النهشليين مع اختلاف القافية.

(٥) ديوان الأدب للفارابي ١/ ٢٦٩ والصحاح جمع ٣/ ١٢٠٠.

(٦) أساس البلاغة (ح م د) ٩٤.

(٧) الجمهرة (ح د و) ١/ ٥٠٦، وينظر: الجليس الصالح ٤٣، وفيه: لو أنّ...

(٨) سر الصناعة٢/ ١٣٧.

(٩) المخصص ٤/ ٢١٠ تحقيق جفال.

(١٠) المحرر الوجيز ٤/ ٢١٣.

(١١) منهاج البلغاء ٢٤٤.

(١٢) المقاصد الشافية ٧/ ٤٣٢.

٢- تفعيلات:

وهذا الجمع السالم يأتي على القياس الذي ذكرته في التنظير، وهو قليل الورود في المعاجم؛ لأنهم لا يذكرون المشتقات القياسية وجموع السلامة إلا في النزر اليسير، وتراه أكثر ما تراه في النصوص والأساليب، والمولّدون في القرن الثالث وما بعده مولعون به، حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتبهم منه، ومن لا يعرف بابه يهم فيه فيظنه جمع التفعيل وليس به، فهو جمع المؤنث بالتاء (تفعيلة) كما تقدم بيانه. ومنه: تسليمات وتكبيرات وتحميدات وترويحات وتطليقات وتأويلات وتسبيحات وتبخيرات وتوجيهات وتمثيلات وتأكيدات وتوكيدات وتقسيمات وتصحيحات وتوزيعات وتفسيرات وتهويمات وتشبيهات وتصغيرات وتهليلات وتفريعات وتضعيفات وتصريفات وتعقيبات وتصحيفات وتغييرات.

وقد يذكرون الجمعين في موضع واحد أو صفحة واحدة، كالتسابيح والتسبيحات[١]، والتحاميد والتحميدات[٢]، والتفاريع والتفريعات[٣]، والتكاليف والتكليفات[٤]،والتصاريف والتصريفات[٥]، والتفاسير والتفسيرات[٦]، ولكل من الجمعين مفرده كما لا يخفى.

ثانيا: أساليب الأئمة في العدد مع تفعيلات:

جاء العدد من الثلاثة إلى العشرة في الجمعين من هذا النوع من المصادر على القياس المعلوم، وهو المخالفة بين العدد ومعدوده في التذكير والتأنيث، وهو يجري على ألسنة الأئمة الأعلام وأساليبهم فيما يكتبون في اللغة والأدب والتفسير والحديث والفقه، يقيسونه على المسموع القليل عن العرب لاشتداد الداعي إليه، ولأن لغة العلوم والآداب تقتضيه، فهي تحتاج إلى تحديد المعاني وتوليدها حيثما اتجه الفكر، فقالوا: ثلاثة تغاييِر، وثلاث تغييرات، وكذلك ما جاء على مثالهما، ولم يشذ عن هذا إلا من سَها أو وَهِم، وجمعت هنا شيئا مما وقفت عليه في هذا الباب، لنرى طريقتهم في العدد فيه، فهو حاسم في خلافنا إذ يتمّم ما جاء في التنظير، فمن ذلك:

---

(١) أساس البلاغة (س ب ح) ٢٠٠.

(٢) المثل السائر ٣/ ١٠٨.

(٣) فيض الباري ١٤/ ٢٥١٣.

(٤) تفسير السمعاني ٤/ ١٥٣.

(٥) دمية القصر ٢/ ١٠١٨.

(٦) التحرير والتنوير ٢٣/ ٥٣.

١- (ثلاث تصحيفات) خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) (تصحيح التصحيف ٥٢٣)، ونصه كما نقله الصفدي: «قال خلف الأحمر: أخذتُ على المفضَّل في يومٍ واحدٍ ثلاثَ تصحيفاتٍ».

٢- (أربع توكيدات) أبو الهيثم الرّازيّ (٢٠٦هـ) في (التهذيب ١/ ٣٩ المقدمة، و٢/ ٥٢ بصع). قال الأزهري: «أخبرني أبو الفضل المنذريّ عن أبي الهيثم الرّازيّ أنه قال: العَرَب تؤكّد الكلمة بأربع توكيدات».

٣- (ثلاث تأويلات) أبو بكر الأنباري ٣٢٨هـ (الزاهر ٢/ ٣٧٦).

٤- (ثلاث تقديرات) أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) (معاني القرآن ٤/ ٤٦٤).

٥- (ثلاث تغييرات) أبو سعيد السيرافي ٣٦٨هـ (شرح كتاب سيبويه) وفي النسخة التجارية (ثلاثة) وهو تحريف، والصواب (ثلاث) كما في النسخ الخطية، ومنها نسخة نور عثمانية رقم ٤٥٩٠ اللوحة ٥٢٦أ، ونسخة نور عثمانية رقم ٤٥٩١ اللوحة ٥٧٨أ، ونسخة مكتبة فيض الله برقم ١٩٨٣ اللوحة ٤٣٥أ.

٦- (أربع تجنيسات) أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) (الصناعتين للعسكري ٣٣٠).

٧- (ثلاث تأويلات) أبو الحسن الماوردي (٤٥٠هـ) (النكت والعيون ١/ ٢٤٤).

٨- (ثلاث تقديرات) بدر الدين الكرماني (٥٠٥هـ) (غرائب التفسير ١/٤٣٣).

٩- (ثلاث تأويلات) ابن عطية (٥٤٢هـ) (المحرر الوجيز ١١/ ٩٣).

١٠- (ثلاث تأويلات) لابن العربي المعافري (٥٤٣هـ) (المسالك في شرح موطأ مالك ٢/ ٤٨١).

١١- (ثلاث تطهيرات) القاضي عياض اليحصبي (٥٤٤هـ) (إكمال المعلم بفوائد مُسلِم ٥/ ١٠).

١٢- (ثلاث تفسيرات) الفخر الرازي (٦٠٦هـ) (مفاتيح الغيب ٤/ ٦٩).

١٣- (غيرت ثلاث تغييرات، أو حولت ثلاث تحويلات) ابن الأثير (٦٠٦هـ). (النهاية ١/ ٤٦٣ مادة (حول) بتحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي و٣/ ١٠٧٧ مادة (حول) تحقيق أحمد الخراط)، وذكرت المحققين للطبعتين لمكانتهم العلمية الكبيرة.

١٤- (خمس تغييرات) أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) (التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٦).

١٥- (ثلاث تسبيحات) أبو القاسم الرافعي القزويني (٦٢٣هـ) (شرح مسند الشافعي ١/ ٣٤١).

١٦- (ثلاث تمثيلات) ضياء الدين ابن الأثير الجزري (٦٣٧هـ) (الجامع الكبير في صناعة

المنظوم ١٥١).

١٧- (ثلاث تقديرات) القرطبي (٦٧١هـ) (الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٢٨).

١٨- (ثلاث تفريعات) رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) (شرح الشافية للرضي ١/ ٤٠).

١٩- (أربع تغييرات) عبدالواحد المالقي (٧٠٥هـ) (الدرّ النثير ٢/ ٤٣).

٢٠- (ثلاث تغييرات) أبو زيد المكّودي (٧٠٧هـ) (شرح المكّودي ٣٤٥).

٢١- (ثلاث تغييرات/ ثلاث تحويلات) ابن منظور (٧١١هـ) (اللسان ١١/ ١٨٨ حول).

٢٢- (ثلاث تبخيرات) الشهاب أحمد النويري (٧٣٣هـ) (نهاية الأرب ١٢/ ١٠٦).

٢٣- (ثلاث تغييرات) أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩).

٢٤- (ثلاث تأويلات) أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) (البحر المحيط ٦/ ٣٤٦).

٢٥- (ثلاث تغييرات) المرادي المعروف بابن أمّ قاسم (٧٤٩هـ) (توضيح المقاصد ٥/ ١٢١ طبعة المكتبات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) وجاء العدد مؤنثا بالتاء (ثلاثة) في طبعة دار الفكر العربي (ص ٥/ ١٤٤٣) بيروت ١٤٢٨هـ والمكتبة الشاملة، وهو وهم، والصواب في الطبعة القديمة المشار إليها، وكذلك في تحقيق فخر الدين قباوة (شرح الألفية للمرادي ٢/ ٣٦٠) وعند الرجوع إلى نسختين خطيتين للكتاب تبيّن أن النص فيهما على الصواب بما يوافق الطبعة القديمة وطبعة قباوة: ثلاث تغييرات، (انظر نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز ٤٠٦٨ اللوحة ١٢٣أ، ونسخة مكتبة الملك عبدالعزيز ٤٠٦٦ اللوحة ١٨٩ب) (وستأتي صور للمخطوط في ذيل المقال)

٢٦- (ثلاث تأويلات) ابن عادل الحنبلي (٧٧٠هـ) (اللباب في علوم الكتاب ١٣/ ٥٠٠).

٢٧- (ثلاث تأكيدات) بهاء الدين السبكي (٧٧٣هـ) (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢/ ١٠٠).

٢٨- (ثلاث تأويلات) شرف الدين النووي (٧٨٧هـ) (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٠/ ١٥٦).

٢٩- (ثلاث تغييرات) أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) (المقاصد الشافية ٩/ ٢٩٣) قال: «في سادَّ ثلاثُ تغييراتٍ»، فغيرها المحقق (د. محمد إبراهيم البنا) وجعلها ثلاثة، وقال في الحاشية:

«في النسخ: ثلاث» فغلّبَ بذلك اجتهادَه وأهمل ما في النسخ، ووقفت على نسخة الإسكوريال برقم ١٥ اللوحة ١٢٣وهي مقابلة على نسخةٍ للشاطبي بتاريخ (٨٣٢هـ)، وفيها: (ثلاث تغييرات).

٣٠- (ثلاث تغييرات) بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) (شرح سنن أبي داود ٢/ ٤٣٨).

ورجعت إلى غير هذا، ولكني تركته خوف الإطالة، فإن قيل: إن هذه النصوص قد تكون مغيّرة من المحققين، قلتُ: رجعت إلى عدد من المخطوطات فوجدتها كما أورته آنفا عن بعضهم[1].

ت- ملحوظات وتفنيد اعتراضات:

فرغتُ من (التنظير النحوي والصرفي) ثم (الشواهد وأساليب العلماء)، ورأيتم معي أنّ استعمال الأئمة الأعلام جاء موافقًا قاعدةَ العدد من الثلاثة إلى العشرة في (تغييرات) وأخواتها، وأنهم حين يُذكّرون العدد مع المجموع على زنة (تفعيلات) يكون ذلك عن وعيٍ منهم بالمفرد، وبما تقتضيه قاعدة الجمع التي بسطتُ القول فيها، وأنهم لم يتواطؤوا على خطأ، كما يظن من لا يُحسن فهم الدقائق في هذه الصناعة، ويبقى في تتمة المسألة وقفات تتصل ببعض اعتراضاتٍ وأساليبَ، وهي:

الوقفة الأولى: أنّ العرب تجمع المصادر جمع تكسير حين إرادة النوع أو الأجناس؛ كالضروب والقتول والأنظار والضّيوم، وإذا أرادوا تعداد المرات جمعوه جمع سلامة بالألف والتاء، فقالوا: ضربات وقتلات ونظرات وضيمات؛ لأنهم يجمعون ضربة وقتلة ونظرة وضيمة، وكذلك يفعلون في مصادر فعّل، كما تقدّم، فمن يقول: ست تغييرات إنما يريد: مرات وقوع التغيير، لا أنواعه، وهذا عين المراد في قول خلف الأحمر والسيرافي والمرادي، وغيرهم، فهم يريدون عدد التغييرات لا أنواعها، ولذا يقول القائل: ست تغييرات إذا أراد المرّات والتعدّد، وستة تغايير إذا أراد أنواع التغيير، وإرادة

(١) ينظر: شرح السيرافي مكتبة مكتبة نسخة فيض الله برقم ١٩٨٣ اللوحة ٤٣٥أ وشرح السيرافي، نسخة نور عثمانية برقم ٤٥٩٠ اللوحة ٥٢٦أ، وشرح السيرافي، نسخة مكتبة نور عثمانية برقم ٤٥٩١ اللوحة ٥٧٨أ وهي منقولة عن نسخة عالية، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز برقم ٤٠٦٦ اللوحة ١٨٩ب، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز برقم ٤٠٦٨ اللوحة ١٢٣أ، و المقاصد الشافية للشاطبي، نسخة الإسكوريال برقم ١٥ اللوحة ١٢٣، وهي مقابلة بتاريخ ٨٣٢هـ في حياة المصنف، والتصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، نسخة مكتبة فيض الله برقم ١٩٤١ اللوحة ١٩٦أ وتاريخ نسخها ٩٧٦هـ، والتصريح على التوضيح لخالد الأزهري، نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز برقم ١٩٦٧ اللوحة ٣٠١ب، ونسخة دار الكتب المصرية برقم ٩٦٤ اللوحة ٢٦١أ، ونسخة مكتبة الملك سعود برقم ١٠٠٣ اللوحة ٥٦٩أ، همع الهوامع للسيوطي، نسخة الإسكوريال برقم ١٠٥ فلمية اللوحة ١٤٨أ، وخزانة الأدب، لعبدالقادر البغدادي، بخطة، مكتبة فيض الله برقم ١٩٥٢ اللوحة ١٠٥أ، مكتبة فيض الله برقم ١٩٥٢ وهي بخط يده.

المرّات قد تكون مع اتفاق النوع أو اختلافه، وهذا ملحظ دقيق في العربية، ولكنّ كثيرًا من المولّدين يتساهلون فيه، فيخلطون في الجمعين بين المعنيين الأنواع والأعداد، فيخالفون الأصل اتساعًا.

الوقفة الثانية: أن الاحتجاج بأن المفرد المؤنث (تغييرة) لم يرد في المعاجم مردود بأنّ تغييرة اسم مرة من المصدر (تغيير) واسم المرّة معلوم بالقياس، ولا يلزم في بابه سماع، وهو كغيره من المشتقات القياسية التي تسكت عنها المعاجم اختصارًا؛ لأنها في حكم المعلوم، كسائر القياسيات المجمع عليها، و«ليس كلُّ ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مُثُلهم وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا ولا أنْ يرويه رواية»[1]، «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره؟»[2]، ولولا هذا ما عرف العلماء مفردات جموع لا واحد لها من أصل الوضع، أو أميت واحدها واندثر، ألم يقولوا إن التَّعاشيب والتباشير والتَّساخين والتَّعاجيب جموع لا واحد لها؟ فأنت تراهم يقدّرون المفرد ويقولون إنه: تعشيب وتبشير وتسخين وتعجيب؟ ويجرون على هذا التقدير قاعدة العدد على وجهها النحوي، ويراعون مفردًا متروكًا لم تنطق به العرب، ويتركون لفظَ الجمع الذي فيه معنى التأنيث والجماعة، فيقولون: ثلاثة تعاشيب ولا يقولون: ثلاث تعاشيب. أليس في ذلك دليلٌ قاطع على أنّ المفرد عندهم حاضر في أذهانهم بالقياس سمع أو لم يسمع؟ وفي هذا يقول محمد الطنطاوي عندما ذكر جموعًا لا واحد لها: «فتلك الجموع لا خلاف بينهم في أنّ واحدها مقدّر وأنه يكون عند التقدير حسب القياس»[3]. ومن هنا نعلم أنّ مفرد تغييرات تغييرة لا غير، علمناه بالقياس، وشَهِد بذلك ما جرى على ألسنة العرب في هذا الوزن والجمع، كتكبيرات وتسليمات وتفعيلات وتطليقات، ومفردهن تكبيرة وتسليمة وتفعيلة وتطليقة، وكل ما لم يجر على الألسنة من هذا فهو معلوم بالتقدير، وعلى هذا المعيار جرى باب (تفعيلات) كله في العدد، فيما رأينا من أساليب العلماء، كما تقدّم في الأمثلة في الجزء الثاني، من نحو (ثلاث تصحيفات) و(ثلاث تمثيلات) و(ثلاث تقديرات) و(ثلاث تفريعات) و(ثلاث تأكيدات)، و(ثلاث تأويلات) و(ثلاث تبخيرات) و(ثلاث تشبيهات) و(ثلاث توجيهات) وغير هذا، فأين سمعت أنت أو غيرك تصحيفة أو تمثيلة أو تقديرة أو تأكيدة أو تأويلة أو تبخيرة أو تشبيهة أو توجيهة؟ وما الفرق بينهن وبين تغييرة؟

الوقفة الثالثة: أنّ الوهم في مفرد تغييرات قد يقع فيقود إلى وهم آخر، إذ يرد في أساليبهم نحو

---

(١) الخصائص ١/ ٣٦٢.

(٢) الخصائص ١/ ٣٥٧.

(٣) تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي ٢٣٣.

قولهم: (أحد التغييرات) وقولهم: (فيه تصحيفات: الأوّل) فربما ظُنَّ أنّ في هذا دليلاً على المفرد، وأنّه تغيير لا تغييرة، وهذا مردود أيضا، وهو محمول على الوهم أو التوهّم أو التوسّع غير المنضبط، فالقائل هنا يرجع بالمصدر إلى أصله، فيسوّي بين تغايير وتغييرات وتصاحيف وتصحيفات، فكما يقول: (فيه تغايير: الأول) يقول: (فيه تغييرات: الأول) وهذا يخالف الأصل الذي وضعت عليه اللغة، في المخالفة بين مفردي الجمعين، فلا يصلح أن يكون مفرد تغايير وتغييرات شيئًا واحدًا، والقياس يأباه؛ لأنّ الوجه التفريق كما تقدم، فينبغي أن يقول: (الأُولى) مع تغييرات، و(الأوّل) مع تغايير، ولو جعلت باب تفعيلات تحت النظر والفحص الدقيق لوجدته يجري على أصله، فهم يقولون: إحدى التكبيرات وإحدى التسليمات وإحدى التطليقات وإحدى التسبيحات، ويقولون: (فيه تكبيرات: الأولى) وكذا مع تسليمات وتطليقات وتسبيحات وتحميدات، فكان القياس في ذاك على هذا الباب أن يقولوا: (فيه تغييرات: الأولى) أي التغييرة الأولى كالتكبيرة الأولى، ولا عبرة بقول القائل: أحد التغييرات وأحد التنبيهات؛ لأنه يخالف الأصل، ولا يجعل الوهم طريقًا لمخالفة الأصول والأقيسة. ولهذا قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ): «ثلاث تقديرات: إحداهن»[(١)]، ولم يقل: أحدهنّ، ولو قاله لحمل على ما ذكرتُ من التوهّم أو الرّجوع إلى أصل المصدر (تقدير) تجوّزًا واتساعًا لا قياسًا.

الوقفة الرابعة: أنّ في مطلق الجمع معنى التأنيث كما يقولون، والمجموع بالألف والتاء أكثر دلالة على التأنيث وأشدّ التصاقًا به من جمع التكسير، فهو بابه، ولذا قال ابن يعيش عن تلك الجموع: إن العرب «تَخيّلوا فيها التأنيثَ، فجمعوها بالألف والتاء على حدِّ ما فيه تاء التأنيث»[(٢)]، أو «هو مشبّه بما في واحده هاءُ التأنيث»[(٣)]، ولهذه العِلّة نلمح في مذهب الكسائي والبغداديين ما يُقرّبه من روح اللغة وبنائها الفلسفي؛ لأنهم حملوا سجلّات وحمّامات على التأنيث مع أنّ مفردهما مذكر؛ فراعوا أصل الباب، وهو التأنيث، وجعلوا المجموع بالألف والتاء دليلا عليه، ليدخل في الباب ما شذ من المذكّرات المجموعة بالألف والتاء، فحملوا القليل على الكثير؛ لأنّ قياس مفرده في الباب أن يكون مؤنثًا، وبمثل هذا علل الحريري مذهبهم؛ فقال: «لما كان الغالب على المجموع بالألف والتاء أن يكون مؤنثَ الذي تجرد عدده من الهاء لحق به ما جمع عليهما من جنس

(١) معاني القرآن ٤/ ٤٦٤.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٣٤٦.

(٣) النُّكت للأعلم الشّنتمري ٢/ ١٠١٩.

المذكر، ليطرد الحكم فيه، ويسلم أصله المنعقد من نقض يعتريه»[1]. فكأنهم انتقلوا من النظر إلى المفرد إلى الاكتفاء بلفظ المؤنث بالألف والتاء، وجمهرة العلماء الذين استعملوا (ثلاث تغييرات) يردّون هذا المذهب البغدادي؛ فلا يُحمل كلامهم عليه بل على أصل القاعدة في جمع المصدر ومغايرة العدد، وإنما ذكرته هنا ليُعلَم أنَّ هذا الجمع بابه التأنيث؛ فإذا وقع منه ما يحتمل مفرده التذكير والتأنيث حُمِلَ على المؤنث الجاري على القياس.

الوقفة الخامسة: أنه يلزم مَن أنكر (ستَّ تغييرات) تلحينُ الأئمة الأعلام من علماء الأمة، لقولهم: (ثلاث تغييرات)، وقولهم مثلها فيما جاء في بابها، وتخطئة الرضي في كلامه الباهر الذي نقلته عنه، فيكون المنكر مخالفًا القاعدة مع تلحينه العلماء الأثبات.

تم البحث بحمد الله وعونه

(١) درة الغواص ٢٣٤.

فهرس المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والمصادر، لابن القطاع، تحقيق أحمد محمد عبدالدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لابن البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت١٤٠٧هـ
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق رجب عثمان الطيب، مكتبة الخانجي، القاهرة١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- إصلاح المنطق، لابن السّكّيت، تحقيق أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق عبدالمجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٣هـ
- البارع في اللغة، لأبي عليّ القالي، تحقيق هاشم الطعّان، مكتبة النهضة ببغداد ودار الحضارة العربية ببيروت، ١٩٧٥م.
- التسهيل،
- بلاد العرب، للحسن الأصفهاني، تحقيق حمد الجاسر وصالح العلي، منشورات دار اليمامة، الرياض ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
- تاج العروس، للمرتضى الزَّبيدي، تحقيق جماعة من العلماء، طبعة الكويت، الناشر. دار الفكر – بيروت. الطبعة. الأولى ١٤١٤ هـ

- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤هـ
- التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (المتوفى: ٥٦٢هـ)
- الناشر: دار صادر، بيروت ١٤١٧هـ
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٣هـ
- تصريف الأسماء، لمحمد الطنطاوي، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة السادسة ١٤٠٨هـ
- تفسير السمعاني، للسمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ) تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، تحقيق عبدالعظيم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م.
- التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري، لابن جني، تحقيق أحمد محمد عبدالعزيز علام، ١٤٣٦هـ
- - التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري، لابن جني، بتحقيق أحمد ناجي وخديجة الحديثي.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن برّي، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٣٨٤هـ

- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمود شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧هـ
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبدالرحمن السيد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- الحماسة، للبحتري، ضبطها وعلأق حواشيها كمال مصطفى، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٢٩هـ.
- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٠هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الثانية.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر، بيروت.
- درة الغواص في أوهام الخواصّ، للحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
- دمية القصر، وعصرة أهل العصر، للباخرزي، (المتوفى: ٤٦٧هـ) دار الجيل، بيروت ١٤١٤هـ.
- ديوان الأدب، لأبي إسحاق الفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٤هـ

- ديوان حُميد بن ثور الهلالي ١٣ صنعة عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ ١٩٥١م
- ديوان الطرمّاح، تحقيق عزّة حسن، دمشق ١٩٦٨م.
- ديوان عروة بن الورد، تحقيق عبدالمعين الملوحي، دمشق ١٩٦٦م.
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، دراسة حياته وشعره، تحقيق محمد محيي الدين ميتو، قنديل، ١٤٣٨هـ ٢٠١٧م.
- ديوان كُثيّر عزّة، تحقيق إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، بشرح الطوسي، تحقيق حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت١٤١٤هـ ١٩٩٣م
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سليم الجندي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م، مصوّرة مطبعة الترقّي، دمشق.
- زاد المسير، لابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٢٢هـ
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد (المتوفى: ٣٢٤هـ)تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
-
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ ١٩٩٩م
- شرح ديوان أبي تمام للتبريزي، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة.
- شرح ديوان ابن أبي حصينة (الأمير أبي الفتح الحسن بن عبد الله المشهور بابن أبي حصينة السلمي المعري) سمعه وشرحه أبو العلاء المعري، تحقيق محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت ١٤١٩ هـ
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- شرح الكافية، للرضي، (القسم الثاني)، تحقيق يحيى بشير مصري، طبعة جامعة الإمام، الرياض ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، شركة القدس، القاهرة، الطبعة الأولى.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح الكتاب، للرماني، تحقيق تركي المعبدي، رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- شرح الكتاب، للرماني،تحقيق أحمد المعبدي، رسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
- شرح الكتاب للرماني، تحقيق صالح العبداللطيف، رسالة دكتوراه، من جامعة الأمام محمد بن سعود، الرياض.

- شرح المفصّل لابن يعيش، تحقيق عبداللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، ١٤٣٥هـ ١٠١٤م.
- شرح المفضليات، لأبي محمد القاسم الأنباري، كارلس يعقوب لايل، نشر مكتبة الثقافة الدينية ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م
- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروتن الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول، لابن محمد معصوم الحسيني المعروف بـ ابن معصوم المدني (ت ١١٢٠ هـ ق) تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قدم له علي الشهرستاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الأردن.
- العين، للخليل، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة، طبعة القاهرة.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثالة، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- فصول في فقه اللغة، لرمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- في التطور اللغوي، عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- في سراة غامد وزهران، لحمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
- القاموس المحيط، للفيروزي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

- قبيلة الرّدّادة، نسبهم وتاريخهم وأعرافهم وبيئتهم وديارهم، لعائض بن بنية الردادي، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة إإعراب) لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م
- لباب الآداب، للثعالبي، تحقيق أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري،
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر.
- ما جاء على وزن تفعال للمعري (ضمن ثلاث رسائل في اللغة) تحقيق صلاح الدين المنجّد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٨١م.
- المبسوط في القراءان العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ ١٩٨٠م.
- المثل السائر،
- مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة ٢٠٠٦م.
- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الأعداد (٨١ – ١٠٢).
- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المجموع المغيث في غريب الحديث، للأصفهاني، تحقيق عبدالكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ

- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق مصطفى السّقا وحسين نصّار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧هـ ت ١٩٥٨م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة، للصاحب بن عبّاد، تحقيق محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، بيروت١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- مختصر العين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عُني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المثنى، القاهرة د ت.
- المخصص، لابن سيده، طبعة بولاق ١٣٢١هـ بعناية محمد محمود التركزي الشنقيطي ومعاونة عبدالغني محمود.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٨م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد الحق وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.
- المسائل الشيرازيات، لأبي عليّ الفارسي، تحقق حسن هنداوي، كنوز أشبيلية، الرياض ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحّاس، لأبي جعفر النحاس (المتوفى: ٣٣٨هـ) تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٩هـ
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فستنفيلد، دار صادر، بيروت ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- المعجم الذهبي، فارسي عربي، لمحمد التونجي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠م.
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، لأحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجواليقي، بتحقيق ف. عبدالرحيم، دار القلم، دمشق ١٤١٠هـ
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجواليقي، بتحقيق أحمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦١هـ
- معجم ما استعجم، لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السّقّا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٤هـ.
- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي) دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- المفضّليات، للمفضّل الضبّي، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، بيروت، الطبعة السادسة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) تحقيق مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إسماعيليان نجفي، إيران، قم.
- المقتصد في شرح التكملة، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق أحمد عبدالله الدويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٢٨هـ.
- الممتع، لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

- المنتخب في غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق محمد العمري، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
- من شجون اللغة، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، مطبوعات النادي الأدبي، بالقصيم ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م
- المنصف في شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب الخوجة، تونس ١٩٦٦م
- موت الألفاظ في العربية، لعبدالرزاق الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٠٧ السنة ٢٩، ١٤١٨/ ١٤١٩هـ.
- الموضَح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم الفارسي، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق محمد عايش، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- " a dictionary of the ugaritic language in the alphabetic tradition" by Gregorio Del Olmo Lete and Joaquin Sanmartin. translated by Wilfred G.E. Watson. 2.
- " The Assyrian Dictionary" of the oriental institute of the university of Chicago.